شرح الشيخ حسن بن غالب الجداوي الأزهري على المنظومة البيقونية

تحقيقًا ودراسةً

الباحث

د/ علي محمد أحمد علي

مدرس الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

شرح الشيخ حسن بن غالب الجداوي الأزهري على المنظومة البيقونية تحقيقًا ودراسةً
علي محمد أحمد علي
قسم الحديث وعلومه، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج،
جامعة الأزهر، مصر.
البريد الالكتروني: dr.alialrashdany@azhar.edu.eg

ملخص البحث

الحمد لله، وأشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده وسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علم أصول الحديث من أهم علوم الآلة، فمن خلاله نستطيع أن نتوصل إلى معرفة ما ثبت عن النبي ﷺ مما لم يثبت، وبه نميز بين المقبول والمردود، وهو علم شريف رفيع القدر، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعتني به كل متصد للشريعة الغراء.

وإن أمة بلا ماض ليس لها حاضر، وإن ماضينا المشرف لمليء بكنوز العلم، ومخبوء المعرفة، التي تحتاج إلى الكشف عنها، وخدمتها بما يليق ومنزلتها العلية.

وإن علم أصول الحديث أو علم مصطلح الحديث حظي بمزيد اهتمام من علماء الإسلام، منذ أن أشرقت شمسه ولا يزال؛ فكثرت فيه المصنفات، ما بين منظوم ومنثور، وكان من بين المنظومات فيه نظم البيقونية للشيخ الإمام عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي (المتوفى: نحو ١٠٨٠هـ).

وانطلاقا من هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي يهدف إلى تسليط الضوء على شرح من شروح المنظومة البيقونية، والتي هي من المختصرات المنظومات في علم مصطلح الحديث التي تناسب المبتدئين في دراسة علم الحديث، فوقعت يدي على شرح لها للشيخ حسن بن غالب الجداوي الأزهري: الإمام العلامة أحد المتصدرين، وأوحد العلماء المتخرجين، حلال المشكلات وصاحب التحقيقات، المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ، لكنه ما يزال مخطوطا لم يطبع بعد، فرأيت أن أخرجه إلى النور، وأن أميط عنه اللثام، وأنفض عنه الغبار، فقمت بتحقيق النص، والتعليق عليه بما يوضحه؛ لإخراجه في أصح صورة لمراد المؤلف، وأبهى حلة، حتى ينتفع به الطالب المبتدي، ويستفيد منه المنتهي.

الكلمات المفتاحية: شرح، الشيخ، حسن، الجداوي، الأزهري، المنظومة، البيقونية، تحقيق.

Sheikh Hassan bin Ghalib Al-jaddawi Al-Azhari explained the iconographic system for investigation and study

Ali Mohamed Ahmed Ali
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic and Arabic studies for girls in Sohag, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: dr.alialrashdany@azhar.edu.eg

Abstract

Praise be to Allah, and I testify that there is no God but Allah, and I testify that Muhammad is his servant and his soul, O Allah, pray, peace and bless him, and all his family and companions, and those who followed them with charity until the day of judgment, but after:

The science of the origins of Hadith is one of the most important machine sciences, through which we can come to know what has been proven about the Prophet (peace and blessings of Allaah be upon him) from what has not been proven, and by it we distinguish between what is acceptable and what is beneficial.

A nation without a past has no present, and our honorable past is not filled with the treasures of Science, the cache of knowledge, which needs to be revealed, properly served and its high place.

The science of the origins of Hadith or the science of the term Hadith has received more attention from Islamic scholars, since the sun shone and still does, so there were many works, between a system and a revolution, and among the systems in which was the systems of the iconography of Sheikh Imam Omar bin Muhammad Bin Fattouh Al-baigony Damascus Shafi'i (deceased: about 1080 Ah).

Based on this, the idea of this research came, which aims to shed light on one of the explanations of the iconographic system, which is one of the abbreviations of the systems in the science of the term Hadith that suits beginners in the study of Hadith science, so I signed my hand to an explanation of it to Sheikh Hassan bin Ghalib Al-jaddawi Al-Azhari: Imam Allama is one of the leaders, one of the graduated scholars, problem solver and author of investigations, who died in 1202 Ah, but it is still a manuscript that has not yet been printed, so I decided to bring it to light, and and I dusted it off, so I realized the text, and commented on it with what it clarifies; to bring it out in the most correct image of the author's intention, and the best suit, so that the Beginner student benefits from it, and the finished one benefits from it.

Keywords: **Explanation**, **Sheikh**, **Hassan**, **Al–Jeddawi**, **Al–Azhari**, **System**, **Begonia**, **Investigation**.

مقدمة

الحمد لله الذي رفع من له تواضع، ووصل من إليه انقطع، وأدرج في جناته من له خضع وخشع، والصلاة والسلام على من أمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، أرسله ربه رحمة للعالمين فكان خير مرسل، وأفضل متبع، وعلى آله وصحبه والتابعين ما قام قائم من الليل وهجع.

أما بعد:

فإن علم مصطلح الحديث من أهم علوم الدين؛ إذ به يعرف الغث من السمين، والصحيح من السقيم، وقد بذل علماؤنا الغالي والنفيس من أوقاتهم من أجل هذا الهدف النبيل، فألفوا في سبيل ذلك الكثير من المصنفات، التي تنوعت ما بين منثورات ومنظومات، وكان من أشهر تلك المنظومات –على وجازتها– منظومة البيقونية للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني؛ ولشهرتها وقبولها بين طلبة العلم لا سيما المبتدئون منهم كثرت شروحها، وكان من بين تلك الشروح: شرح الشيخ حسن بن غالب الجداوي الأزهري المالكي؛ إلا أنه لا يزال مخطوطًا، فوقع اختياري عليه؛ لأحققه تحقيقًا علميًّا، يكمل فوائده، ويخرجه بالصورة اللائقة به كما أرادها مؤلفه –رحمه الله–.

أهمية الموضوع:

١– أن هذا الشرح تناول المنظومة البيقونية بالشرح والتعليق والتحليل بعبارة سهلة، وأسلوب يناسب أولئك المبتدئين في دراسة هذا الفن الجليل.

٢– أن هذا الشرح حرص فيه مؤلفه على التفريق بين بعض المصطلحات الحديثية التي قد تشتبه وتختلط على المبتدئ في دراسة هذا العلم.

٣– حرص الشارح على بيان الرأي الراجح والمشهور أو المعتمد في المصطلحات التي وقع فيها اختلاف.

٤- عناية الشارح الكبيرة بضبط ألفاظ المنظومة البيقونية.

٥- يجد المطالع لهذا الكتاب فوائد عديدة، وتنبيهات سديدة، واستدراكات مفيدة زين الشارح بها شرحه للمنظومة البيقونية.

٦- نبهت على بعض التعريفات المرجوحة التي وقعت في المنظومة البيقونية، وبينت التعريفات الراجحة.

أسباب اختياري للموضوع:

١- مكانة المنظومة البيقونية، وشهرتها وتداولها بين أيدي طلبة العلم في كل مكان.

٢- مكانة شارحها الشيخ حسن الجداوي الأزهري المالكي.

٣- إبراز جهود علماء الأزهر المتأخرين في علم الحديث.

٤- حبي لعلم مصطلح الحديث بصفة خاصة، ولعلوم الحديث الأخرى عامة.

مشكلة البحث:

يتهم البعض علماء الأزهر المتأخرين بأنهم لم يكونوا على دراية بعلوم الحديث، مما أوقعهم في كثير من الأخطاء، فجاءت فتاواهم مبنية على أحاديث ضعيفة، فأردت أن أبرز في هذا البحث أن علماء الأزهر كانوا على دراية بعلوم الحديث، وكانت لهم مشاركات ومساهمات في بقاء هذا العلم مستمرًّا إلى هذا اليوم، ومن هذه المساهمات ما قام به الشيخ حسن الجداوي من شرحه لكتاب المنظومة البيقونية، تلكم المنظومة التي جل نفعها، وعظمت شهرتها، فنظرت فإذا شرح الشيخ الجداوي منشور على الشبكة العنكبوتية بصيغة إلكترونية (pdf)، فوجدته مليئًا بالأخطاء؛ التي تخل بالمعنى، وتعسر الفهم، وهذه آفة العصر، التي يقوم فيها غير المتخصصين بتحقيق الكتب العلمية

تحقيقًا سقيمًا يجعلك لا تفهم مما تقرأ شيئًا، وإن فهمت تفهم الكلام خطأ على غير مراد المصنف، فأردت أن أخرج هذا الشرح في الحلة اللائقة به، وأن أتدارك تلك الأخطاء التي وقعت في الطبعة السالفة الذكر.

منهجي فيه:

١- نسخت المخطوطة الأصل على وفق قواعد الإملاء الحديثة، وقابلتها بنسخة أخرى، واعتمدت النسخة الأصل إلا ما ورد فيها من أخطاء، فأثبت صوابه من النسخة الأخرى، وأثبت الفروق بين النسختين في الهامش، منبها على الأخطاء أو الأوهام التي وقعت في النسختين، ومصوبا لها من كتب أخرى أو باجتهادي وفق ما يقتضيه سياق الكلام.

٢- عزوت الآيات، وخرجت الأحاديث، وفقَّرْتُ النصَّ المكتوب، وكمَّلْتُ فوائدَ الكتاب الحديثية بقدر احتياج المبتدئ الذي وُضِعَتْ له تلك المنظومة، ولتمام الفائدة أثبت نص البيقونية أعلى الشرح كل بيت في محل شرحه، كما وضعت عناوين لكل نوع يتكلم عليه الشارح، فأقول: النوع الأول، الثاني، وهكذا.

خطة البحث

قسمته إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرسين.

أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختياري للموضوع، كما ذكرت فيها مشكلة البحث، وخطته، ومنهجي فيه.

وأما المبحث الأول: فهو الدراسة النظرية، وقسمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الناظم والشارح، واشتمل على نقطتين:

الأولى: ترجمة الناظم.

الثانية: ترجمة الشارح.

المطلب الثاني: التعريفُ بالمنظومة البيقونية، وشروحُها.

المطلب الثالث: الكلام على الكتاب، وفيه نقاط:

النقطة الأولى: الكلام على النسخ الخطية، وفيه: وصف النسخ، إثبات صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، تسمية الكتاب.

النقطة الثانية: منهج المؤلف فيه.

الثالثة: مصادر الشرح وموارده.

الرابعة: مميزات الشرح وعيوبه.

وأما المبحث الثاني: فهو النص المحقق.

وأما الخاتمة: فذكرت فها أهم النتائج والتوصيات.

وأما الفهرسان: ففهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

******

المبحث الأول

الدراسة النظرية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الناظم والشارح.

المطلب الثاني: التعريف بالمنظومة البيقونية، وشروحها.

المطلب الثالث: الكلام على الكتاب.

المطلب الأول، ويشتمل على نقطتين:

الأولى: ترجمة الناظم. **الثانية:** ترجمة الشارح.

****

النقطة الأولى: ترجمة الناظم

على الرغم من شهرة المنظومة البيقونية في علم مصطلح الحديث إلا أنه لم يعرف لناظمها ترجمة تامة، تعرفنا بشيوخه وتلاميذه، ومصنفاته ورحلاته، ومولده، ونشأته، وحياته:

فقد قال الحموي (ت: ١٠٩٨ هـ) في شرحه تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر: (ولم أقف للنَّاظم رحمه الله تعالى على ترجمة يعلم منها اسمه وحاله، ولا أدري ما هذه النسبة! هل هي لبلدة، أو قرية، أو أب، أو جد؟" [١].

وقال الزرقاني: "ولم أقف له على اسم ولا ترجمة، ولا ما هو منسوب إليه"[٢].

لكن قال الشيخ عطية الأجهوري عقب ذلك: "لكن وجد بهامش نسخة عليها خط الناظم ما نصه: واسمه الشيخ عمر ابن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي" [٣].

قلت: وهذا يحسم التردد والنزاع في اسمه، كما جاء في معجم المؤلفين؛ حيث تردد كحالة في اسمه فقال: عمر أو طه بن محمد بن فتوح[٤].

---

(١) تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر، للشيخ الحموي (ص/١٤٢).

(٢) شرح الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني على البيقونية، المطبوع معه حاشية الشيخ عطية الأجهوري (ص/٢٢٨).

(٣) المرجع السابق (ص/٢١).

(٤) ينظر: معجم المؤلفين (٥/٤٤).

وكما جاء في الأعلام للزركلي حيث سماه: "طه بن محمد بن فتوح"(١).

هذا، والقدر الذي أمكنني الوقوف عليه عن الناظم أنه: عمر بن محمد بن فتوح البَيْقُونِي الدِّمَشْقِيّ، وأَنَّه توفي سنة ١٠٨٠ للهجرة، أو كان حيًّا قبل ذلك(٢).

وأما عن نسبته فقد قال الشيخ بدر الدين الحسني عند تعليقه على كلمة "البيقوني": "توقف في هذه النسبة غالب من كتبها هنا، ورأيت لبعضهم أنها إلى "بيقون": قرية في إقليم أذربيجان بقرب الأكراد"(٣).

قلت: وأما نسبته "الدمشقي" فلعله انتقل بعد ذلك إلى دمشق فأقام بها، فنسب إليها.

****

النقطة الثانية: ترجمة الشارح

اسمه ونسبه ونسبته: هو الشيخ حسن بن غالب، الجداوي، المصري، المالكي، الأزهري(٤).

مولده، ونشأته: ولد بالجدية في سنة ثمان وعشرين ومئة وألف للهجرة، وهي قرية قرب رشيد، وبها نشأ.

---

(١) ينظر: الأعلام للزركلي (٥/٦٤).

(٢) ينظر: معجم المؤلفين (٥/٤٤)، الأعلام للزركلي (٥/٦٤).

(٣) الدرر البهية شرح المنظومة البيقونية للشيخ بدر الدين الحسني الدمشقي (ص/١٢٧).

(٤) ترجم له: الجبرتي في تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (٢/٦٠- ٦١)، والبيطار في حلية البشر (ص/٤٨٠)، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٣/٢٦٨)، والبغدادي في هدية العارفين (١/٣٠٠).

شيوخه: ترك الشيخ حسن الجداوي بلده، واتجه إلى القاهرة، فأخذ العلم من نبعه الصافي، ومصدره الوافي، قبلة العلماء في ذلك الزمان، وما زال كذلك إلى الآن، الجامع الأزهر المعمور، شرفه الله على مر الدهور، وكان من أبرز شيوخه:

١-الشيخ محمد بن محمد السلموني(١).

٢- الشيخ علي بن خضر بن أحمد العمروسي المالكي، المتوفى سنة ١١٧٣هـ(٢).

٣-الشيخ محمد البُلَيْدِيُّ (٣).

٤-الشيخ علي الصعيدي العدوي، علي بن أحمد بن مكرم، المولود سنة ١١١٢هـ، والمتوفى سنة ١١٨٩هـ(٤).

أخذ عنهم الفنون بالإتقان، ومهر فيها حتى عُدَّ من الأعيان، ودرس في حياة شيوخه وأفتى.

تلاميذه:

وكان من أشهر تلاميذه:

١- الشيخ أبو الفلاح صالح بن محمد بن صالح السباعي (٥).

---

(١) ترجمته في شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (٤٦١/١).

(٢) ترجمته في تاريخ عجائب الآثار (٣٠١/١).

(٣) ترجمته في سلك الدرر (١١٠/٤)، وتاريخ عجائب الآثار (٤٢٠/١)، والبُلَيْدِيُّ نسبة إلى "بُلَيْدة" بضم الباء، وفتح اللام، وسكون الياء المثناة التحتية، مدينة جزائرية معروفة على بعد ٥٠ كم من العاصمة. ينظر: موسوعة ألف مدينة إسلامية، لعبد الحكيم عفيفي (ص/١١٨- ١١٩).

(٤) ترجمته في سلك الدرر (٢٠٦/٣)، وتاريخ عجائب الآثار (٦٤٧/١).

(٥) ترجمته في شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (١/ ٥١٩).

٢- الشيخ إبراهيم بن محمد بن دهمان الحلبي [١].

٣- السيد أحمد بن محمد بن إسماعيل العالم المشهور [٢].

أخلاقه، وصفاته، وثناء العلماء عليه:

قال عنه الشيخ عبد الرحمن الجبرتي: "أحد المتصدرين وأوحد العلماء المتبحرين، حلَّال المشكلات وصاحب التحقيقات. وهو شيخ بهي الصورة، طاهر السريرة، حسن السيرة، فصيح اللهجة، شديد العارضة، يفيد الناس بتقريره الفائق، ويحل المشكلات بذهنه الرائق، وحلقة درسه عليها الخفر، وما يلقيه كأنه نثار جواهر ودرر"[٣].

وقال عنه البيطار: "الإمام العلامة أحد المتصدرين، وأوحد العلماء المتبحرين، حلَّال المشكلات، وصاحب التحقيقات، السمح السهل، الذي هو لكل ثناء أهل، كأنما بينه وبين القلوب نسب، أو بينه وبين الحياة سبب، بمحاضرة أشهى من ريق المحبوب، ومحادثة أصفى من الزلال المطلوب، وبالجملة فما هو إلا فرد العصر والأوان، وهو من الدهر بمنزلة العين من الإنسان"[٤].

نشره للعلم، وفصله في شئون بلده: كان الشيخ ينزل إلى بلده "الجدية" في كل سنة مرة، ويقيم بها أياما، ويجتمع عليه أهل الناحية ويهادونه، ويفصلون على يديه قضاياهم ودعاويهم، وأنكحتهم ومواريثهم، ويؤخرون وقائعهم الحادثة بطول السنة إلى حضوره، ولا يثقون إلا بقوله، ثم يرجع إلى

(١) ترجمته في حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (ص: ١١).

(٢) ترجمته في حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (ص: ٢٨١).

(٣) الجبرتي في تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (٢/٦٠- ٦١).

(٤) البيطار في حلية البشر (ص/٤٨٠).

مصر بما اجتمع لديه من الأرز، والسمن، والعسل، والقمح، وغير ذلك ما يكفي عياله إلى قابل، مع الحشمة والعفة [١].

وفاته: توفي بعد أن تعلل أشهرًا في أواخر شهر ذي الحجة، وجهز وصلي عليه بالأزهر سنة ألف ومئتين واثنتين للهجرة [٢]، فرحمه الله رحمة واسعة.

****

(١) الجبرتي في تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (٢/٦٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٦٠- ٦١).

المطلب الثاني: التعريفُ بالمنظومة البيقونية، وشروحُها

أولًا: التعريف بالمنظومة البيقونية:

هي منظومة صغيرة في علم مصطلح الحديث بلغ عدد أبياتها أربعة وثلاثين بيتًا، وهي من بحر الرجز كما ذكره الحموي [١]، ومن كامل الرجز لا من مشطوره[٢] كما ذكره الشيخ حسن الجداوي مؤلف هذا الشرح عند شرحه لآخر بيتين منها، وقد ذكر الزرقاني في شرحه أنها اشتملت على أربعة وثلاثين قسمًا – أي: نوعًا–، من أقسام – أي: أنواع – علوم الحديث[٣]، لكن قال الأجهوري في حاشيته عليه: "سردت الأقسام، فوجدت اثنين وثلاثين قسمًا – أي: نوعًا– كما عدها كذلك الدمياطي"[٤]. بدأها الناظم بالصحيح، وختمها بالموضوع.

ثانيًا: شروحُها:

كتب الله القبول لتلكم المنظومة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، فشرحها كثير من أهل العلم، ما بين القديم والحديث؛ ومن أشهر هذه الشروح:

١ – (فتح القادر المعين المغيث بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث) للشيخ عبد القادر بن جلال الدين المحلي سبط آل الصديق والحسن. ألفه

---

(١) ينظر: حاشية الشيخ الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية (ص/٢١).

(٢) الرجز: هو أحد البحور الشعرية التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويُعد من أشهر البحور العربية استعمالًا من قبل الشعراء لسهولته، والرجز التام: ما كانت تفاعيله ستًّا، ومشطور الرجز: هو ما كان كل بيت فيه على ثلاث تفاعيل. ينظر: علم العروض والقافية للدكتور/ عبد العزيز عتيق (ص/٧٤– ٧٥)

(٣) ينظر: شرح الزرقاني على البيقونية المطبوع معه حاشية الشيخ الأجهوري عليه (ص/٤١).

(٤) ينظر: حاشية الشيخ الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية (ص/٤١).

سنة ١٠٦٥هـ. يوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية، وأخرى في مكتبة أوقاف بغداد.

٢- تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر، لأحمد بن محمد الحموي(ت١٠٩٨هـ)، طبعته دار المنهاج عام ٢٠٠٩م.

٣- شرح منظومة البَيْقُوني، لمحمد بن أحمد البديري الدُّميَاطِي(ت١١٤٠هـ).

٤- شرح المَنْظُومَةِ البَيْقُونِيَّة، لحسن بن غالب الأزهري الجداوي (ت١٢٠٢هـ)، وهو الشرح الذي أقوم بتحقيقه.

٥ - شرح المَنْظُومَةِ البَيْقُونِيَّة، لمحمد بن عبد الباقي الزّرقاني (ت١١٢٢هـ)، طبعته دار الكتب العلمية ببيروت – لبنان، وطبع معه حاشية الشيخ عطية الأجهوري عليه، بتعليق صلاح محمد عويضة.

٦- الكواكب النُّورانية على البَيْقُونِيَّة،لعبد الله بن علي الدميجي(ت١٢٣٤هـ).

٧ - لطائف منح المغيث في مصطلح البَيْقُونِي في الحديث، لمحمد بن عثمان الميرغني المكي الحنفي (ت ١٢٦٨ هـ) [(١)].

٨ - البهجة الوضية شرح متن البَيْقُونِيَّة، لمحمود بن محمد بن عبد الدائم الشهير بنشابة المتوفي سنة (١٣٠٨ هـ)، طبع سنة (١٣٢٨ هـ).

٩ - الدرر البهية في شرح المنظومة البيقونية، شرح الشيخ محمد بدر الدين ابن يوسف الحسني المدني الدمشقي المتوفي سنة (١٣٥٤ هـ)، طبعته دار البصائر بالقاهرة عام ٢٠١٦م.

١٠- النخبة النبهانية بشرح المنظومة البيقونية، للشيخ محمد بن خليفة بن محمد بن موسى النبهاني المتوفى سنة (١٣٦٩هـ)، طبعته دار الكتب

(١) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ٢/ ١٣٣٥ - ١٣٣٦/حديث.

العلمية سنة ٢٠٠١م.

١١ – التَّقْرِيرَات السَّنِية شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في مصطلح الحديث، لحسن بن محمد المشاط المالكي (ت: ١٣٩٩ هـ)، طبع شرحه في جدة عام ١٣٩٢هـ، وطبع أيضًا في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤١٧ هـ، وطبع طبعات أخرى غير هاتين الطبعتين.

١٢ – الثمرات الجنية شرح المَنْظُومَةِ البَيْقُونِيَّة، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين اعتنى به الشيخ سعد بن عبد الله السعدان، طبعته دار العاصمة للنشر والتوزيع في الرياض الطبعة الأولى سنة (١٤١٧ هـ).

١٣– شرح المَنْظُومَةِ البَيْقُونِيَّة، للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١ هـ)، وطبع شرحه بالقاهرة عام ١٤١٥ هـ.

١٤– شرح المنظومة البيقونية للدكتور: يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة المدينة المنورة، الناشر: دار الأندلس للطباعة – شبين الكوم، مصر.

****

المطلب الثالث: الكلام على الكتاب

النقطة الأولى

وصف النسخ، وإثبات صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتسمية الكتاب

أولًا: وصف النسخ: يسر الله لي الاطلاع على نسختين اثنتين كالتالي:

النسخة الأولى: وهي النسخة الأصل، ورمزت لها بالرمز (ج)، محفوظة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٥٧٢) خاص، (٤٠٥٩٦) عام، مصطلح، وتقع في ثماني عشرة (١٨) ورقة، ومسطرتها ثلاثة وعشرون (٢٣) سطرًا، وخطها نسخ جيد، كتبت بالمدادين: الأحمر لأبيات المنظومة البيقونية، والأسود لشرح الشيخ الجداوي، كتبها الشيخ أحمد الأجهوري في حياة المؤلف، وهذا سبب رمزي لها بالرمز (ج)؛ لأن كاتبها هو الشيخ الأجهوري، والجيم أظهر حرف من حروفه، وفرغ من كتابتها في جمادى الآخرة لعام ١١٩٢هـ؛ ولذلك جعلتها أصلًا؛ فقد تمت كتابتها في حياة المؤلف، أما النسخة الثانية فقد تمت كتابتها بعد موت المؤلف.

وكتب على أول ورقة فيها: "وقف وأحبس هذا الكتاب الحاج عثمان زيد على من ينتفع به من طلبة العلم، وجعل مقره بجامع الفاكهاني تحت يد الفقير الفاني محمد الشافعي الشنواني، عفا الله عنه، ثم من بعده تحت يد من شاء من أولاده، وقفًا شرعيًا صحيحًا، لا يباع ولا يوهب، ولا يرهن ولا يبدل، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم".

وكتب على آخر ورقة فيها: "وكتبه الفقير أحمد الأجهوري، وفرغ منه يوم الاثنين غرة جمادى الآخرة سنة ١١٩٢هـ".

النسخة الثانية: ورمزت لها بالرمز (ب)؛ لأن كاتبها يسمى (إبراهيم)، والباء أظهر حروفه، وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية أيضا، ورقمها (٣٢٨) خاص، (١٠٦٦٤) عام، وتقع في (١٣) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطرًا، وخطها نسخ أجود من خط النسخة السابقة، كتبت بالمدادين: الأحمر لأبيات المنظومة البيقونية، والأسود لشرح الشيخ الجداوي، وأرخ تاريخ الانتهاء من كتابتها في (٢٦) من جمادى الآخرة، لعام (١٢٤٠هـ) بمكة المشرفة.

وكتب على آخر ورقة فيها: "وكتبه أسير ذنبه، فقير رحمة ربه: إبراهيم ابن الشيخ صالح البرعي اليماني، غفر الله لي ولوالدي ولمشايخي ولسائر إخواني والمسلمين القاصي منهم والداني".

صور من المخطوطتين المستعان بهما

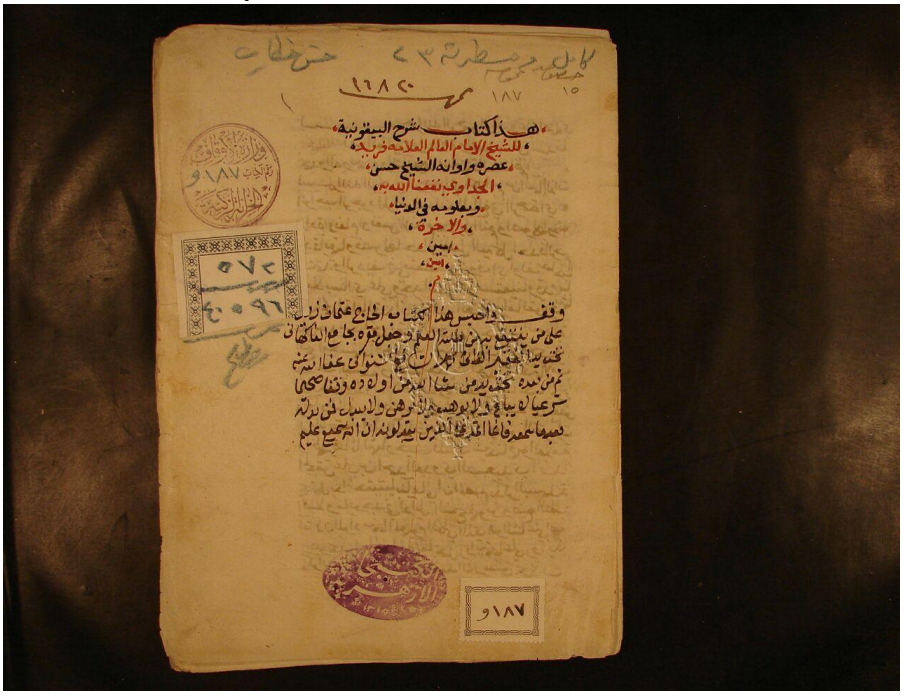
هذا كتاب شرح البيقونية
للشيخ الإمام العلامة فريد
عصره وأوانه الشيخ حسن
الجداوي نفعنا الله به
وبعلومه في الدنيا
والآخرة
آمين
آمين

غلاف النسخة (ج)

الورقة الأولى من النسخة (ج)

الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

الورقة الأولى من النسخة (ب)

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

ثانيًا: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

مما يدل على أن هذا الشرح هو من تأليف الشيخ حسن الجداوي عدة أمور:

١- كتب على صفحة غلاف النسخة (ج) بنفس خط ناسخ المخطوطة ما يثبت أن هذا الكتاب من تأليف الشيخ حسن الجداوي.

٢- وكذلك ثبت في الصفحة الأخيرة من النسخة نفسها عن ناسخ المخطوطة ما نصه: "قال مؤلف هذا الشرح المبارك، وهو الشيخ حسن الجداوي: كان الفراغ من كتابته في آخر صفر سنة ١١٧٩هـ، غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا له بالمغفرة".

قلت: وهذا يؤكد صحة نسبة الكتاب للشيخ حسن الجداوي رحمه الله.

٣- نص غير واحد من أصحاب كتب الفهارس والأثبات على أن للشيخ حسن الجداوي شرحًا على المنظومة البيقونية، منهم: عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين(١)، والبغدادي في هدية العارفين.

قلت: كل هذه الأمور تؤكد وتوثق صحة نسبة الكتاب لمؤلفه الشيخ حسن الجداوي رحمه الله.

ثالثًا: تسمية الكتاب:

لم يسم المؤلف شرحه هذا باسم معين، وكذا لم يثبت على غلاف المخطوطة اسم معين لهذا الشرح، بل ثبت على غلاف النسخة الأصل بخط ناسخ المخطوطة ما نصه: "هذا كتاب شرح البيقونية للشيخ الإمام العالم العلامة، فريد عصره وأوانه: الشيخ حسن الجداوي، نفعنا الله به، وبعلومه في

---

(١) عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٢٦٨/٣)، والبغدادي في هدية العارفين (٣٠٠/١).

الدنيا والآخرة، آمين، آمين".

قلت: فهذا يؤكد أن الشارح لم يسم الشرح باسم معين.

وأيضًا أصحاب كتب الفهارس والأثبات نسبوا هذا الشرح للشيخ حسن الجداوي، دون أن يذكروا له اسمًا معينًا.

النقطة الثانية: منهج المؤلف في شرحه

١- اصطلح الشيخ الجداوي في شرحه هذا إذا ما أراد شيخه العلامة الشيخ عليًّا الصعيدي العدوي فإنه يعبر عنه بقوله: "شيخنا"، وقد نص هو بنفسه على ذلك فقال في مطلع شرحه عقب المقدمة: " وحيث قلت: "شيخنا" فهو العلامة المحقق علي بن أحمد العدوي الصعيدي [(١)]. ومن خلال استقرائي للكتاب لاحظت أيضًا أنه إذا ما قال "شيخ الإسلام" فإنما يريد شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله، ولكنه لم ينبه على ذلك.

٢- افتتح الشارح شرحه بالبسملة، والحمدلة، والصلاة على سيدنا النبي ﷺ وآله وصحبه والتابعين.

٣- سار على نفس ترتيب أبيات المنظومة، فهو يقدم الكلمة من النظم، ويتبعها بالشرح والتعليق، فلم يقدم بيتا على آخر، أو لم يشرح شيئا في

---

(١) وهو العلامة المحقق المدقق الإمام أبو الحسن نور الدين علي بن أحمد بن مكرم الله الصعيدي العدوي، ولد عام اثني عشر ومئة وألف، وتوفي عام ألف ومئة وتسعة وثمانين للهجرة. ينظر: شرح المجموع للأمير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر الأمير بتحقيق ومراجعة الشيخ محمد محمود ولد محمد الأمين. (١٢/١)، وينظر في ترجمته أيضا: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل الحسيني (٢٠٦/٣)، وتاريخ عجائب الآثار للجبرتي بتحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب المصرية (٦٤٧/١-٦٥٠)، الأعلام للزركلي (٢٦٠/٤-٢٦١).

غير محل وروده في المنظومة إلا مرة واحد فقط حينما تكلم على "الموقوف" عند كلامه على "المتصل".

٤- بعد أن شرح الشيخ الجداوي مقدمة الناظم، وقبل أن يشرع في شرح بقية أبيات المنظومة البيقونية وضع مقدمة عرف فيها بعض المصطلحات الحديثية، فعرف بعلم الحديث رواية ودراية، مع بيان موضوع كل، وغايته، ومسائله، كما عرف بالخبر، والأثر، والسنة، والمتن، والسند، والمسند بفتح النون، والمسند بكسر ها، والمحدث، والمفيد، والحافظ.

٥- تناول أبيات المنظومة بالشرح والتعليق، وطريقته أن يكتب الكلمة أو اللفظ المراد شرحه من البيت بالمداد الأحمر، وعقبه يتناوله بالشرح والتحليل والتعليق مُمَيِّزًا لكلامه عن كلام الناظم، وذلك بأن يكتبه بالمداد الأسود.

٦- جاء هذا الشرح من نوع الشرح الممزوج؛ حيث مزج الشارح كلمات المنظومة في أثناء كلامه، كأنهما شيء واحد، وكأنهما منسوجان نسجًا محكمًا، وقد تناول الشارح كل كلمات المنظومة بالشرح والتعليق.

٧- لما كانت المنظومة البيقونية موضوعة للمبتدئين في دراسة علم مصطلح الحديث، جاء شرح الشيخ الجداوي موجزًا مختصرًا؛ ذلك ليناسب أولئك المبتدئين في دراسة هذا الفن، فما يصلح للمنتهي أو المتوسط لا يصلح للمبتدئ.

٨- عُنِيَ الشيخ الجداوي بألفاظ المنظومة، فهو كثيرًا ما يبين معنى اللفظ من الناحية اللغوية، كما يبين المعنى المراد من اللفظ في السياق، ويبين معناه من الناحية الاصطلاحية، وهو أيضًا يبين اشتقاق بعض الألفاظ، ويوضح موقع بعضها من الإعراب، خاصةً إذا كان اللفظ يحتمل أكثر من وجه.

٩- كما اعتنى ببيان ما فيها من أوجه بلاغية من تشبيه، واستعارة، وجناس، ونحو ذلك.

١٠- ينقل عن غيره لكنه أحيانا لا يذكر إلا اسم المصنف الذي نقل عنه، وكثيرا ما ينقل كلام غيره من المصنفين دون أن يذكر اسمه.

١١- نادرًا ما يذكر اسم الكتاب الذي ينقل عنه في شرحه.

١٢- غالبًا ما يتصرف في النص المنقول، فيذكره بالمعنى، ولا يلتزم بالنقل الحرفي.

١٣- أكثر من النقل عن شرح الشيخ زكريا الأنصاري على ألفية العراقي.

******

النقطة الثالثة: مصادر الشرح وموارده

لم يصرح الشارح بمصادر معينة نقل عنها إلا نادرًا، وكانت أغلب نقولاته بدون عزو، لكني من خلال استقرائي لهذا الشرح وجدت أنه نقل عن هذه المصادر دون أن يصرح باسم الكتاب الذي نقل عنه:

ألفية العراقي في علم الحديث المسماة: التبصرة والتذكرة.

دلائل النبوة للبيهقي.

شرح الزرقاني للبيقونية.

صحيح البخاري.

فتح الباقي شرح ألفية العراقي للشيخ زكريا الأنصاري.

فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي.

مقدمة ابن الصلاح.

نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر لابن حجر.

النقطة الرابعة: مميزات الشرح وعيوبه

أولًا: مميزات الشرح

يعتبر شرح الشيخ حسن الجداوي الأزهري من الشروح المهمة المفيدة على المنظومة البيقونية، لا سيما للمبتدئين في دراسة علم مصطلح الحديث، ويتجلى ذلك في النقاط التالية:

١- ضبطه لألفاظ المنظومة بالحروف؛ صونًا لها عن التحريف والتصحيف، وقد عني عناية خاصة ببيان الأوجه الجائزة في ضبط كلمات المنظومة التي تحتمل أكثر من وجه، مع الترجيح بينها.

٢- حرصه على ضبط بعض ألفاظ المنظومة المشكلة بالحركات، وبيانه لما كان ضبطه على خلاف ما تقتضيه اللغة بسبب ما أحوج إليه النظم.

٣- شرحه للألفاظ، وبيان مواقعها الإعرابية، وما فيها من وجوه بلاغية.

٤- تعريفه للمصطلحات الحديثية لغة واصطلاحا، مع حرصه على بيان الرأي الراجح أو الأشهر فيها.

٥- تفريقه بين المصطلحات التي يمكن أن تتداخل على المبتدئ لدراسة هذا الفن، كتفريقه بين المقطوع والمنقطع، وكتفريقه بين المسند، والمرفوع، والمتصل.

٦- تدعيمه لشرحه بالأمثلة الموضحة للفظ المشروح.

٧- زين الشارح شرحه ببعض الفوائد، والتنبيهات، والقواعد الحديثية التي لا بد منها لدارس هذا العلم، والتي أغفلها الناظم.

٨- ذكره لبعض أنواع علم الحديث التي تركها الناظم، مثل نوع "المتشابه".

٩- وضوح عبارته، وحسن عرضه، وهذا هو المناسب للمبتدئ في دراسة هذا العلم.

ثانيًا: عيوب الشرح:

من خلال استقرائي لهذا الشرح وجدت أن عليه بعض المآخذ والعيوب، والتي لا تنقص من قيمته ولا أهميته، ومن أبرز تلك العيوب:

١- إيجازه في بعض المواضع التي تحتاج إلى بسط وإطالة ومزيد بيان.

٢- عدم ذكره للمصدر الذي ينقل عنه.

٣- عدم تعقبه للناظم في ذكره لبعض التعريفات المرجوحة، كتعريفه للمرسل بأنه: ما سقط منه الصحابي.

٤- تركه ذكر بعض أنواع علوم الحديث قد تركها الناظم وتابعه هو أيضا على ذلك، كتركه التعريف بالمعلق، والمصحف، والمحرف، والمهمل.

٥- وقوعه في بعض الأوهام والأخطاء، كنسبته حديثًا إلى البخاري، ولم يخرجه.

* * * * * *

المبحث الثاني: نص الكتاب المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم(١)

قال الشيخ حسن الجداوي رحمه الله: "الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وآله، وصحبه والتابعين، آمين.

قال الناظم: (بسم الله الرحمن الرحيم)، أي: بكل اسم من أسماء الذات الواجب الوجود، الموصوف بأنه البالغ في الرحمة، أي: إرادة الإنعام، أو: نفس الإنعام بجلائل النعم، وأصولها، ودقائقها، وفصولها، حدًّا لا يصل إليه كل أحد، فالرحيم كالتتمة (٢) والرديف (٣)، فهي متعلقة بمحذوف، أي: أؤلف مصاحبًا، أو ملابسًا، أي: على وجه التبرك، أو مستعينًا.

---

(١) ثبت في النسخة (ج) قوله: "وعليه اعتمادي"، بعد قوله: بسم.

(٢) (التَّتِمَّة) مَا يكون بِهِ تَمام الشَّيْء. المعجم الوسيط (١/ ٨٩).

(٣) (الرديف) الرَّاكِب خلف الرَّاكِب، وَمن يسرح من الْجَيْش الْعَامِل ليَكُون مدَدا فِي التعبئة الْعَامَّة. المعجم الوسيط (٣٣٩/١). قلت: "وقد كثرت أقوال المفسرين في العلاقة بين هاتين الصفتين، فبعضهم يرى أن الرَّحْمنِ هو المنعم على جميع الخلق. وأن الرَّحِيمِ هو المنعم على المؤمنين خاصة. ويرى آخرون أن الرَّحْمنِ هو المنعم بجلائل النعم، وأن الرَّحِيمِ هو المنعم بدقائقها. ويرى فريق ثالث أن الوصفين بمعنى واحد وأن الثاني منهما تأكيد للأول. والذي يراه المحققون من العلماء أن الصفتين ليستا بمعنى واحد، بل روعي في كل منهما معنى لم يراع في الآخر، فالرحمن بمعنى عظيم الرحمة؛ لأن فعلان صيغة مبالغة في كثرة الشيء وعظمته، ويلزم منه الدوام كغضبان وسكران. والرحيم بمعنى دائم الرحمة؛ لأن صيغته فعيل تستعمل في الصفات الدائمة ككريم وظريف. فكأنه قيل: العظيم الرحمة الدائمة. أو أن الرَّحْمنَ صفة ذاتية هي مبدأ الرحمة والإحسان. والرَّحِيم صفة فعل تدل على وصول الرحمة والإحسان وتعديهما إلى المنعم عليه". ينظر: التفسير الوسيط لطنطاوي (١/ ١٦).

وقدمها على الحمدلة؛ إما اقتداءً بالكتاب العزيز، وإما لقوة حديثها على حديث الحمدلة، إما لصحتهما وحديث البسملة أصح، أو لحسنهما وحديث البسملة أقوى، أو لصحة حديث البسملة وحسن حديث الحمدلة[1]، احتمالات

---

(١) قلت: الحديثان مخرجهما واحد، فهما حديث واحد روي بأكثر من لفظ لا حديثان، وقد عدهما حديثًا واحدًا الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٢٣/١).

هذا الحديث رُوِيَ من طريقين: من حَدِيث أبي هُرَيْرَة، وَمن حَدِيث كَعْب بن مَالك:

وكلاهما مدارهما على الزهري:

أما الطريق الأولى: فيرويها الزهري، واختلف عنه على وجهين، وصلًا وإرسالًا:

أما الوجه الأول: فرواه الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا:

وأما الوجه الثاني: فرواه كل من (سعيد بن عبد العزيز، وعقيل بن خالد، والحسن بن عمر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة)، عن الزهري مرسلا.

تخريج الوجه الأول: (الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة موصولًا)

تفرد به الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا، وقد رواه عن الأوزاعي كل من: (عبيد الله بن موسى، الوليد بن مسلم، عبد الحميد بن أبي العشرين، شعيب بن إسحاق، وأبي المغيرة، وابن المبارك، وموسى بن أعين، ومبشر بن إسماعيل، وخارجة بن مصعب) أما رواية عبيد الله بن موسى فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الأدب، في باب ما قالوا فيما يستحب أن يبدأ به الكلام (٣٣٩/٥)، ح/(٢٦٦٨٣)، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأوزاعي عن قرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولفظه: "كل كلام ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله، فهو أقطع".

ومن طريقه أخرجه ابن ماجه في سننه، (٦١٠/١)، ح/(١٨٩٤)، قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن خلف العسقلاني قالوا: حدثنا عبيد الله بن موسى به، بلفظ: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع".

والبزار في مسنده، كما في البحر الزخار (٢٩١/١٤)، ح (٧٨٩٨)، قال: حدثنا رجاء بن محمد السقطي، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عنه به بمثله. =

= وابن الأعرابي في معجمه، (٢٠٦/١)، ح (٣٦٢)، قال: نا محمد، نا عبيد الله، عنه بمثله.

والبيهقي في الدعوات الكبير، باب: ما جاء في فضل الدعاء والذكر (٦٥/١)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرُّوذْبَارِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَوَيْهِ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُوحَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عنه به بمثله. والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٥٣)، قال: أنا علي بن محمد المعدل، أنا عثمان بن أحمد بن عبد الله بن الدقاق، نا الحسن بن سلام السواق، نا عبيد الله بن موسى عنه به بمثله.

وأما رواية الوليد بن مسلم فأخرجها أبو داود في سننه، ك (الأدب)، ب (الهدي في الكلام)، (٢٦١/٤)، ح (٤٨٤٠)، قال: حدثنا أبو توبة، قال: زعم الوليد، عنه به بلفظ مقارب إلا أنه قال: "فهو أجذم"

والنسائي في السنن الكبرى في كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة، (١٨٤/٩)، ح (١٠٢٥٥)، قال: أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عنه به بمثله.

والدارقطني في السنن (١/ ٤٢٧)، ح (٨٨٣)، قال: قرئ على أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز وأنا أسمع، حدثكم داود بن رشيد، ثنا الوليد عنه به بمثله.

وأما رواية عبد الحميد بن أبي العشرين فأخرجها: كل من ابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان، في المقدمة، باب ما جاء في الابتداء بحمد الله – تعالى–، (١٧٣/١)، ح/(١)، قال: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي الْعِشْرِينَ، عنه به بمثله.

والخليلي في الإرشاد، (٤٤٨/١)، ح (١١٨)، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح الصوفي، حدثنا محمد بن خريم الدمشقي بدمشق، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، عنه به بمثله.

وأما رواية شعيب بن إسحاق فأخرجها ابن حبان في صحيحه، في المقدمة أيضا في الباب السابق (١٧٤/١)، ح (٢)، قال: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْقَطَّانُ أَبُو عَلِيٍّ بِالرَّقَّةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عنه به بمثله.=

=وأما رواية أبي المغيرة (عبد القدوس بن الحجاج الشامي) فأخرجها الخرائطي في فضيلة الشكر لله على نعمته (ص: ٣٨) ح (١٧)، قال: حَدَّثَنَا التَّرْقُفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، عنه به بمثله. والبيهقي في السنن الكبرى، في جماع أبواب الخطبة، باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة، (٣/٢٩٥)، ح (٥٧٦٨)، قال: أخبرنا أبو محمد ابن يوسف، أنبا أبو سعيد بن الأعرابي، ثنا عباس بن عبد الله الترقفي، ثنا أبو المغيرة، عنه به بمثله.

قلت: اتفق هؤلاء الخمسة فرووه عن الزهري بلفظ الحمدلة، وألفاظهم تكاد تكون متحدة.

وقد خالفهم ابن المبارك، وموسى بن أعين فروياه بلفظ "بذكر الله" بدلًا من "الحمد لله":

أما رواية ابن المبارك فأخرجها أحمد في مسنده، (١٤/ ٣٢٩)، ح/ (٨٧١٢)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكٍ، عنه به بلفظ: " كُلُّ كَلَامٍ، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ – أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ – ".

وأما رواية موسى فأخرجها الدارقطني في سننه، (١/٤٢٨)، ح (٨٨٤)، قال: – حدثني أبو طالب الحافظ أحمد بن نصر، ثنا هلال بن العلاء، ثنا عمرو بن عثمان، نا موسى بن أعين، عنه به بلفظ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله أقطع».

وخالفهم أيضا مبشر بن إسماعيل فرواه بلفظ: "ببسم الله الرحمن الرحيم" بدلا من "الحمد لله"، وروايته هذه أخرجها الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٦٩)، ح (١٢١٠)، قال: أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ الْوَرَّاقُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَرْذَعِيُّ، قَالَا: أنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْبَصْرِيُّ، بِهَا، نا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكٍ، نا يَعْقُوبُ بْنُ كَعْبٍ الْأَنْطَاكِيُّ، نا مُبَشِّرُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عنه به بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ».

قلت: كل هؤلاء السبعة رووه عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا، لكن خالفهم خارجة بن مصعب؛ فرواه عن الأوزاعي عن الزهري، ولم يذكر قرة، وروايته هذه أخرجها الخليلي في الإرشاد (٣/٩٦٦) قال: حدثنا أحمد بن محمد ابن الحسين الحافظ، حدثنا عصمة بن محمود بن إدريس البيكندي ببخارى، حدثنا=

=إسحاق بن إبراهيم بن عمار، وعلي بن الحسين البخاريان، قالا: حدثنا إسحاق بن حمزة، حدثنا عيسى بن موسى غنجار، عن خارجة بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزهري، به بلفظ: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع» وقال عقبه: هذا لم يسمعه الأوزاعي عن الزهري، وإنما سمعه من قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل، هكذا رواه عن الأوزاعي ابن المبارك، وأبو المغيرة، وابن أبي العشرين، وعبيد الله بن موسى، ولم يروه عن خارجة إلا غنجار وخارجة، فيه لين.

تخريج الوجه الثاني: (سعيد بن عبد العزيز، وعقيل بن خالد، والحسن بن عمر، ويونس ابن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة)، عن الزهري مرسلا.

أما رواية سعيد بن عبد العزيز فأخرجها النسائي في الكبرى، في عمل اليوم والليلة، (١٨٤/٩)، قال: أخبرني محمود بن خالد، حدثنا الوليد، حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، رفعه بمثل لفظ المرفوع قبله وهو «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع».

وأما رواية عقيل بن خالد فأخرجها النسائي أيضًا في الكبرى، في عمل اليوم والليلة، (١٨٤/٩)، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، مرسل.

وأما رواية الحسن بن عمر فأخرجها النسائي أيضا في الكبرى، في عمل اليوم والليلة، (١٨٥/٩)، قال: أخبرنا علي بن حجر، حدثنا الحسن يعني ابن عمر، عن الزهري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل كلام لا يبدأ في أوله بذكر الله، فهو أبتر».

وأما روايتا يونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة فذكرهما أبو داود، في السنن (٢٦١/٤)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٩٥)، معلقتين.

تخريج الطريق الأخرى التي رواها محمد بن سعيد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٧٢)، ح (١٤١)، قال: حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي، ثنا عبد الله بن يزيد الدمشقي، ثنا صدقة بن عبد الله، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع أو أجزم»

النظر في الخلاف، والترجيح، والحكم على الحديث: =

ثلاثة، أفادَ الأولَ ظاهرُ عبارةِ اللقاني[١] صاحب "الجوهرة"، وأفاد الثاني ما اطلع عليه شيخنا العلامة[٢] من بعض الروايات، وأفاد الثالث ما نقل من بعض التقريرات، وأظهرها ثالثها[٣].

=من خلال ما سبق يتضح أن الوجه المرسل عن الزهري هو الصواب؛ ذلك لأن ثقات أصحاب الزهري رووه عنه مرسلا كما تقدم، وهم: (سعيد بن عبد العزيز، وعقيل بن خالد، والحسن بن عمر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة)، وأما الوجه الموصول فقد تفرد به قرة عن الزهري، وأما الطريق الأخرى التي رواها صدقة بن عبد الله، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن النبي ﷺ ؛ فهي ضعيفة فيها صدقة بن عبد الله، وهو ضعيف كما جزم به ابن حجر في التقريب (ص/٢٧٥)، ويؤيد ذلك ما قاله الدارقطني في سننه (٤٢٧/١): تفرد به قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري، عن النبي ﷺ ، وقرة ليس بقوي في الحديث. ورواه صدقة عن محمد بن سعيد، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النبي ﷺ . ولا يصح الحديث، وصدقة، ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب.

<u>الحكم على الحديث من الوجه الراجح</u>: ضعيف؛ لأنه مرسل.

(١) هو العلامة الجليل إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني، صاحب جوهرة التوحيد، وله توضيح الألفاظ الآجرومية، وقضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الأثر للحافظ ابن حجر، وله غير ذلك. توفي سنة ١٠٤١هـ. ترجمته في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٦/١)، هدية العارفين (٣٠/١).

(٢) ثبت في النسخة (ج)، وسقط من النسخة (ب).

(٣) كذا في (ج)، وهي الأصل، ولكن في (ب): "ثانيها".

وحيث قلت: "شيخنا" فهو العلامة المحقق علي بن أحمد العدوي الصعيدي[١].

أبدأُ بالحمدِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نبي أُرسلا

(أبدأ) يحتمل بدءًا حقيقيًّا؛ بناءً على أن المصنف لم يذكر البسملة أصلًا، وما يوجد في أوائل النسخ فهو من وضع بعض الطلبة؛ إما لأن المراد منهما المفهوم الكلي، الذي هو الثناء على الله، وهو يحصل بالحمدلة، وإما لحمل روايتهما على رواية "ذكر الله"؛ لأنه إذا تعارض مقيدان ومطلق يحملان [١/أ] عليه.

ويحتمل إضافيًّا؛ بناءً على أنها من وضع المصنف، وجمع بينهما؛ محافظةً على الأكمل والأفضل، ويحتمل أن المعنى: "أبدأ في النظم بالحمد" أي: أجعله جزءًا فيه، وهو لا ينافي تقدم البسملة عليه.

(بالحمد) أي: لله، ولم يصرح به؛ لضيق النظم؛ ولأنه معلوم؛ إذ المحامد كلها مختصة به تعالى؛ فلا فرد منها [٢] لغيره، بل ولا فردَ صادرٌ منها في نفس

---

(١) وهو العلامة المحقق المدقق الإمام أبو الحسن نور الدين علي بن أحمد بن مكرم الله الصعيدي العدوي، ولد عام اثني عشر ومئة وألف، وتوفي عام ألف ومئة وتسعة وثمانين للهجرة. ينظر: شرح المجموع للأمير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر الأمير بتحقيق ومراجعة الشيخ محمد محمود ولد محمد الأمين. (١٢/١)، وينظر في ترجمته أيضا: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل الحسيني (٢٠٦/٣)، وتاريخ عجائب الآثار للجبرتي بتحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب المصرية (٦٤٧/١-٦٥٠)، الأعلام للزركلي (٢٦٠/٤-٢٦١).

(٢) كذا في (ج)، وهو ما يقتضيه السياق؛ لأن الضمير فيها عائد على مفرد المحامد، وفي (ب): "منهما".

الأمر من غيره؛ إذ الفاعل في الحقيقة هو الله تعالى، سواء جعلت "أل" للجنس أو للعهد.

(مصليًا على) حال من فاعل "أبدأ".

فإن قلتَ: يلزم عليه وقوع الحمد والصلاة في آنٍ واحد، وهو غير ممكن.

قلتُ: لمَّا ذكر الصلاة بلصق الحمد من غير فاصل، واشتركا في وقوعهما في معرض الثناء، عُدَّا كأنهما منطوق بهما في آن واحد، فتأمل.

ولك أن تقول: بل هو ممكن؛ لأن المعنى: "أبدأ النظم بالحمد الاصطلاحي الصادق، بفعل القلب أو الجوارح غير اللسان، أو تقول: إنهما حال منوية[1]، لكن يلزم عليه أن المنوي لا يلزم أن يكون واقعًا بالفعل، اللهم إلا أن يقال: إن مقام المصنف يجل عن كونه ينوي شيئًا ولا يقوم به.

والصلاة من الله: الرحمة المقرونة بالتعظيم، ومن غيره: مطلق الدعاء بخير.

فإن قلتَ: إذا كانت بمعنى الدعاء يلزم أنها بمعنى المضرة؛ لأن الدعاء إذا عُدِّي بـ "على" كان بمعنى المضرة، لا الدعاء بخير، فتقول: "دعوت على فلان"، إذا طلبت له شرًّا، و"دعوت له"، إذا طلبت له خيرًا.

قلتُ: لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء أن يعطى حكمه، أو يقال[١/ب]: إن "على" مجردة عن معنى المضرة كما جردت "على" عن الاستعلاء في[2] نحو: "توكلت على الله" ، ويكون فيها حينئذٍ استعارةٌ تبعيةٌ تقريرها أن تقول: شبه التباس الصلاة بالمصلَّى عليه، بالتباس المستعلي بالمستعلى عليه، الذي هو الاستعلاء المطلق، وقدر استعارة اسم المشبه به

---

(١) في (ج): (مثوبة)، والصواب ما أثبته لأنه المناسب للسياق.

(٢) سقط لفظ "في" من (ب).

للمشبه ثم سرى التشبيه إلى المعنيين الجزئيين، فاستعيرت "على" من معناها الجزئي الذي هو الاستعلاء الخاص للالتباس الجزئي الذي بين الصلاة والنبي ﷺ ، ولا يشترط أن يكون للمعنى الجزئي المستعار له لفظ بالخصوص قاله شيخنا(١).

تنبيه: قوله: (مصليًا) فيه حذف الواو مع ما عطفت، أي: "ومسلمًا"، [وهو جائز أحوج إلى ذلك ضيق النظم](٢)؛ وإنما قلنا ذلك خروجًا من كراهة إفراد الصلاة عن السلام، أو يقال: إنه من الذين لا يقولون بكراهة إفرادها عن السلام.

(محمد) علم منقول من اسم مفعول المضعف، سماه به جده في سابع ولادته لموت أبيه، [فقيل له: لم سميت ابنك محمَّدًا وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟ فقال: رجوت أن يحمد في السماء والأرض، وقد حقق الله رجاءه] (٣).

(خير نبي أرسلا) حتى أولي العزم من الرسل، فخيريته ﷺ على غير المرسلين من باب أولى، والدليل على كونه أفضل الخلق على الإطلاق المستفاد من كلام المصنف؛ قرآني وسني، أما القرآني فقوله تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس"(٤)؛ فقد أفادت الآية أفضلية هذه الأمة على غيرها من

---

(١) ينظر حاشية الشيخ علي الصعيدي العدوي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، بتحقيق مجموعة من الباحثين في كلية أصول الدين بأسيوط (٢٤٣/١).

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج)، والأثر أخرجه البيهقي مرسلًا في دلائل النبوة (١١٣/١).

(٤) سورة آل عمران من الآية (١١٠).

الأمم، وأفضليتها بسبب [١] تبعيتها لنبيها لا لشيء فيها غير التبعية فيستفاد[٢] [٢/أ] أفضليته على غيره.

وأما السني فقوله ﷺ: "أنا سيد ولد آدم[٣]، ولا فخر[٤]" زاد[٥] البخاري: "وأنا سيد العالمين" رواه البيهقي[٦].

وأما نهيه ﷺ [عن تفضيله على غيره] [٧]؛ فإما من باب التواضع، أو مفاضلة تقتضي التنقيص، أو قبل علمه بذلك.

---

(١) كذا في (ج)، وهو الأنسب، وفي (ب): "سبب".

(٢) كذا في (ج)، وهو الأليق، وفي (ب): "يستفاد".

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، ك(الفضائل)، ب(تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق)، (١٧٨٢/٤)، ح (٢٢٧٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه دون قوله: "ولا فخر".

(٤) أخرجه بهذه الزيادة أحمد في مسنده، بسند صحيح لغيره من أجل شواهده (١٠/١٧)، ح (١٠٩٨٧).

(٥) كذا في (ب)، وهو الصواب، وفي (ج): "زاده".

(٦) لم أجده عند البيهقي، ولم أقف عليه عند غيره.

(٧) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، ك (أحاديث الأنبياء)، ب (قول الله تعالى: "وإن يونس لمن المرسلين")، (١٥٩/٤)، ح (٣٤١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: " قَالَ: بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ، أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لاَ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: تَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، وَالنبي ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا؟ فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَبَا القَاسِمِ، إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا، فَمَا بَالُ فُلاَنٍ لَطَمَ وَجْهِي! فَقَالَ: «لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟» فَذَكَرَهُ، فَغَضِبَ النبي ﷺ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: " لاَ تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ، أَمْ بُعِثَ قَبْلِي".

والنبي بغير همز مأخوذ من النبوة، وهي الرفعة، وبالهمز من النبأ، وهو الخبر، وهو إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر فرسول أيضا، فبينهما العموم والخصوص المطلق، فمتى أمر بالتبليغ فرسول، سواء كان له كتاب أو نسخ لما[١] قبله أم لا.

وقيل: لا يكون رسولًا حتى يكون له كتابٌ أو نسخُ لبعض شرع من قبله.

وقيل: هما بمعنًى، وهو معنى الرسول.

وقد يكون الرسول أعم من النبي إذا [٢] لوحظ [٣] وجوده من الملائكة لقوله تعالى: "الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس[٤]"، ولا يكون منهم نبي.

فائدة: رسالة كل نبي خاصة بقومه، إلا رسالة نبينا محمد ﷺ؛ فإنها عامة للإنس والجن والملك، كما عليه جمع محققون [٥].

تنبيه: ترك المصنف الصلاة على الصحب والآل، فلزم عليه الإهمال، ولا جواب يدفع الإشكال، إلا أنه ذكرهما بلسان المقال.

ولنقدم قبل الشروع في المقصود مقدمة ، فنقول:

قد[١] دارت بين المحدثين ألفاظ ينبغي الوقوف على معانيها لغةً واصطلاحًا، وهي: "الحديث، والخبر، والأثر، والسنة، والمتن، والسند، والمسند بفتح النون، والمسند [٢/ب] بكسرها، والمحدث، والمفيد، والحافظ":

---

(١) كذا في (ب)، وهو الأصح، وفي (ج) "لمن".

(٢) كذا في (ب)، وهو الصواب، وفي (ج) "إذ".

(٣) كذا في (ج)، وثبت في (ج) "من حيث"، بعد قوله: "لوحظ"، وأراه حشوًا، ولذا لم أثبته.

(٤) سورة الحج، من الآية (٧٥).

(٥) صنف في ذلك ابن تيمية كتاب: "إيضاح الدلالة في عموم الرسالة"، كما ألف السيوطي وغيره في ذلك.

فأما الحديث لغةً: فهو ضد القديم(٢).

واصطلاحًا: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو هَمٍّ أو وصف خَلْقي، ككونه ليس بالطويل ولا بالقصير، أو خُلُقي بضمهما، ككونه لا يواجه أحدًا بمكروه.

ويعبر عن هذا بعلم الحديث روايةً، ويُحَدُّ بأنه: علم يشتمل على نقل ما أضيف للنبي ﷺ.

وموضوعه: ذات النبي من حيث إنه نبي (٣).

وغايته: الفوز بالسعادة. ورأيت في بعض الكتابات أن غايته الصون عن الخطأ في نقله.

ونظمها بعضهم بقوله:

علم الحديث مضافًا للرواية ذا ... علم بكل مضاف للنبي قل
موضوعه: ذات خير الخلق، غايته ... الصون في نقله عن كل ما خلل

---

(١) كذا في (ب)، وسقط من (ج).

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٣٣/٢)، مادة (حدث).

(٣) قال السيوطي في التدريب: "موضوعه ذات رسول الله ﷺ من حيث إنه رسول الله" ثم قال: "ولم يزل شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي يتعجب من قوله: إن موضوع علم الحديث ذات الرسول، ويقول: هذا موضوع الطب لا موضوع الحديث". ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٧). لكن قال الشيخ أبو شهبة في الوسيط: "والحق أن التقييد بالحيثية المذكورة يخرج علم الطب؛ لأن موضوعه ذات الإنسان من حيث الصحة والمرض، ومع هذا فالأولى أن يقال: موضوعه: أقوال النبي ﷺ وأفعاله ... إلخ. ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٢٤).

وأما علم الحديث درايةً والمراد عند الإطلاق -كما قال شيخ الإسلام[١]**- فأحسن ما قيل في تعريفه أنه:** علم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وضعف وحسن [٢]، وعلو ونزول، وكيفية تحمل وأداء، وصفات الرجال[٣].

وأخصر منه أن يقال: مَعْرِفة القواعد المُعَرِّفة بحال الراوي والمروي[٤] من قبول وغيره.

وغايته: معرفة ما يقبل، وما يرد منهما.

وموضوعه: حال الراوي[٥].

ونظمها بعضهم فقال:

وإن يعرف من حيث [الدراية][٦] قل قل ... علم براو ومروي فلا تمل

أي: حال كل، هما الموضوع، غايته ... علم بقبوله أو ضد ذا امتثل

وأما مسائله: فهي ما تذكر في كتبه كما يأتي إن شاء الله تعالى**[٣/أ]**.

وأما الخبر: فهو مرادف للحديث.

---

(١) هو شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله كما بينته عند الكلام على منهج الشارح في شرحه، وقد قال ذلك في كتابه فتح الباقي شرح ألفية العراقي (٩٢/١).

(٢) كذا في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) قال السيوطي في البحر الذي زخر (٢٢٧/١): وأحسن حدوده: قول الشيخ عز الدين ابن جماعة: "علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن. وموضوعه: المتن، والسند.

(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢٢٥/١).

(٥) كذا في النسختين، ولا يخفى أن موضوع علم الحديث دراية هو: الراوي والمروي معًا، وبعبارة أخرى السند والمتن. ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٢٦/١).

(٦) في النسختين: "الرواية"، والصواب: "الدراية"؛ لأنه الذي يتكلم عليه، ولأن هذا تعريف علم الحديث دراية لا رواية، وقد سبق كلامه على علم الحديث رواية.

وقيل: الحديث: ما جاء عن رسول الله ﷺ، والخبر: عن غيره، ولذلك يقال للمشتغل بكلام النبي "محدث"، وبكلام غيره[١] "أخباري".

وقيل: بينهما عموم بإطلاق، فكل حديث خبر، ولا عكس[٢].

وأما الأثر: فهو لغةً: البقية[٣].

واصطلاحًا: الأحاديث[٤]مطلقًا مرفوعةً كانت أو موقوفةً، وبعضهم خصه بالأخير[٥].

وأما السنة فهي لغةً: الطريقة.

واصطلاحًا: مرادفة للحديث بالمعنى المتقدم الذي هو: كل ما أضيف للنبي ﷺ.

وقيل: [الحديث خاص بقوله وفعله[٦]] والسنة أعم].

وأما المتن فهو مأخوذ من الممانتة، أي: المباعدة في الغاية؛ لأن المتن غاية السند.

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ج) (عليه)، ولا يخفى بعده.

(٢) ينظر: نزهة النظر لابن حجر (١/ ٤١).

(٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٤/٥)، مادة (أثر).

(٤) كذا في (ب)، وسقط من (ج).

(٥) هم فقهاء خراسان، قال في التدريب: "وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر. قال أبو القاسم الفوراني منهم: الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي ﷺ والأثر ما يروى عن الصحابة. وفي نخبة شيخ الإسلام: ويقال للموقوف والمقطوع: الأثر. ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٠٣)

(٦) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

وقيل: من متنت الكبش، إذا شققت جلدة بيضته، واستخرجتها، فكأن المسند استخرج المتن بسنده، أو من تمتين القوس، أي: شدها بالعصب؛ لأن المسند يقوي الحديث، ويشده بالسند(١).

"**فهو" اصطلاحًا:** ما ينتهي إليه غاية السند من قولٍ أو فعلٍ أو وصفٍ، أو غير ذلك مما سبق.

وأما السند(٢) فهو لغةً: ما ارتفع من الجبل؛ لأن المسند يرفع الحديث لقائله(٣).

واصطلاحًا: الإخبار عن طريق المتن. وفي علمي أن السند(٤) نفسُ الرجال، وحرره(٥).

وأما الإسناد فهو رفع الحديث لقائله.

وقال بعضهم (٦): إن السند والإسناد شيء واحد.

---

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٣/٣٩٨- ٣٩٩)، مادة (متن).

(٢) كذا في (ب)، وهو الصواب، وفي (ج): المسند، وهو سبق قلم.

(٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣/٢٢٠- ٢٢١). وقال ابن جماعة في المهل الروي (ص/٢٩- ٣٠): وَهُوَ مَأْخُوذ إِمَّا من السَّنَد وَهُوَ مَا ارْتَفع وَعلا عَن سفح الْجَبَل؛ لِأَن الْمسند يرفعهُ إِلَى قَائِله أَو من قَوْلهم: "فلَان سَنَد" أَي: مُعْتَمد فَسُمي الْإِخْبَار عَن طَرِيق الْمَتْن سندا؛ لاعتماد الْحفاظ فِي صِحَة الحَدِيث وَضَعفه عَلَيْهِ.

(٤) كذا في (ب)، وهو الصواب، وفي (ج): المسند، وهو سبق قلم، وقد كتب أمامها في حاشية النسخة (ب): "والسند: طريق المتن، أي: رجاله، من المنهل الروي للسيد سليمان".

(٥) أتفق مع المصنف في أن سند الحديث هم رجاله؛ فهم المعتمد والمتكأ الذي يعتمد عليه الحديث.

(٦) هو ابن جماعة، ينظر: المنهل الروي في مختصر الحديث النبوي (ص/٣٠).

وأما المسنَد بفتح النون فهو: ما أضيف إلى النبي ﷺ قولًا أو فعلًا متصلًا أو منقطعًا.

وقيل: ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، ولو كان موقوفًا.

وقيل [٣/ب]: ما أضيف إلى النبي مع اتصال السند [١].

ويطلق المسنَد[٢] أيضًا على: الكتاب الذي جمع فيه مسندات الصحابي أي: مروياته.

وأما المسنِد بكسر النون فهو: من يروي الحديث سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية.

وأما المحدث فهو العالم بطريق الحديث، وأسماء الرواة والمتون، فهو أرفع من المسند في الرتبة.

وأرفع منهما المفيد: وهو دون الحافظ.

وأما الحجة فأعلى منه[٣].

والسلف يطلقون الحافظ والمحدث بمعنًى.

والحق أن الحافظ أخص؛ لأنه المكثر من حفظ الحديث، المتقن لأنواعه ومعرفته رواية ودراية، المدرك للمعلل منها والسالم غالبًا؛ ولذلك قال الزهري: لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة.

---

(١) كذا في (ب)، وفي (ج): "ما اتصل السند".

(٢) قلت: ويطلق المسند أيضًا على الإسناد، فيكون مصدرًا ميميًّا، ومنه قولهم: "مسند الفردوس"، و"مسند الشهاب" أي: أسانيد أحاديثهما. ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٨).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ج): "وأما الحجة فهو أرفع من المثبت"، والذي يقتضيه السياق ما أثبته.

ورأيت في بعض الكتابات منقولًا عن المناوي [في شرح الشمائل] [(١)]: أن لأهل الحديث مراتب:

أولها: الطالب.

ثم المحدث: وهو من يتحمل الحديث، ويعتني به رواية ودراية.

ثم الحافظ: وهو من يحفظ مئة ألف حديث متنًا وإسنادًا، ولو بطرق متعددة، ووعى ما يحتاج إليه.

ثم الحجة: وهو من أحاط بثلاث مئة ألف حديث.

ثم الحاكم: وهو من أحاط بجميع الأحاديث المروية[(٢)].

واعلم أن هذه اصطلاحات لأهل الفن، فلا مشاحة في معارضة بعضها.

وذي منَ اقسام الحديث عدة وكل واحد أتى وحدَّه

(شرح البيت الثاني)

و(ذي) مبتدأ، أي: هذه، فهي إشارة إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني [٤/أ] المخصوصة، سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت على التحقيق، وهو المختار من الاحتمالات السبعة.

وفي الكلام استعارة مصرحة؛ حيث شبه الألفاظ الذهنية بالمشار إليه المحسوس، بجامع الحضور في كل، واستعمل فيه لفظة "ذي"، ولا بد من تقدير [(٣)] مفصل؛ بناءً على أن ما في الذهن مجمل، ولا حاجة لتقدير بناءً على أن ما في الذهن مفصل.

---

(١) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٢) ينظر: «شرح الشمائل المحمدية» للمناوي بهامش «جمع الوسائل» في شرح الشمائل لعلي بن سلطان محمد القاري (٦/١).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ج) "تقدر".

(من اقسام الحديث) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها للوزن، والظاهر أنه لا حاجة لتقدير المضاف الذي قدره الزرقاني بقوله: "من أقسام علم الحديث"[١]؛ لأن الحديث يسمى بتلك الأسماء اصطلاحًا، فيقال: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث ضعيف، إلخ.

(عِدَّة) بكسر العين المهملة، خبر المبتدأ، و"من" يحتمل أن تكون للبيان، وللتبعيض وهو الأكثر؛ لأنه لم يستوف جميع أقسام الحديث، بل عدة الذي ذكره على ما ذكر بعض الشراح: اثنان وثلاثون قسما، وأما على ما ذكره الزرقاني فهي أربع [٢] وثلاثون قسمًا [٣].

تنبيه:

قال الزرقاني: أراد بالأقسام الأنواع المندرجة تحت الأقسام، وإلا فأقسام الحديث لا تخرج عن ثلاثة: الصحيح، والحسن، والضعيف[٤].

قال العراقي[٥]: "وأهل هذا الشان قسموا السنن[٦]إلى صحيح وضعيف وحسن

---

(١) ينظر: شرح الزرقاني على البيقونية ومعه حاشية الشيخ الأجهوري عليه (ص/٤٠-٤١).

(٢) كذا في النسختين، ولعل الصواب: "أربعة"، لما تقرر أن العدد من (ثلاثة إلى عشرة يخالف معدوده تذكيرًا وتأنيثًا.

(٣) ينظر: شرح الزرقاني على البيقونية ومعه حاشية الشيخ الأجهوري عليه (ص/٤١).

(٤) ينظر: المرجع السابق (ص/٤١- ٤٢).

(٥) كذا في هامش النسخة (ب)، وهو الصواب، مع أنه في متن النسختين (ب)، (ج): "القرافي"، وهو خطأ.

(٦) كذا في هامش النسخة (ب)، وهو الصواب، مع أنه في متن النسختين (ب)، (ج): "المتن"، وهو خطأ.

وطريق الحصر أن تقول: لأنها إن اشتملت على أوصاف[1] القبول فالصحيح، أو على أدناها فالحسن، أو لم تشتمل على شيء منها فالضعيف، بل بعضهم [٤/ب] أدخل الحسن في الصحيح، وجعل القسمة ثنائية. [2] انتهى

(وكل واحد) منها (أتى) في النظم، (وحَدَّه) – بتشديد الدال وفتحها – منصوب على أنه مفعول معه؛ لضعف النسق، ولموافقة حركة الروي، وهي فتحة دال "عدة"، وأراد بالحد مطلق التعريف الشامل للرسم والمثال [3].

وإذا كانت الخطبة متأخرة فـ "أتى" على بابها، أو متقدمة فهي بمعنى المضارع تنزيلًا لما لم يحصل منزلة الحاصل لقوة رجائه.

النوع الأول: الصحيح

أَوَّلُها الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصل إسْنَادُهُ وَلَمْ يَشِذَّ أَوْ يُعَلْ

(أولها) أي: العدة أو الأقسام (الصحيح) أي: المجمع على صحته عند

---

(١) كذا في النسختين، ولعل الصواب: "على أعلى أوصاف"؛ لأنه الذي يقتضيه السياق، ولعلها سقطت سهوًا. ثم وجدت ما يوافق كلامي في فتح الباقي (٩٥/١).

(٢) ينظر: فتح الباقي (٩٥/١).

(٣) المراد بالحد هنا هو التعريف، وهو في اصطلاح المناطقة: ينقسم إلى قسمين: حد تام: وهو ما اشتمل على تمام ذاتيات الشيء المعرف، وحد ناقص: وهو ما اشتمل على بعض ذاتيات الشيء المعرف، والمراد بالرسم هنا المصطلح المنطقي، والمراد بالتعريف بالرسم عندهم: ما لم يشتمل التعريف فيه على شيء من الذاتيات أو اشتمل منها على شيء ولكن لم يكن به فصل الشيء المعرف وتمييزه عن غيره، وإنما اشتمل على عرضيات بها كان تعريف الشيء وتمييزه عن كل ما سواه، والمراد بالتعريف بالمثال: هو تعريف الشيء بذكر مثال من أمثلته، ومثال الشيء هو في الحقيقة خاصة من خواصه. ينظر: ضوابط المعرفة، وأصول الاستدلال والمناظرة لعبد الرحمن بن حبنكة الميداني، بتصرف. (ص ٦٢- ٦٦).

جمهور المحدثين[١]، وهو الصحيح لذاته[٢].

(ما) أي: قول أو فعل أو وصف أو غير ذلك، فهي كالجنس.

وقوله: (اتصل إسناده) أخرج به المنقطع والمرسل والمعضل[٣]؛ لأن الاتصال سماع كل راوٍ لذلك[٤] المروي عمن فوقه، وتقدم أن الإسناد هو حكاية طريق المتن.

(ولم يشذ) بشين وذال معجمة.

(أو يعل) بعين مهملة، أي: لم يدخله شذوذ ولا علة قادحة، أو لم يحكم بشذوذه ولا بعلة فيه، فيجوز ضبطهما بالبناء للفاعل والمفعول، فالعلة القادحة كالإرسال كما يأتي بيانه، وسواء كانت خفية أو ظاهرة، أما غير القادحة فلا تضر، كأن يروي العدل[٥] الضابط عن تابعي مثلا عن صحابي حديثا يرويه غيره ممن يشاركه في سائر صفاته عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر؛ فإن هذا يسمى علة ولكنها غير قادحة؛ لجواز أن يكون التابعي [٥/أ] سمعه من كل منهما، وفي الصحيحين من أمثلة ذلك جملة[٦].

يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِه مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِه

---

(١) ينظر: فتح الباقي (٩٥/١).

(٢) هو: ما رواه عدل تام الضبط متصل السند غير معل ولا شاذ. ينظر: نزهة النظر (٥٨/١).

(٣) ينظر: فتح الباقي (٩٦/١).

(٤) ثبت في النسختين: "وكذلك"، وهو خطأ لا يتفق والسياق، والصواب ما أثبته، ولعلها تحرفت.

(٥) كذا في (ب)، وأما في (ج) فهو كالتالي: "أن يروي العدل عن الضابط عن تابعي"، ولا يخفى أن "عن" الأولى حشو، ولا مكان لها.

(٦) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٣١/١).

(يرويه) أي: ينقله.

(عدل): من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة[١]، والمراد به عدل الرواية، وهو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وارتكاب الكبيرة، والإصرار على الصغيرة، وعن كل ما يخل بالمروءة، فيخرج الفاسق، والمجهول عينًا وحالًا، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

(ضابط) صدرًا، وهو أن يثبت ما سمعه فيه؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء[٢].

وكتابًا: وهو صيانته عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه[٣] [٤]، والمراد كامل في الضبط؛ ليخرج راوي الحسن؛ فإن أصل الضبط فيه أيضًا.

(عن مثله) أي: من أول السند إلى آخره، بأن ينتهي إلى النبي ﷺ أو إلى من دونه، فيشمل الموقوف وغيره[٥].

[وقوله] [٦]: (معتمد في ضبطه ونقله) قال الزرقاني: "كأن المصنف جعله بيانًا لـ"ضابط"[٧]، أي: في ضبطه صدرًا، ونقله كتابًا.

والأولى: قراءته بفتح الميم، أي: معتمَد عليه، فذكره بعد "ضابط" من ذكر السبب بعد المسبب؛ فالاعتماد عليه يتسبب عن كونه ضابطًا، ويتفاوت

---

(١) ينظر: فتح الباقي (٩٦/١).

(٢) ينظر: المرجع السابق (٩٧/١).

(٣) كذا في (ب)، وأما في (ج) "به"، والأنسب ما أثبته.

(٤) ينظر: فتح الباقي (٩٧/١).

(٥) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٢٩/١).

(٦) ما بين المعقوفين: ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٧) ينظر: شرح الزرقاني على البيقونية ومعه حاشية الشيخ الأجهوري عليه (ص/٤٧).

الصحيح بحسب ضبط رجاله وحفظهم واشتهارهم في ذلك، وفي الورع، وفي تحري المخرجين.

فوائد:

الأولى: علم مما ذكر المصنف أن المقبول ما احتوى على صفات خمسة، لكن منها ما يقبل التشكيك، أي: الزيادة والنقص، وهو [ثلاثة] (١): العدالة والضبط [وعدم الشذوذ] (٢)، فالحديث إما أن يشتمل على أعلاها [٥/ب]، فهو الصحيح لذاته، أوْ لا لكن وجد ما يجبره، ككثرة(٣) الطرق فهو الصحيح لا لذاته (٤)، وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضًا، لكن لا لذاته، فحينئذ قد يرتقي الحسن لرتبة الصحيح، وقد يرتقي غير الحسن إلى رتبة الحسن.

الثانية: الحكم بالصحة أو الحسن أو الضعف إنما هو ظاهري لا قطعي؛ لجواز الخطأ والنسيان على العدل، وجواز الصدق على غيره، واختار ابن الصلاح القطع بصحته(٥).

---

(١) ما بين المعقوفين: ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٢) ما بين المعقوفين: ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) كذا في (ب)، وفي (ج) "لكثرة".

(٤) قلت: ويسمى الصحيح لغيره، وهو ما لم يشتمل على أعلى درجات القبول لكن وجد ما يجبر قصوره. ينظر: نزهة النظر (٥٨/١).

(٥) قلت: ليس هذا على إطلاقه، فليس الحكم بالصحة على كل صحيح حكما قطعيا، وكذلك ليس الحكم بالحسن أو الضعف قطعيًّا بل الحكم في كل ذلك ظني؛ وذلك لجواز الخطأ والنسيان على الثقة؛ ولأنه قد يصدق غير الثقة ويصيب الضعيف، وإنما اختار ابن الصلاح القطع فيما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما فقط، خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن كل صحيح يفيد القطع. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/١٤، ٢٨).

الثالثة: المختار أنا نمسك عن الحكم على السند بأنه أصح الأسانيد(١).

وبعضهم خاض في ذلك، واختلفوا فيه:

فقيل: هو (٢) مالك عن نافع عن ابن عمر، فإن زدت، قلت(٣): الشافعي عن مالك إلخ، فإن زدت قلت: ابن حنبل عن الشافعي إلخ، فإن زدت قلت: البخاري عن ابن حنبل إلخ، [فإن زدت قلت: مسلم عن البخاري إلخ] (٤).

وقيل غير ذلك.

واعلم أن البخاري اشترط في صحة الرواية أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، وأما مسلم فاكتفى بمطلق المعاصرة، بمعنى أنه متى ثبتت المعاصرة صحت رواية أحدهما عن الآخر ولو لم يثبت لقاء أحدهما للآخر؛ فمن أجل هذا قدم ما كان في صحيحيهما معًا ثم ما في صحيح البخاري، ثم ما في صحيح مسلم، ثم ما كان على شرطهما وهو في غيرهما، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم [ما كان] (٥) على شرط مسلم، ثم ما كان في غيرهما وليس على شرط [٦/أ] أحد منهما لا اجتماعًا ولا انفرادًا.

الرابعة: ذهب ابن الصلاح إلى أنه لا يمكن تصحيح ولا تحسين ولا تضعيف في الأعصار المتأخرة حتى في عصره، [والمدار على ما اقتصر عليه الأئمة في تصانيفهم المعتمدة] (٦) (٧).

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/١٥).

(٢) كذا في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) في النسختين: "فقلت"، ولا وجه للفاء هنا؛ ولذا لم أثبتها.

(٤) ما بين المعقوفين: ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

(٥) ما بين المعقوفين: ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٦) ما بين المعقوفين: ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/١٦).

وذهب النووي إلى أن التصحيح ممكن(١).

والَحسَنُ المعروفُ طُرْقاً وَغَدَتْ رِجَالُهُ لاَ كالصّحيح اشْتَهَرَتْ

النوع الثاني: الحسن

(و) الثاني من أقسام الحديث (الحسن) هو لغةً: ما تميل إليه النفس.

واصطلاحًا: نوعان: حسن لذاته(٢)، وحسن لغيره(٣).

فالأول: ما أشار إليه الناظم بقوله: (المعروف طُرْقًا) تمييز محول(٤) عن نائب الفاعل، أي(٥): المعروف طرقه، أي: رجاله المخرجون له، فيخرج عنه المرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس قبل أن يتبين تدليسه.

---

(١) ينظر: التقريب والتيسير للنووي (ص/٢٨).

(٢) هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه قليلا، ولم يكن شاذا ولا معلا. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (١/٦٥).

(٣) هو ما اتصل سنده بالمضعف بما عدا الكذب إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة. ينظر: التوضيح الأبهر للسخاوي (ص/٣٣).

(٤) التمييز المحول إما أن يكون محولًا عن الفاعل، ومعنى كونه محولًا عن الفاعل: أن التمييز كان في الأصل هو الفاعل، والفاعل بعد التحويل كان في الأصل (قبل التحويل) مضافًا إليه، ثم عدل عن هذا الأصل؛ لقصد المبالغة، فصار الفاعل تمييزًا لما كان مضافًا إليه قبل التحويل، وذلك نحو: قوله تعالى "واشتعل الرأس شيبًا"، فالتمييز هنا محول عن الفاعل، والأصل: واشتعل شيب الرأس. وإما أن يكون محولًا عن نائب الفاعل كما هنا؛ إذ الأصل: "المعروف طرقُه"، فكلمة "طرقه" في الأصل نائب فاعل لاسم المفعول الذي يعمل عمل فعله، ثم عدل عن هذا الأصل، وحول نائب الفاعل إلى تمييز منصوب، فصار: "المعروف طرقًا" وإما أن يكون محولا عن المفعول، نحو قوله تعالى: "وفجرنا الأرض عيونًا"؛ إذ الأصل، "وفجرنا عيون الأرض".

(٥) ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

(وغدت رجاله) في العدالة والضبط مشتهرة لكن [١] (لا كـ) رجال (الصحيح اشتهرت) أي: صارت مشتهرة، فـ (اشتهرت) خبر عن (غدت) التي بمعنى: "صار"، فهو الحديث الذي اشتهرت رجاله بالعدالة والضبط اشتهارًا أقل من اشتهار رجال الصحيح، والمعنى: أن عدالة وضبط رجاله أقل [في أنفسهما من][٢] رجال الصحيح، فالتفاوت في الوصفين لا في الشهرة، فتأمل.

والثاني: ما في إسناده مستور لم[٣] تحقق أهليته، غير أنه ليس مُغَفَّلًا ولا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا متهمًا بالكذب فيه، ولا منسوبًا إلى مفسق، واعتضد[٤] بمتابع أو شاهد، مع سلامته من الشذوذ والعلة القادحة[٥] [٦].

والمراد بالمتابع: ما روي بلفظ[٧]، وبالشاهد: ما روي بالمعنى[٨].

---

(١) كذا في (ب)، وهو الصحيح، وفي (ج) "لك".

(٢) ما بين المعقوفين هو كذلك في (ب)، وأما في (ج)، "من أنفسهما في"، ولا يخفى عدم مناسبته للسياق.

(٣) كذا في (ج)، وفي (ب): "ولم".

(٤) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "واعتض".

(٥) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "القادة".

(٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/٣١).

(٧) كذا في النسختين، ولعل الأليق والأنسب "باللفظ".

(٨) هذا ما يراه ابن الصلاح أن المتابع هو أن يروى الحديث بنفس ألفاظه من وجه آخر سواء اتحد الصحابي أو لا، وأن الشاهد: أن يروى حديث بمعنى حديث آخر سواء اتحد الصحابي أو لا، فهو يفرق بينهما من حيث لفظ الحديث ومعناه، فالمتابع عنده: الحديث الذي تتحد ألفاظه مع حديث آخر سواء اتحد الصحابي أو لا، والشاهد: الحديث الذي يتفق معناه لا ألفاظه مع معنى حديث آخر، سواء اتحد الصحابي أو لا. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/٨٣). ولكن ما استقر عليه الاصطلاح هو قول الحافظ ابن حجر، وهو التفريق بينهما من حيث الاتحاد في الصحابي أو عدمه، فالمتابعة عنده: أن يوافق راوٍ راويًا آخر في الرواية عن شيخه أو شيخ شيخه أو من فوقه مع الاتحاد في الصحابي، وسواء اتفق الحديثان في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، وأما=

فائدة: الحسن بقسميه ملحق بالصحيح في الاحتجاج.

تنبيه: قد علم أن الحسن والصحيح متغايران، فما وقع للترمذي [٦/ب] من الجمع بينهما كثيرًا فأحسن ما قيل في الجواب عنه: أن الحديث إن كان فردًا فتردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن يصفه بأحد الوصفين، فهو حسن باعتبار وصف قوم، صحيح باعتبار وصف آخرين، وغاية ما فيه أنه أسقط منه حرف التردد، وحقه: "حسن أو صحيح"، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسن أو صحيح" دون ما قيل فيه: "صحيح"؛ لأن الجزم أقوى من التردد، وإن لم[١] يكن[٢] فردًا فإطلاق الوصفين عليه باعتبار إسنادين: أحدهما صحيح، والآخر حسن، وعليه فما قيل فيه: "حسن صحيح" فوق ما قيل فيه: "صحيح"؛ لأن كثرة الطرق تقوي[٣]. انتهى

النوع الثالث: الضعيف

وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحسن قصر فهو الضعيف وَهْوَ أَقْسَاماً كُثُرْ

(وكلما) أي: حيث (عن رتبة الحسن) بضم الحاء وكسر النون، وبفتح الحاء والسين، وسكون النون للضرورة.

(قصر) وقد يلزم منه القصور عن رتبة الصحيح.

(فهو الضعيف[٤]) خبر المبتدأ، ودخلت "الفاء" فيه؛ لأن المبتدأ أداة عموم.

=الشاهد فهو: حديث صحابي يوافق حديث صحابي آخر في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط. ينظر: نزهة النظر (١/ ٧٤- ٧٥).

(١) كذا في (ب)، وسقط من (ج).

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "يمكن"، والصواب ما أثبته.

(٣) ينظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر (١/ ٦٦-٦٧) بتحقيق أ.د/ نور الدين عتر.

(٤) هو ما فقد شرطًا أو أكثر من شروط الحسن لذاته، وهو معنى قول الناظم: وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسامًا كثر.

(وهو أقسامًا كَثُر) أي: أنواعًا مندرجة تحته، ووجه ذلك أن شروط القبول ستة، وهي:

اتصال[١] السند، والعدالة، والضبط، وفقد الشذوذ، وفقد العلة القادحة، وفقد [٢] الاعتضاد[٣] عند الاحتياج[٤] إليه، فهي بالنظر إلى انتفائها[٥] انفرادًا واجتماعًا يتفرع منها أقسام.

وشروط القبول المذكورة: منها ثبوتية، وهي أربعة، ففقدها بنفيها.

ومنها عدمية، وهي اثنان، ففقدهما بوجودهما، ففاقد واحد من الستة قسم، وتحته صور كثير بالنظر إلى أن الواحد المفقود صادق بأي واحد من الستة [٧/أ]، وبالنظر إلى أن فقد الاتصال يدخل تحته المرسل، والمعضل، والمنقطع.

وبالنظر إلى أن فاقد العدالة يدخل تحته الضعيف والمجهول، وفاقد اثنين قسم ثان، وتحته صور أيضا بالنظر إلى أن فقد الاتصال إما أن تعتبره مع الثاني أو مع الثالث إلى آخر الستة، [ثم تعتبر فقد العدالة مع الذي يليه وهكذا[٦]]، ثم تعتبر فقد الضبط مع الذي يليه ثم مع ما بعده وهكذا، [ثم تعتبر

---

(١) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "ايصال".

(٢) كذا في النسختين، ولعله سبق قلم من الناسخ، ولعل المراد: "عدم فقد الاعتضاد"، فسقط لفظ "عدم"، أو المراد: "ووجود الاعتضاد"، وكلام الشارح بعده يدل على ما ذكرت؛ فإنه قد أشار إلى أن شروط القبول منها أربعة ثبوتية، وهي: اتصال السند، والعدالة والضبط، ووجود العاضد عند الاحتياج إليه، ومنها اثنان سلبية، وهما: عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة.

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "اعتصاد".

(٤) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "الاحتجاج".

(٥) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "انتفائه".

(٦) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

فقد الشذوذ مع الذي يليه مع ما بعده وهكذا] [(١)]، ثم تعتبر العلة القادحة[(٢)] مع فقد الاعتضاد.

وفاقد ثلاثة وتحته صور؛ لأنك إما أن تعتبر فقد الأول مع الذي بعده، ثم هو مع فقد الرابع وما بعده، وإما أن تعتبر فقد الثاني مع الذي بعده ثم هو مع فقد الخامس وما بعده، وإما أن تعتبر فقد الثالث مع الذي[(٣)] بعده، وفاقد أربعة قسم، وتحته صور، وفاقد خمسة قسم وتحته صور، وفاقد الجميع قسم، فلذلك كثرت الصور، وبعضهم أفردها بالتأليف والجداول، وحاصل الضابط[(٤)] أن المنظور إليه فقد الشروط كلها أو بعضها انفرادا أو[(٥)] اجتماعا، والاجتماع إما باثنين أو بثلاثة أو أربعة، أو خمسة إما على التوالي أو لا، فإذا تأملت يظهر لك التفصيل.

تنبيه: ومن أقسام الضعيف ما له اسم خاص، كالمضطرب، والمقلوب، والموضوع، والمنكر، فكل ما عدا الصحيح والحسن فهو داخل في الضعيف، وأما الجيد فهو من أقسام الصحيح.

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي المَرْفُوعُ وَمَا لِتَابِعٍ هو المقطوع

النوع الرابع: المرفوع[(٦)]

---

(١) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "القادة".

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "اللذين".

(٤) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "الضبط".

(٥) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "و".

(٦) عرفه ابن الصلاح بقوله: هو ما أضيف لرسول الله ﷺ خاصة. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (٤٥).

ولما فرغ من [بيان][(١)] الحكم على[(٢)] المتن والإسناد بالصحة والحسن والضعف، فيحكم على كل منهما بكل واحد من الثلاثة أخذ في بيان صفتهما [٧/ب]، فذكر المرفوع أولًا، وهو الرابع من العدة، فقال:

(وما) أي: والحديث الذي (أضيف) أي: نسب أو (أضيفت) على ما في بعض النسخ (للنبي) ﷺ بتخفيف الياء وسكونها للوزن، من قول أو فعل أو تقرير أو غير ذلك، سواء أضافه صحابي أو غيره، ولو منا الآن[(٣)]، فهو الحديث (المرفوع) سمي به؛ لارتفاع رتبته بنسبته أي: إضافته إلى النبي ﷺ، لأن الكلام يرتفع[(٤)] في أعلى المقامات، ويشرف بشرف من ينسب إليه.

وقيل: لا يسمى مرفوعًا إلا مضاف الصحابي فقط[(٥)].

والمشهور الأول، فيدخل فيه حينئذٍ: المعضل، والمنقطع، والضعيف، والمعتل، والصحيح، والحسن، وجميع الأقسام، ما عدا الموقوف والمقطوع،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "عن".

(٣) في النسختين: "من الآن" والتصويب من فتح المغيث، وفتح الباقي. ينظر: فتح المغيث (١/ ١٣١)، فتح الباقي (١/١٧٢).

(٤) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "مرتفع".

(٥) قال السخاوي في فتح المغيث (١/١٣١- ١٣٢): "(واشترط) الحافظ الحجة أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (الخطيب) الآتي في الوفيات فيه (رفع الصاحب) فقط، ولفظه: المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله، فعلى هذا ما يضيفه التابعي فمن بعده إلى النبي - ﷺ - لا يسمى مرفوعا. ولكن المشهور الأول، مع أن شيخنا قد توقف في كونه قيدا ؛ فإنه قال: يجوز أن يكون ذكر الخطيب للصحابي على سبيل المثال، أو الغالب؛ لكون غالب ما يضاف إلى النبي ﷺ هو من إضافة الصحابة، لا أنه ذكره على سبيل التقييد، فلا يخرج حينئذ عن الأول، ويتأيد بكون الرفع إنما ينظر فيه إلى المتن دون الإسناد. انتهى.

فالموقوف ما وقف على واحد من الصحابة، ولم يتجاوز به إلى النبي ﷺ ، والمقطوع ما وقف على التابعي على ما يأتي بيانه.

فائدة: قولهم: "من السنة كذا، أو أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، وما شابه ذلك حكموا له بحكم المرفوع(١).

النوع الخامس: المقطوع(٢)

والخامس من الأقسام: ما أشار إليه بقوله: (وما) أي: والذي أضيف (لتابع) من قول أو فعل، ومثل التابع من دونه (هو) الحديث (المقطوع) سمي به لقطعه عن الرتبة العالية، ويجمع على مقاطع ومقاطيع.

فائدة: قد استعمل الشافعي وغيره المقطوع في(٣) المنقطع(٤)، ولكن قد علمت أن المقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث السند كما أن الرفع من مباحث المتن، والاتصال من صفات [٨/أ] السند.

والتابعي هو من لقي الصحابي ولو أعميين ولو لم يسمع منه بشرط طول اللقي، وبقيت طبقة، وهم المخضرمـون(٥) الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٧).

(٢) هو ما أضيف إلى التابعي فمن دونه قولًا له أو فعلًا، وخلا عن قرينة الرفع. ينظر: شرح الزرقاني على البيقونية المطبوع مع حاشية الأجهوري (ص/٩٥- ٩٦)، مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٧).

(٣) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "للمنقطع".

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/٤٧).

(٥) المخضرمون، واحدهم مخضرم " بفتح الراء " وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ ولم يره، وأسلم بعده، وعدهم مسلم عشرين نفسًا، وهم أكثر. ينظر: التقريب والتيسير (ص/٩٥).

يروه ﷺ كسويد بن غفلة[١].

فقيل: هم [في] [٢] طبقة الصحابة، وقيل: وهو الصحيح: هم في طبقة كبار التابعين.

والْمسنَدُ الْمتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

النوع السادس: المسند[٣]

والسادس من الأقسام (المسند) بضم الميم وفتح النون، أي: الحديث (المتصل الإسناد) يصح في لفظة (الإسناد) أن يكون فاعلًا بالمتصل أو تمييزًا[٤] له؛ فهو إما مضاف لفاعله[٥]، أو لمميزه، مبتدئ ذلك الاتصال (من) أول (راويه[٦] حتى المصطفى) أي: إلى أن يصل إلى النبي ﷺ فـ "حتى" بمعنى "إلى"، وإن كان خلاف الأصل فيها بدلالة المقام.

(ولم يبن) أي: لم ينفصل بقطعٍ ولا عضلٍ ولا إرسالٍ، والمعنى: أن المسند هو الذي ذكرت رجاله كلها من أول شيخ للراوي إلى أن ينتهي للصحابي، ولم يسقط منها أحد، وهو أرجح الأقوال الثلاثة في المسند.

---

(١) في (ب) "عقبة"، وفي (ج) "عقلة"، والتصويب من سير أعلام النبلاء ط/ الرسالة، (٤/٦٩-٧٣)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٣/١٨٩).

(٢) ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) الراجح في تعريف الحديث المسند ما قاله ابن حجر: والمسند في قول أهل الحديث: هذا حديث مسند: هو: مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (١/١١٤).

(٤) جاء في حاشية النسخة (ج)، ما نصه: "قوله: "أو تمييزا له" اعترض شيخنا بأن التمييز لا يكون إلا نكرة، ولا يكون معرفة، وأيضا هو للإبهام، ولا إبهام هنا، فهذا سبق قلم من المؤلف اه تقرير شيخنا عقاحي

(٥) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "لفاعليه".

(٦) في النسختين (رواية)، ولا يخفى خطؤه، ولعله سبق قلم من الناسخ، والصواب: (راويه) كما أثبته، ينظر: المنظومة البيقونية (ص/٨).

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلِ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلِ

النوع السابع: المتصل

والسابع من الأقسام: المتصل، ويقال: موتصل، وموصول، وذكره بقوله: (وما بسمع[1] كل راو يتصل إسناده) فيه تقديم وتأخير، تقديره: "والحديث الذي يتصل إسناده بسمع كل واحد من رواته بحيث يسمعه كل واحد من شيخه ويرويه عنه، وقوله: (للمصطفى) ليس قيدًا، بل وكذلك الصحابي موقوفًا عليه؛ لإدخالهم فيه الموقوف كالمرفوع، (ف)هو (المتصل)، ويقال: "موصول، وموتصل" بالفك، وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم [٨/ب] فلا يسمونها متصلة على الإطلاق، أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم، كقولهم: "متصل إلى سعيد بن المسيب"[2]، وكذلك خرج عنه المرسل والمنقطع والمعضل.

تنبيه: يحتاج الأمر إلى الفرق بين المسند على ما قال المصنف، والمتصل، والمرفوع: وهو أن المرفوع منظور فيه إلى حال المتن، فمتى أضيف إلى ذات خير الخلق فهو المرفوع من غير نظر إلى اتصال سند أو انقطاعه، وأن المتصل منظور فيه إلى حال السند من حيث شرط ذكر كل الرواة، وسواء رفعه أو وقفه، وأما المسند فمنظور فيه إلى الحالين معًا، فيجمع شرطي الاتصال، والرفع، فيكون بينه وبين كل منهما عموم وخصوص[3] بإطلاق، فكل مسند مرفوع ومتصل، ولا عكس، وأما هما فبينهما عموم وجهي.

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى" مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى

---

(١) كذا في (ج)، ولكن في (ب): "يسمع".

(٢) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/١٨٤).

(٣) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "فيكون بينهما"، والصواب ما أثبته.

كذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائما أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

النوع الثامن: المسلسل[١]

والثامن من الأقسام (مسلسل) ومن فضيلته اشتماله على مزيد من الرواية[٢] (قل) في رسمه (ما على وصف أتى) به رواته قوليا كان الوصف، (مثل: أما والله أنباني) بالدَّرَج[٣] (الفتى) أي: العدل الشجاع، ثم يقول الآخر مثل ذلك، وهكذا يقول كل راوٍ هذه الكلمةَ إلى آخر السند، ومنه قوله ﷺ لمعاذ: "إني أحبك، فاقرأ في دبر كل صلاة: "اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك"[٤]، فهو مسلسل بقول كل واحد من الرواة: "إني أحبك".

---

(١) هو: ما تتابع فيه الرواة كلهم واحدًا فواحدًا على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى. تدريب الراوي (٢/٦٤٠).

(٢) كذا في (ج)، وهو الصواب، ولكن في (ب) "الرواة".

(٣) المراد بالدرج: إسكان الهمزة الثانية، وإبدالها ألفًا. ينظر: حاشية الشيخ عطية الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية (ص/١٠٢).

(٤) أخرجه مسلسلًا بالمحبة البيهقي في شعب الإيمان، باب: تعديد نعم الله عز وجل، وما يجب من شكرها، (٦/٢٣٦)، ح (٤٠٩٧)، قال: "أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السمسار، أخبرنا أحمد بن سلمان النجاد الفقيه، حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، حدثني الحسن بن عبد العزيز الجروي، حدثني عمرو بن أبي سلمة، حدثنا أبوعبدة الحكم بن عبدة، حدثني حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، عن أبي عبدالرحمن الحبلي، عن الصنابحي، عن معاذ، قال: قال رسول الله ﷺ: " إني أحبك، فقل: اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك ". وقال الصنابحي: قال لي: معاذ: إني أحبك، فقل هذا الدعاء. قال أبو عبد الرحمن: قال لي الصنابحي: وأنا أحبك فقل. قال عقبة: قال لي أبو عبد الرحمن: وأنا أحبك، فقل، قال: حيوة: قال: لي عقبة: وأنا أحبك، فقل. قال أبوعبدة: قال لي حيوة: وأنا أحبك، فقل. قال: عمرو: قال لي أبو عبدة: وأنا أحبك، فقل. قال عبد الله: قال لي الحسن: وأنا أحبك، فقل. قال أبو بكر بن أبي الدنيا: وأنا أحبكم،=

وحدَّه ابنُ جماعة بقوله: "ما اتفق رواته على صفة أو حالة أو كيفية، مثاله: أن يقول الراوي: "حدثني فلان بكذا، قال: "حدثني [٩/أ] والله فلان بكذا، قال: حدثني والله فلان بكذا، ويسمى مسلسل الحلف [١]. انتهى

أو فعليًّا، ومثَّلوه بالمسلسل بالقراء، وبالحفاظ، وبالمحدثين، وبالفقهاء، ومثله بقوله: (كذاك) قد (حدثنيه قائمًا)، ثم يفعل الآخر مثل ذلك، وهو القيام، (أو بعد أن حدثني تبسما) فالقيام والتبسم وصف فعلي، ومن ذلك قول أبي هريرة: "شبك بين يدي أبو القاسم ﷺ، وقال: "خلق الله الأرض يوم السبت" فهو مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه[٢].

=فقولوا. قال لنا أبو بكر النجاد: وأنا أحبكم، فقولوا، قال لنا عبد الرحمن: وأنا أحبكم فقولوا، قال الشيخ أحمد: وأنا أحبكم فقولوا، قال زاهر: وأنا أحبكم فقولوا". وأخرجه أحمد في مسنده بسند صحيح لكن مسلسلًا بالوصية، (٤٢٩/٣٦)، ح (٢٢١١٩)، قال: حَدَّثَنَا الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ التُّجِيبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ، عَنْ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ النبي ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ: " يَا مُعَاذُ إِنِّي لَأُحِبُّكَ ". فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، وَأَنَا أُحِبُّكَ. قَالَ: " أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدَعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ " قَالَ: وَأَوْصَى بِذَلِكَ مُعَاذٌ: الصُّنَابِحِيَّ، وَأَوْصَى الصُّنَابِحِيُّ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَوْصَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ، وأخرجه أبو داود في السنن، ك (فضائل القرآن)، ب (باب في الاستغفار)، (٦٣٠/٢)، ح (١٥٢٢)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (١٠٩) ، والبزار في "مسنده" (٢٦٦١) ، وابن خزيمة (٧٥١) ، وابن حبان (٢٠٢٠) و (٢٠٢١) ، والحاكم في المستدرك (٤٠٧/١)، ح (١٠١٠)، كلهم من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ، بهذا الإسناد.

(١) ينظر المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة (ص/٥٧).

(٢) أخرجه مسلسلًا الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص/٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/ ٩٠- ٩١)، كلاهما عن أبي هريرة مرفوعًا، وبدون التسلسل أخرجه مسلم=

وقد يجتمع القولي والفعلي، [كما في حديث أنس] [(١)]: "لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره"، وقال: "وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: "آمنت بالقدر إلخ[(٢)]" فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قول ذلك.

عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَهْ مَشْهُورُ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَهْ

النوع التاسع: العزيز [(٣)]

(عزيز) بلا تنوين للضرورة. (مروي اثنين) بسكون الياء، وتحذف لالتقاء الساكنين (أو) مروي (ثلاثة) معناه: أنه لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين، فيصدق باثنين عن ثلاثة، أو العكس، وهو بهذا المعنى موجود شائع، وأما ما قاله بعضهم من أن معناه: أن يرويه اثنان عن اثنين من غير زيادة، وهكذا إلى انتهاء السند، فهذا قل أن يوجد.

النوع العاشر: المشهور [(٤)]

العاشر من الأقسام: المشهور، سمي به لشهرته، وذكره بقوله: (مشهور) بلا تنوين للضرورة، (مروي) بسكون الياء، أو بإسقاطها مع التنوين، (فوق ما)

=في صحيحه، ك (صفة القيامة، والجنة، والنار)، ب (ابتداء الخلق، وخلق آدم عليه السلام)، (٤/٢١٤٩)، ح (٢٧٨٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا مرفوعًا.

(١) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

(٢) أخرجه مسلسلًا الحاكم في كتابه "معرفة علوم الحديث"، (ص/٣١) من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا.

(٣) المختار في تعريف العزيز ما حده به ابن حجر في النزهة، وهو: أنه ما رواه اثنان ولو في طبقة واحدة من طبقات سنده بشرط ألا يقل رواته عن اثنين في أي طبقة من طبقات سنده. ينظر: نزهة النظر: (١/٤٨).

(٤) هو ما رواه ثلاثة فصاعدًا ولم يجمع شروط المتواتر. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (١/٤٤).

زائدة (ثلاثة) فمعناه على ما قال الناظم تبعًا للحافظ ابن منده: أنه [٩/ب] ما رواه أكثر من ثلاثة. وعلى ما في النخبة: أنه ما رواه أكثر من اثنين(١).

ثم اعلم أن بعضهم قال: إن المستفيض هو المشهور، وبعضهم غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم(٢).

ويطلق المشهور أيضًا على ما اشتهر على الألسنة وشاع، فيشمل ما له إسناد واحد أو أسانيد(٣).

تنبيه: قد يكون الحديث عزيزًا مشهورًا، وذلك كحديث: "نحن [الآخرون](٤) السابقون يوم القيامة(٥)"

---

(١) ينظر: نزهة النظر لابن حجر (١/٤٤).

(٢) ينظر: المرجع السابق (١/٤٦).

(٣) ينظر: المرجع نفسه (١/٤٧). وهو المشهور غير الاصطلاحي، قد صنف فيه السخاوي كتابه "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٥) هذا الحديث روي من طريقين: الأول: عن أبي هريرة، والثاني: عن حذيفة.

أما الطريق الأول فرواه عن أبي هريرة كل من: (عبد الرحمن بن آدم، زياد المخزومي، الأعرج، همام بن منبه، طاووس، أبي صالح، أبي حازم، أبي سلمة)

أما رواية عبد الرحمن بن آدم فأخرجها أحمد في المسند، (١٢/١٤٨)، ح (٧٢١٤).

وأما رواية زياد المخزومي فأخرجها أحمد في المسند، (١٦/١٢١)، ح (١٠١٢٢)، وفي (١٦/٣٢٢)، ح (١٠٥٤٨).

وأما رواية الأعرج فأخرجها أحمد في المسند، (١٢/٢٦٠)، ح (٧٣١٠)، وفي (١٢/٣٦١)، ح (٧٣٩٩)، والبخاري في صحيحه، ك (الجمعة)، ب (فرض الجمعة)، (٢/٢)، ح (٨٧٦)، وفي، ك (الديات)، ب (من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان)، (٩/٧)، ح (٦٨٨٧)، ومسلم في صحيحه، ك (الجمعة)، ب (هداية هذه الأمة ليوم الجمعة)، (٢/٥٨٥)، ح (٨٥٥).=

فهو عزيز من حيث [رواية][1] أبي هريرة وحذيفة عن النبي ﷺ ، ومشهور من حيث إن سبعة رووه عن أبي هريرة: أبو سلمة، وأبو حازم، وطاووس، والأعرج، وهمام، وأبو صالح، وعبد الرحمن.

فائدة: كل من العزيز والمشهور لا ينافي كونه صحيحًا، وحسنًا، وضعيفًا.

مَعَنْعَنٌ كَعَن سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

النوع الحادي عشر: المعنعن[2]

الحادي عشر: حديث[3] (معنعن) من "عنعن الحديث" إذا رواه بـ "عن"، ولا يقول: " حدثني ولا أخبرني ، ولا سمعت ، ولا غير ذلك ، بل يقول مثلًا: (كعن

=وأما رواية همام بن منبه فأخرجها أحمد في المسند (١٣/١٣٥)، ح (٧٧٠٧)، والبخاري في صحيحه، ك (الأيمان والنذور)، ب (باب)، (٨/١٢٨)، ح (٦٦٢٤)، ومسلم في صحيحه، ك (الجمعة)، ب (هداية هذه الأمة ليوم الجمعة)، (٢/٥٨٦)، ح (٨٥٥).

وأما رواية طاووس فأخرجها أحمد في المسند (١٣/١٣٥)، ح (٧٧٠٧)، والبخاري في صحيحه، ك (الجمعة)، ب (هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟)، (٢/٥)، ح (٨٩٦)، وفي ك (أحاديث الأنبياء)، ب (حديث الغار)، (٤/١٧٧)، ح (٣٤٨٦)، ومسلم في صحيحه، ك (الجمعة)، ب (هداية هذه الأمة ليوم الجمعة)، (٢/٥٨٥)، ح (٨٥٥).

وأما رواية أبي صالح فأخرجها أحمد في المسند، (١٢/٣٦٣)، ح (٧٤٠١)، ومسلم في صحيحه، ك (الجمعة)، ب (هداية هذه الأمة ليوم الجمعة)، (٢/٥٨٥)، ح (٨٥٥).

وأما رواية أبي حازم فأخرجها مسلم في صحيحه، ك (الجمعة)، ب (هداية هذه الأمة ليوم الجمعة)، (٢/٥٨٦)، ح (٨٥٦).

وأما رواية أبي سلمة فأخرجها أحمد في المسند (١٦/٣١٤)، ح (١٠٥٣٠).

وأما الطريق الثاني: طريق حذيفة فأخرجها مسلم في صحيحه، ك (الجمعة)، ب (هداية هذه الأمة ليوم الجمعة)، (٢/٥٨٦)، ح (٨٥٦).

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٢) الإسناد المعنعن هو الذي يقال فيه: "فلان عن فلان". ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/٦١).

(٣) كذا في (ج)، وسقط من (ب)".

سعيد عن كرم[(١)]) بفتح الكاف.

واختلفوا في حكم إسناد المعنعن:

والصحيح أنه من قبيل الإسناد المتصل بشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة، ولم يكن المعنعِن مدلسًا.

وعده بعضهم من قبيل المرسل.

تنبيه: مثل[(٢)] المعنعن فيما ذكر المُؤنَّن، وهو ما فيه "أنَّ"، [بالفتح والتشديد[(٣)]]، نحو: "أنَّ فلانا قال كذا"، فمعظم أهل العلم على التسوية بينهما.

وقيل: المعنعن محكوم له بالاتصال، والمؤنن بالإرسال.

النوع الثاني عشر: المبهم

والثاني عشر من الأقسام (مبهم) وهو (ما) أي: الإسناد [١٠/أ] الذي (فيه راوٍ) مجهول (لم يسم) كسفيان عن رجل، وكحديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من الحيض[(٤)]، وما في الإبهام من المتن أيضا، كـ"رأيت النبي ﷺ ، ورجل آخذ بزمام ناقته[(٥)]".

ويعرف المبهم بمجيئه مصرحًا به في بعض طرقه.

تنبيه: لا يقبل حديث المبهم ما لم يُسَمَّ راويه؛ لأن شرط القبول العدالة، وهي مفقودة، وقيل: يقبل.

---

(١) هذا تعريف بالمثال، لنوع المعنعن، والتعريف بالمثال جائز.

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "قيل".

(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ك (الحيض)، ب (دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض)، (٧٠/١)، ح (٣١٤).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، ك (القسامة، والمحاربين، والقصاص، والديات)، ب (تغليظ تحريم الدماء، والأموال، والأعراض)، (١٣٠٦/٣)، ح (١٦٧٩).

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ وَضِدُهُ ذاك الذي قد نَزَلا

النوع الثالث عشر، والرابع عشر: العالي والنازل

الثالث عشر، والرابع عشر: العالي والنازل عن الإسناد، وذكر الأول بقوله:

(وكل ما) أي: وكل إسناد (قلت رجاله) الموصلة [١] إلى النبي ﷺ (علا) أي: ارتفع؛ للقرب منه ﷺ ، ولذلك قال بعضهم: قرب الإسناد قربة إلى الله تعالى؛ لأنه قرب من رسوله[٢]، والقرب من الرسول قرب من الله [٣].

وقال الإمام أحمد: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف[٤].

(وضده) أي: ضد العالي (ذاك الذي قد نزلا) لبعده عنه ﷺ، وهو مفضول على الراجح.

وقيل بتفضيله على العالي؛ لأن التعب فيه أكثر بالنظر إلى الفحص عن كل راو، فالأجر فيه أكثر.

والمعتمد تفضيل العالي على النازل؛ لأن المقصود التوصل إلى صحة الحديث، وبعد الوهم، وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه [٥] الخطأ، وكلما قصر السند كان السند أسلم، اللهم إلا أن يكون رجال السند النازل أوثق أو أحفظ أو أفقه، فالنزول حينئذٍ ليس بمذموم، بل فاضل[٦].

---

(١) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "الموصولة".

(٢) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "رسول الله ﷺ".

(٣) ينظر مقدمة ابن الصلاح (ص/٢٥٧).

(٤) ينظر مقدمة ابن الصلاح (ص/٢٥٦).

(٥) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "إلى"، والصواب ما أثبته.

(٦) ينظر: نزهة النظر (١/١١٦).

فائدتان:

الأولى: الإسناد خصيصة [١٠/ب] من خصائص هذه الأمة، قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء(١). وقال أيضًا: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا سند كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم(٢).

وقال الثوري(٣): الإسناد سلاح المؤمن، فمن لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟!(٤).

الثانية: ذكر الزرقاني أن أقسام كل من العالي والنازل خمسة أقسام، فراجعه(٥).

ومَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وفعل فهو مَوْقُوفٌ زُكِنْ

النوع الخامس عشر: الموقوف

(و) الخامس عشر: الموقوف، هو (ما) أي: الحديث الذي (أضفته)، أي: نسبته (إلى) أحد (الأصحاب من قول و) بيان من (فعل) وغيرهما، وخلا عن قرينة الرفع (ف) هو حديث (موقوف زكن)، أي: علم، سواء اتصل إسناده بمن أضفته إليه من الصحابة أو انقطع.

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب في أن الإسناد من الدين، (١/١٥)، وينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٢٠٠)، مقدمة ابن الصلاح (ص/٢٥٦).

(٢) ينظر: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (ص/٦).

(٣) في النسختين: "النووي"، والتصويب من أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني.

(٤) ينظر: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (ص/٨).

(٥) ينظر شرح الزرقاني للبيقونية (ص/ ١٣٠ – ١٣٥).

والصحابي: من لاقى النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على ذلك[(١)]، والمراد مطلق اللقي؛ ليشمل المجالسة والمماشاة، وعدم المكالمة.

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

النوع السادس عشر: المرسل

(و) سادس عشرها (مرسل) ويجمع على مراسل، ومراسيل، مأخوذ من الإرسال، وهو الإطلاق؛ لأن المرسل أطلق الإسناد، ولم يقيده بجميع رواته.

واصطلاحًا: الحديث الذي (منه) أي: من إسناده (الصحابي سقط) سواء كان المسقط له تابعيًّا أو من دونه[(٢)].

وقيل: ما سقط من سنده واحدٌ أو أكثر، وخلا عن التدليس، فيشمل المنقطع، والمعضل، [والمعلق[(٣)]].

وقال أكثر المحدثين: هو رواية التابعي عن النبي ﷺ ، وهو الأكثر استعمالًا، ولا فرق بين الصغير والكبير، كسعيد بن المسيب، خلافا لمن[(٤)] فصل، والمراد بالكبير: من كان جل روايته عن الصحابة [١١/أ]، والمراد

---

(١) قلت: هذا ما عرف به ابن حجر الصحابي، لكن نقص تعريف الشارح عن تعريف ابن حجر شيء ذو أهمية، وهو قوله: "ولو تخللت ردة في الأصح"، وهذا معناه أن الصحابي الذي لقي النبي فآمن به، ثم ارتد عن الإسلام ثم عاد إليه مرة أخرى في حياة النبي، ومات على الإسلام، فهو صحابي ولا تسقط صحبته في الأصح من الأقوال. ينظر: نزهة النظر (١/١١١).

(٢) قلت: هذا تعريف مرجوح، والراجح في تعريف المرسل أنه: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره. وهو التعريف الذي لا اعتراض عليه. ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٢/٥٤٦).

(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٤) كذا في (ج)، وهو الصواب، وفي (ب): "لما".

بالتابعي أيضًا: ولو حكمًا؛ ليشمل الصحابي الذي لم يرو إلا عن التابعين؛ فإن حديثه في حكم مرسل[١] التابعي لا في حكم المتصل، وخرج بالتابعي: مرسل الصحابي؛ لأن حكمه الوصل على الصواب؛ لأن الغالب أن الصحابي لم يرو إلا عن صحابي، وهم كلهم عدول.

وقيد ابن حجر الشافعي التابعي بمن لم يسمع من النبي، أما إذا سمع من النبي وهو كافر، كهرقل، وروميِ قيصر، وحدث به بعد إسلامه؛ فإنه يحكم لما سمعه بالاتصال[٢].

تنبيه: قد اختلف الحفاظ[٣] في الاحتجاج بالحديث المرسل؛ فاحتج به مالك وأبو حنيفة، وأحمد في إحدى روايتيه، ومنعه الشافعي.

النوع السابع عشر: الغريب

و**سابع عشرها: الغريب،** سمي غريبًا؛ لانفراد رواته به عن غيره، فهو كالغريب الذي انفرد عن وطنه، وقد [٤] ذكره بقوله: (وقل) في تعريف الغريب (غريب) مبتدأ، وسوغ الابتداء به قصد الماهية (ما رواه راوٍ فقط) أي: فحسب، أو انته، أي: إذا علمت ذلك فانته.

ولذلك قال شيخ الإسلام في تعريفه: هو ما بروايته انفرد [٥] الراوي عن كل أحد إما بجميع المتن، أو ببعضه، أو ببعض السند، فالأول: كحديث النهي عن

---

(١) كذا في (ج)، ولكن في (ب): "مراسيل".

(٢) وذلك؛ ليخرج ما سمعه بعض الناس في حال كفره من النبي – ﷺ – ثم أسلم بعده، وحدث عنه بما سمعه منه، فإن هذا والحالة هذه تابعي قطعًا، وسماعه منه صحيح متصل. ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٥٤٦/٢).

(٣) كذا في (ب)، وهو الصواب، ولكن في (ج): "الحافظ".

(٤) سقط من (ج).

(٥) كذا في (ب)، وهو الأليق، وفي (ج): "انفراد".

بيع الولاء وهبته [١]؛ فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر. والثاني: حديث زكاة الفطر[٢]؛ حيث[٣] قيل فيه: إن مالكًا انفرد عن سائر رواته بقوله: "من المسلمين". والثالث: كحديث أم زرع[٤]؛ إذ المحفوظ فيه رواية عيسى عن هشام بن عروة عن أخيه عن أبيهما عن عائشة، ورواه [١١/ب] الطبراني عن هشام بدون واسطة أخيه[٥].

تنبيه: قد علم أن الغرابة تارةً ترجع إلى المتن، وتارةً إلى السند.

وفي كلام بعضهم: ولا يوجد ما هو غريب متنًا لا سندًا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد، فرواه[٦] عمن انفرد به جماعة كثيرة؛ فإنه يصير غريبًا مشهورًا.

تتمة: قد يكون الغريب صحيحًا كالأحاديث المخرجة عن عدد في الصحيحين، وضعيفًا وهو الغالب في الغرائب.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ك (العتق)، ب (بيع الولاء وهبته)، (١٤٧/٣)، ح (٢٥٣٥)، ومسلم في صحيحه، ك (العتق)، ب (النهي عن بيع الولاء وهبته)، (١١٤٥/٢)، ح (١٥٠٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ك (الزكاة)، ب (صَدَقَةُ الفِطْرِ عَلَى العَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ المُسْلِمِينَ)، (١٣٠/٢)، ح (١٥٠٤).

(٣) كذا في (ج)، ولكن في (ب): "حديث".

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ك (النكاح)، ب (حسن معاشرة الأهل)، (٢٧/٧)، ح (٥١٨٩).

(٥) ينظر: فتح الباقي (١٥٠/٢- ١٥٥). ورواية الطبراني هذه التي أشار إليها الشارح أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١٦٤/٢٣)، قال: حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به، مرفوعًا.

(٦) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "فراوه".

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بحال إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأوْصالِ

النوع الثامن عشر: المنقطع

(وكل ما) أي: كل حديث (لم يتصل بحال إسناده) فاعل بـ "يتصل"، ظاهره ولو سقط منه أكثر من واحد هو (منقطع الأوصال) مشى الناظم على قول ابن عبد البر [من(١)] أن المنقطع هو ضد المتصل، فيدخل فيه المرسل، والمعضل.

وقال العراقي(٢): إن المنقطع ما سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد، أي موضع كان، وإن تعددت المواضع، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، فيكون منقطعًا من موضع(٣)، وخرج بالواحد: المعضل؛ فالفرق بينهما عند تعدد الساقط التلاصق وعدمه، الأول المعضل، والثاني المنقطع(٤).

والْمُعْضَلُ الساقِط مِنه اثنانِ وما أتى مُدلساً نَوعانِ

النوع التاسع عشر: المعضل

(المعضل) بفتح الضاد، من أعضله فلان: أعياه، فكأن المحدث الذي رواه أعياه، فلم ينتفع به من يرويه عنه (الساقط منه) أي: من سنده (اثنان) أي: فصاعدا من الموضع الواحد، من أي موضع كان، وإن تعددت المواضع، وسواء كان الساقط الصحابي والتابعي أو غيرهما، فيدخل فيه [١٢/أ] قول المصنفين: قال النبي ﷺ كذا.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "القرافي"، والصواب ما أثبته.

(٣) قلت: وهذا الراجح في تعريفه.

(٤) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/٢١٥).

وتقدم ما يفيد أنه يتصف بالمرفوع أيضا، ولا مانع، فمن حيث إضافته للنبي ﷺ مرفوع، ومن حيث إسقاط رواته[١] معضل.

قال شيخ الإسلام: ويطلق المعضل على المشكل أيضًا، وهو حينئذ بكسر الضاد أو بفتحها، ويكون مشتركًا [٢].

تذييل: من المعضل قسمٌ ثانٍ: وهو حذف النبي ﷺ والصحابي معًا، ووقف المتن على التابعي؛ كقول الأعمش عن الشعبي: "يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملته. فيختم على فيه، فتنطق جوارحه أو[٣] لسانه، فيقول لجوارحه: أبعدكن الله، ما خاصمت إلا فيكن[٤]. رواه الحاكم، وقال: أعضله الأعمش، أي: أوقفه على الشعبي الذي هو تابعي[٥].

الأَوَّلُ: الاسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ ... ينقلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ
والثَّانِ: لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ ينعرف

النوع العشرون: المدلس

العشرون من الأقسام[١]: "التدليس" ، قال شيخ الإسلام: هو كتم العيب في المعيب، مأخوذ من الدَّلَسِ – بالتحريك– وهو الظلمة[٢] ، كأنه لتغطيته على

---

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "رواية".

(٢) فتح الباقي لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١/٢٠٧).

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "ولسانه".

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص/٣٨)، والحديث أصله في صحيح مسلم، ك (الزهد)، (٤/٢٢٨٠)، ح (٢٩٦٩).

(٥) فتح الباقي (١/٢٠٧).

(١) كذا في (ج)، ولكن في (ب): "أقسام".

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "الظلم"، والصواب ما أثبته.

الواقف على الحديث أظلم[١] أمره عليه[٢].

[وقد ذكره بقوله][٣]:

(وما أتى مدلَّسًا) بفتح اللام، وسمي بذلك لكون الراوي لم يسم محدثه، وأوهم سماعه للحديث عمن لم يحدث.

(نوعان) كما قال ابن الصلاح والنووي[٤].

(الأول) تدليس الإسناد، وهو (الإسقاط للشيخ) الذي حدثه لكونه من الضعفاء أو صغيرًا ولو كان أوثق.

(وأن) بفتح الهمزة، (ينقل عمن فوقه) كشيخ شيخه الذي عرف له منه سماع أو معاصرة أو لقي، وتكون الرواية (بعن، وأن) وقال، وذكر[٥] [١٢/ب]، [ونقل][٦]، ونحوها[٧] من كل لفظ لا يقتضي السماع.

وبعضهم فرق بين التدليس والإرسال الخفي؛ فإن الإرسال الخفي هو الرواية عن المعاصر فقط، وأما الرواية عمن لقي أو سمع فهو التدليس، وذلك على طريقة غير ابن الصلاح.

واختلف في حديث المدلسين، فقيل: يرد مطلقًا دلسوا عن الثقات أو غيرهم، ندر تدليسهم أم لا.

وقيل: يقبل مطلقًا. وقيل بالتفصيل، فقيل: عند الندرة على قول.

---

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج) (الظلم)، والصواب ما أثبته.

(٢) فتح الباقي لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١/٢٢٤).

(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/٧٣)، التقريب والتيسير (ص/٣٩).

(٥) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "وذكرهما"، والصواب ما أثبته.

(٦) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٧) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "ونحوهما"، والصواب ما أثبته.

وعند التدليس عن الثقات على آخر.

قال شيخ الإسلام: ومن تدليس الإسناد أيضًا أن يسقط الراوي أداة الرواية، مقتصرًا على اسم الشيخ[١]، ويفعله أهل الحديث كثيرًا، منه ما قاله ابن خشرم: كنا عند ابن[٢] عيينة، فقال: الزهري. فقيل له: حدثك الزهري؟ ثم قال: الزهري. فقيل له: سمعتَهُ[٣] من الزهري؟ فقال: لا سمعت الزهري ولا من سمع الزهري، وإنما حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري[٤]، رواه الحاكم[٥].

ومن تدليس الإسناد: تدليس العطف، وهو أن يصرح بالحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخًا آخر له، ولا يكون سمع ذلك المروي منه، مثاله: ما رواه الحاكم، قال: اجتمع أصحاب هشيم، فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئًا مما يدلسه، فتفطن لذلك، فلما جلس قال: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، وساق عدة أحاديث، فلما فرغ قال: هل دلست عليكم شيئًا اليوم؟ فقالوا: لا [١٣/أ]. قال: بلى، كل ما حدثتكم به عن حصين فهو عن[١] سماعي، ولم أسمع من مغيرة منه شيئًا[٢].

ومن تدليس الإسناد أيضًا: تدليس التسوية، ويعبر عنه بالتجويد، وهو ذكر[٣] الأجود، وحذف الأدنى، كأن يروي حديثًا عن ضعيفٍ بين ثقتين لقي

---

(١) ويسمى هذا "تدليس القطع".
(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "أبي"، والصواب ما أثبته.
(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "سمعت"، والصواب ما أثبته.
(٤) فتح الباقي لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص/٧٤).
(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص/١٠٤).
(١) كذا في النسختين، ولعل الصواب "من".
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص/١٠٥).
(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف، ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة.

(و) النوع (الثاني) ويسمى تدليس الشيوخ (لا يسقطه) أي: لا يسقط ذلك المدلس شيخه الذي سمع منه[١] ذلك الحديث. (لكن يصف أوصافه بما به[٢] لا ينعرف) أي: يذكره بوصف لا يشتهر به[٣] من اسم أو كنية أو نسبة إلى قبيلة أو صفة أو بلدة أو نحو ذلك؛ كي يوعر معرفة الطريق على السامع، فلا يقبل خبر من عرف به.

وفي كلام السخاوي[٤] ما يفيد أن هذا النوع أخف من النوع الأول، أي: ما عدا التدليس لأجل ضعف في المروي عنه؛ فإنه أشد أنواع التدليس، كتدليس التسوية.

وما يخالف ثِقَةٌ بِهِ الَملا فالشاذُّ والَمقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا

النوع الحادي والعشرون: الشاذ[١]

(وما يخالف) بالجزم، فعل الشرط، وجوابه مدخول الفاء الآتي، راو (ثقة فيه) بزيادة أو نقص في السند أو المتن (الملا) (ف) هو الحديث (الشاذ)؛ لأن العدد أولى بالحفظ من الواحد، والمراد بهم: الجماعة الثقات إذا خالفهم الراوي الثقة، وهذا ما حققه الشافعي في تعريف الشاذ.

وقال شيخ الإسلام: يؤخذ منه أن الشاذ: ما يخالف فيه الثقة من هو أحفظ منه، مثال الشاذ في السند: ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة عن

---

(١) في (ج): "فيه".

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

(٤) ينظر: فتح المغيث له (٢٣٦/١).

(١) هو ما خالف فيه المقبول من هو أولى وأرجح منه. ينظر: نزهة النظر (٧٢/١).

عمرو بن دينار عن عوسجة [١٣/ب] عن ابن عباس[(١)] أن رجلًا توفي على عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه[(٢)]؛ فإن حماد بن زيد

---

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "ولم يذكر ابن عباس"، والصواب ما أثبته.

(٢) هذا الحديث مداره على عمرو بن دينار، واختلف عنه على وجهين وصلًا وإرسالًا:

الوجه الأول: رواه ابن عيينة، عنه عن عوسجة عن ابن عباس به مرفوعًا.

الوجه الثاني: رواه حماد بن زيد عنه عن عوسجة به مرسلًا.

تخريج الوجه الأول: رواه ابن عيينة، عنه عن عوسجة عن ابن عباس به مرفوعًا:

وقد رواه عن ابن عيينة كل من: (عبد الرزاق، الحميدي، سعيد بن منصور، أحمد بن حنبل، إسماعيل بن موسى، ابْن أَبِي عُمَرَ، قتيبة بن سعيد، علي بن المديني)

أما رواية عبد الرزاق فأخرجها عبد الرزاق في مصنفه، ك (الولاء)، ب (ميراث المولى مولاه)، (١٦/٩)، ح (١٦١٩٢) قال: عن ابن عيينة، عنه به مرفوعا.

وأما رواية الحميدي فأخرجها الحميدي في مسنده، (٤٥٥/١)، ح (٥٣٣)، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ عنه به مرفوعا.

وأما رواية سعيد بن منصور فأخرجها سعيد بن منصور في سننه، (٩٧/١)، ح (١٩٤)، قال: نا سفيان عنه به مرفوعا.

وأما رواية أحمد بن حنبل فأخرجها أحمد في مسنده، (٤٠٥/٣)، ح (١٩٣٠)، قال: حدثنا سفيان عنه به مرفوعا.

وأما رواية إسماعيل بن موسى فأخرجها ابن ماجه في السنن، ك (الفرائض)، ب (من لا وارث له)، (٩١٥/٢)، ح (٢٧٤١)، قال: حدثنا إسماعيل بن موسى قال: حدثنا سفيان ابن عيينة، عنه به مرفوعًا.

وأما رواية ابن أبي عمر: فأخرجها الترمذي في السنن، ك (الفرائض)، ب (باب في ميراث المولى الأسفل)، (٤٢٣/٤)، ح (٢١٠٦)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عنه به مرفوعًا. =

=وأما رواية قتيبة بن سعيد فأخرجها النسائي في الكبرى، ك (الفرائض)، ب (إذا مات المعتق، وبقي المعتق)، (١٣٢/٦)، ح (٦٣٧٦)، قال: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ جَمِيلِ بْنِ طَرِيفٍ الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ، عنه به مرفوعا.

وأما رواية علي بن المديني فأخرجها البيهقي في السنن الكبرى ك (الفرائض)، ب (ما جاء في المولى من أسفل)، (٣٩٧/٦)، ح (١٢٣٩٥)، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد ابن عبدان، أنا أحمد بن عبيد الصفار، ثنا إسماعيل بن إسحاق، ثنا علي بن المديني عنه به مرفوعا.

وقد تابع سفيانَ في روايته عن عمرو بن دينار كل من: (حماد بن سلمة، ومحمد بن مسلم الطائفي، وابن جريج)

أما متابعة حماد بن سلمة: فأخرجها أبو داود الطيالسي في مسنده، (٤٥٨/٤)، ح (٢٨٦١)، قال: حدثنا حماد عنه به مرفوعا.

وأبو داود في السنن، ك (الفرائض)، ب (باب في ميراث ذوي الأرحام)، (١٢٤/٣)، ح (٢٩٠٥)، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عنه به مرفوعا.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (١٢/١٠)، ح (٣٨٧٩)، قال: حدثنا علي بن شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا حماد بن سلمة، ح وحدثنا محمد بن خزيمة، قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، ثم اجتمعا فقالا: قال: أخبرنا عمرو ابن دينار، به مرفوعا.

والبيهقي في السنن الكبرى ك (الفرائض)، ب (ما جاء في المولى من أسفل)، (٣٩٧/٦)، ح (١٢٣٩٤)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالا: ثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب، ثنا يحيى بن أبي طالب، أنا يزيد بن هارون، أنا حماد بن سلمة، عنه به مرفوعا.

وأما متابعة محمد بن مسلم الطائفي فأخرجها: الطبراني في الكبير، (٤٢٧/١١)، ح (١٢٢١١)، قال: حدثنا موسى بن هارون، ثنا داود بن عمرو، ثنا محمد بن مسلم، عنه به مرفوعا. =

=وأما متابعة ابن جريج فأخرجها عبد الرزاق في مصنفه، (١٦/٩)، ح (١٦١٩١)، قال: أخبرنا ابن جريج، عنه به مرفوعا.

ومن طريقه الطبراني في الكبير (٤٢٦/١١)، (١٢٢٠٩)، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أنا عبد الرزاق، أنا ابن جريج، عنه به مرفوعا.

وأحمد في المسند، (٣٦٦/٥)، ح (٣٣٦٩)، قال: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عنه به مرفوعا.

والنسائي في "الكبرى"، ك (الفرائض)، ب (إذا مات المعتق، وبقي المعتق)، (١٣٣/٦)، ح (٦٣٧٧) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ وَاسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ سَيْفٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَاسْمُهُ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عنه به مرفوعا.

تخريج الوجه الثاني: رواه حماد بن زيد عنه عن عوسجة به مرسلًا.

وهذه الرواية أخرجها البيهقي في السنن الكبرى ك (الفرائض)، ب (ما جاء في المولى من أسفل)، (٣٩٧/٦)، ح (١٢٣٩٦)، قال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا سليمان، وعارم، قالا: ثنا حماد بن زيد، عن عمرو، عن عوسجة مولى ابن عباس " مرسلا، فلم يذكر ابن عباس.

وقد تابع حماد بن زيد في روايته عن عمرو: روح بن القاسم، وهذه المتابعة أخرجها البيهقي أيضا في الكبرى، ك (الفرائض)، ب (ما جاء في المولى من أسفل)، (٣٩٧/٦)، ح (١٢٣٩٧)، قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن أبي المعروف الفقيه، أنا أبو عمرو إسماعيل بن نجيد، ثنا محمد بن إبراهيم أبو عبد الله، ثنا أمية بن بسطام، ثنا يزيد بن زريع، ثنا روح بن القاسم، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة " به مرسلًا.

النظر في الخلاف: من خلال التخريج المتقدم يتضح رجحان الوجه الأول المرفوع، الذي رواه سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس مرفوعا؛ فقد تابعه عليه كل من ابن جريج، وحماد بن سلمة، ومحمد بن مسلم الطائفي، بينما لم يتابع حماد بن زيد على روايته سوى روح بن القاسم.

قال السيوطي: وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس. قال أبو حاتم: المحفوظ=

رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر [1] ابن عباس.

إبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ وَقَلْبُ إسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

النوع الثاني والعشرون: المقلوب

(و) الثاني والعشرون من الأقسام: (المقلوب) من أقسام الضعيف، وهو تبديل[2] من يعرف برواية حديث بغيره (قسمان) عمد وسهو، والعمد قسمان

=حديث ابن عيينة. قال شيخ الإسلام: فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه، قال: وعرف من هذا التقرير: أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، قال: وهذا هو المعتمد في حد الشاذ بحسب الاصطلاح. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٧١).

الحكم على الحديث من الوجه الراجح: عوسجة هذا لم يرو عنه غير عمرو بن دينار، قال البخاري في التاريخ الكبير (٧٦/٧): روى عَنْهُ عَمْرو بْن دينار ولم يصح. وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل: (٢٤/٧)، والنسائي في السنن الكبرى (١٣٢/٦)، وكذا الحافظ في "التقريب" (ص/٤٣٣): ليس بمشهور. زاد ابن حجر: وقد وثق.

وقال الذهبي في "المغني" (٤٩٥/٢): لا يعرف، وذكره العقيلي في "الضعفاء" ٤١٤/٣ وساق له هذا الحديث وقال: لا يتابع عليه. وقال أبو زرعة: مكي ثقة. ينظر: الجرح والتعديل (٢٤/٧)، وذكره ابن حبان في "الثقات"، (٢٨١/٥- ٢٨٢)، ت (٤٨٤٦)، وحسن الترمذي حديثه هذا! لكن قال: والعمل عند أهل العلم في هذا الباب: إذا مات رجل ولم يترك عصبة (أي وارثاً) أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين. ينظر: السنن له (٤٢٣/٤).

قلت: والذي يترجح لدي ضعف هذا الحديث؛ لجهالة عوسجة، وإن وثقه بعضهم؛ فقد ضعف حديثه البخاري، ولم يعرفه الذهبي، وقال بعدم شهرته أبو حاتم، والنسائي، وابن حجر.

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج): (ولم يذكر من يعرف ابن عباس) وهو لا وجه له.٠

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) (يتديل).

أيضا (تلا) الشاذَّ في هذه المنظومة (إبدال راوٍ ما) أيَّ راوٍ كان كسالم (براوٍ) آخر نظيره في الطبقة كنافع (قسم) أول من قسمي العمد؛ وذلك ليصير مرغوبًا[(١)] فيه.

(وقلب إسناد) تام، أي: نقله من متن، وجعله (لمتن[(٢)]) آخر مروي بسند آخر، وجعل المتن المنقول منه [الإسناد][(٣)] لإسناد آخر (قسم) ثان من قسمي العمد أيضًا، ويكون القصد امتحان حفظ المحدث واختباره، وهو إما في الأسماء كمرة بن كعب، وكعب بن مرة، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر، وإما في المتن، كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم [الله[(٤)]] في عرشه: "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها[(١)] ؛ حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله[(٢)]"، فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: "حتى لا تعلم شماله ما[(٣)] تنفق يمينه[(٤)]".

ومن غريب ذلك ما وقع للبخاري حين قدم بغداد فامتحنه محدثوها بمئة حديث مركبة على غير أسانيدها، وجعلوا مع كل محدث منهم عشرة، وحضروا[(٥)] مجلسه، فألقى عليه الأول عشرته [١٤/أ] فأنكرها، ثم الثاني

---

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج) (لصيرورته بقرابته مرفوعا فيه).

(٢) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "بمتن".

(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٤) كذا في (ب)، ولم يثبت لفظ الجلالة في (ج).

(١) في (ج) "أخفاها".

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، ك (الزكاة)، ب (فضل إخفاء الصدقة)، (٢/٧١٥)، ح (١٠٣١).

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج) (مما).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها في، ك الأذان، ب (من جلس في المسجد ينتظر الصلاة)، (١/١٣٣)، ح (٦٦٠).

(٥) كذا في (ب)، ولكن في (ج) (وحضر المئة).

فأنكرها، وهكذا، ثم التفت فحول للأول أحاديثه العشرة على ترتيب الإلقاء، ثم الثاني كذلك، فأذعنوا له بالفضل، وأقروا له بالحفظ(١).

وأما المقلوب سهوًا: فهو الذي لم يقصد الراوي قلبه بل وقع منه سهوًا أو وهَمًا، ويقع في السند، وفي المتن أيضًا، ويمكن شمول المصنف له.

والفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى روايةِ

النوع الثالث والعشرون: الفرد

والثالث والعشرون: (الفرد) وهو قسمان: فرد مطلق، وهو أن ينفرد راوٍ واحدٌ عن كل أحد.

والثاني: النسبي، وهو: ما حصل فيه التفرد بالنسبة إلى شخص معين، أي: [لم يروه هذا المعين وإن كان مرويًا لغيره] (١)، وبالنسبة إلى جماعة معينة أو أهل بلدة معينة، كمكة والبصرة مثلًا.

أو هو (ما قيدته بثقة) كقولك: "لم يروه ثقةٌ إلا (٢) فلان" (أو جمع) من بلدة معينة، كالبصرة ومكة مثلًا.

(أو قصر على رواية) كقولك: "لم يروه عن فلان إلا فلان" كحديث أصحاب السنن الأربعة أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر(٣)"، قال أبوالفضل

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد للذهبي (٢/٣٤٠).

(١) كذا في النسختين. قلت: والعبارة مشكلة، ولعل الصواب: (لم يروه إلا فلانٌ عن هذا المعين، وإن كان رواه رواة آخرون غير هذا المعين).

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "عن فلان".

(٣) أخرجه أبو داود في السنن ك (الأطعمة)، ب (استحباب الوليمة عند النكاح)، (٣/٣٤١)، ح (٣٧٤٤)، والترمذي في السنن، ك (النكاح)، ب (ما جاء في الوليمة)، (٣/٣٩٥)، ح (١٠٩٥)، وقال: «هذا حديث غريب». والنسائي في الكبرى، ك=

ابن طاهر[(١)]: هو غريب لم يروه عن بكر إلا أبوه وائل، ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة، وقال الترمذي: حسن غريب. أي: إنه[(٢)] لم يلزم من تفرد وائل به عن ابنه تفرده به مطلقًا.

واعلم أن الفرد والغريب مترادفان، لكن أكثر ما يطلقون الغريب على الفرد النسبي، وأكثر ما يطلقون الفرد على المطلق، وهذا من حيث التسمية، وأما من حيث الاستعمال، فيقولون في كل [١٤/ب] منهما: تفرد به فلان، وأغرب به فلان"، كما أن المنقطع والمرسل متغايران من حيث الاسم، مترادفان من حيث الاستعمال، فيقولون في كل منهما: "أرسله فلان"، [سواء كان مرسلًا أو منقطعًا][(١)]، ولا يقولون: "قطعه فلان".

تنبيه: إذا قيل: "تفرد به فلان" فيحتمل أن يكون مطلقًا، ويحتمل أن يكون عن هذا المعين خاصةً، ويكون مرويًّا عن غير هذا المعين.

ومَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

النوع الرابع والعشرون: المعل

والرابع والعشرون [من الأقسام[(٢)]]: "المعل" ويقال: "المعلول"، أي: قامت به علة، وأما المعلل بلامين فهو من التعلل والتشاغل، والتلهي، ومنه علَّلْتُ الصبي بالطعام إذا لاهيته، وذكره بقوله:

=(الوليمة)، ب (الوليمة في السفر)، (٢٠٥/٦)، ح (٦٥٦٦)، وابن ماجه في السنن، ك (النكاح)، ب (الوليمة)، (٦١٥/١)، ح (١٩٠٩)، والحديث صحيح.

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "أبو الفضل" دون ذكر لأبيه.

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "لأنه".

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(وما) هو من الحديث (بعلة) من العلل الآتية في سند أو متن (غموض أو خفا) بالجر: بيان للعلة، وعطف الخفاء[١] على الغموض من عطف التفسير كما قال شيخ الإسلام، فالعلة عبارة عن أسباب خفية طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي: قدحت في قبوله[٢]. وفي عبارة السخاوي: سبب قدح غامض مع ظهور السلامة فيه، ولذلك تخفى على غير أهل الحفظ والخبرة والفهم الصحيح؛ لتطرقها إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهرًا كالشمس.

[وقوله[١]]: (معلل) خبر (ما) يعني أن: ما فيه العلة القادحة يقال له: "المعلل" على لغة رديئة، والأفصح: "المعل"[٢]، أو "المعلول"، على ما سبق.

(عندهم قد عرفا) بألف الإطلاق، وسبب معرفتهم بتلك العلة: تفرد[٣] الراوي بتلك الرواية ولم يتابع عليها مع مخالفة غيره له، ووجود قرائن تدل [١٥/أ] على وهم، كوصل مرسل، أو رفع موقوف، أو إدراج حديث في آخر، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق ومعرفتها من أَجَلِّ علم الحديث.

ثم هي تارة تكون في الإسناد، كوصل مرسل، ومنقطع، أو رفع مقطوع، إلخ، وتارة تكون في المتن كما ورد عن بعض الصحابة أنه قال: "صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وكانوا يستفتحون بـ"الحمد لله رب العالمين"، لا يذكرون "بسم الله الرحمن الرحيم" في أول قراءة ولا في آخرها"[٤]؛ فقد أعل

---

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "العلة".

(٢) ينظر: فتح الباقي (٢٦٢/١).

(١) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "المعلل".

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "تعدد".

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ك (الصلاة)، ب (حجة من قال: لا يجهر بالبسملة)، (٢٩٩/١)، ح (٣٩٩). قال السيوطي في تدريب الراوي (٢٩٧/١) معلقًا على هذا=

=الحديث: ومثال العلة في المتن: ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي، عن قتادة أنه كتب إليه يخبره، عن أنس بن مالك أنه حدثه، قال: «صليت خلف النبي – ﷺ – وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ {الحمد لله رب العالمين}، لا يذكرون {بسم الله الرحمن الرحيم} من أول قراءة، ولا في آخرها». ثم رواه من رواية الوليد، عن الأوزاعي، أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنسًا يذكر ذلك. وروى مالك في الموطأ، عن حميد، عن أنس قال: «صليت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ {بسم الله الرحمن الرحيم}، وزاد فيه الوليد بن مسلم، عن مالك: صليت خلف رسول الله ﷺ».

هذا الحديث معلول، أعله الحفاظ بوجوه جمعتها، وحررتها في المجلس الرابع والعشرين من الأمالي بما لم أسبق إليه، وأنا ألخصها هنا: فأما رواية حميد، فأعلها الشافعي بمخالفة الحفاظ مالكا، فقال في سنن حرملة فيما نقله عنه البيهقي: فإن قال قائل: قد روى مالك فذكره، قيل له: خالفه سفيان بن عيينة، والفزاري، والثقفي، وعدد لقيتهم سبعة، أو ثمانية متفقين مخالفين له، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد، ثم رجح روايتهم بما رواه، عن سفيان، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس قال: «كان النبي – ﷺ – وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة {الحمد لله رب العالمين}» قال الشافعي: يعني يبدءون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون {بسم الله الرحمن الرحيم}، قال الدارقطني: وهذا هو المحفوظ، عن قتادة وغيره عن أنس.

قال البيهقي: وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأيوب، وشعبة، والدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي عوانة، وغيرهم.

قال ابن عبد البر: فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة، وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسملة، وهذا هو اللفظ المتفق عليه في الصحيحين، وهو رواية الأكثرين، ورواه كذلك أيضا، عن أنس، ثابت البناني، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وما أوله عليه الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني بسند صحيح، «فكانوا يستفتحون بأم القرآن».

قال ابن عبد البر: ويقولون إن أكثر رواية حميد، عن أنس إنما سمعها، عن قتادة وثابت، عن أنس، ويؤيد ذلك أن ابن عدي صرح بذكر قتادة بينهما في هذا الحديث، فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين إلى واحدة. =

=وأما رواية الأوزاعي، فأعلها بعضهم بأن الراوي عنه – وهو الوليد – يدلس تدليس التسوية، وإن كان قد صرح بسماعه من شيخه، وإن ثبت أنه لم يسقط بين الأوزاعي وقتادة أحد، فقتادة ولد أكمه فلا بد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعي، ولم يسم هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحا أو غير ضابط، فلا تقوم به الحجة مع ما في أصل الرواية بالكتابة من الخلاف، وأن بعضهم يرى انقطاعها.

وقال ابن عبد البر: اختلف في ألفاظ هذا الحديث اختلافا كثيرا متدافعا مضطربا: منهم من يقول: صليت خلف رسول الله – ﷺ – وأبي بكر، وعمر. ومنهم من يذكر عثمان. ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعثمان.

ومنهم من لا يذكر، «فكانوا لا يقرءون {بسم الله الرحمن الرحيم}». ومنهم من قال: «فكانوا لا يجهرون بـ {بسم الله الرحمن الرحيم}». ومنهم من قال: «فكانوا يجهرون بـ {بسم الله الرحمن الرحيم}». ومنهم من قال: «فكانوا يفتتحون القراءة بـ {الحمد لله رب العالمين}». ومنهم من قال: «فكانوا يقرءون بـ {بسم الله الرحمن الرحيم}». قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد، ومما يدل على أن أنسًا لم يرو نفي البسملة، وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث، روى بالمعنى فأخطأ؛ ما صح عنه أن أبا سلمة سأله، أكان رسول الله ﷺ يستفتح بـ {الحمد لله رب العالمين}، أو بـ {بسم الله الرحمن الرحيم}؟ فقال: إنك سألتني عن شيء ما أحفظه، وما سألني عنه أحد قبلك، أخرجه أحمد، وابن خزيمة بسند على شرط الشيخين. وما قيل: من أن من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه، فقد أجاب أبو شامة بأنهما مسألتان، فسؤال أبي سلمة عن البسملة، وتركها، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة. وقد ورد من طريق آخر عنه: «كان رسول الله ﷺ يسر بـ {بسم الله الرحمن الرحيم}»، أخرجه الطبراني، عن طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الحسن عنه. وابن خزيمة من طريق سويد بن عبد العزيز، عن عمران القصير، عن الحسن عنه. وورد من طريق آخر، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس، قال: «كان رسول الله – ﷺ – يجهر بـ {بسم الله الرحمن الرحيم}»، رواه الدارقطني والخطيب. وأخرجه الحاكم من جهة أخرى، عن المعتمر. وقد ورد ثبوت قراءتها في الصلاة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من حديث=

=أبي هريرة، من طرق عند الحاكم، وابن خزيمة، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب. وابن عباس عند الترمذي، والحاكم، والبيهقي. وعثمان، وعلي، وعمار بن ياسر، وجابر بن عبد الله، والنعمان بن بشير، وابن عمر، والحكم بن عمرو، وعائشة، وأحاديثهم عند الدارقطني. وسمرة بن جندب، وأبي وحديثهما عند البيهقي. وبريدة، ومجالد بن ثور، ويسر أو بشر بن معاوية، وحسين بن عرفطة، وأحاديثهم عند الخطيب. وأم سلمة عند الحاكم. وجماعة من المهاجرين والأنصار عند الشافعي. فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر، وقد بينا طرق هذه الأحاديث كلها في كتاب "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"، وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والكتابة، وجهالة الكاتب، والاضطراب في لفظه، والإدراج، وثبوت ما يخالفه عن صحابيه، ومخالفته لما رواه عدد التواتر. قال الحافظ أبو الفضل العراقي: وقول ابن الجوزي: إن الأئمة اتفقوا على صحته، فيه نظر، فهذا الشافعي، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبد البر لا يقولون بصحته، أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله؟!

وأقول: في هذا الكلام نظر؛ فقد رده الحافظ ابن حجر في النكت، وسأذكر بإيجاز جوابه على ذلك: فأما قوله: المخالفة من الحفاظ والأكثرين له، فهذا يسلم به إذا لم يمكن الجمع بين الروايات المختلفة، لكن هنا يمكن الجمع بين الروايات المختلفة الواردة عن أنس بحمل روايات ترك قراءة البسملة على عدم الجهر بها، لا نفي قراءتها بالكلية، فقد جاء ترك الجهر بها من رواية ثابت البناني، والحسن بن أبي الحسن البصري، ومنصور بن زاذان، وأبي نعامة قيس بن عباية، وأبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي، وثمامة بن عبدالله بن أنس. ثم ذكر ابن حجر من أخرج هذه الروايات رواية رواية.

وتأملوا كلام ابن حجر وهو يرد هذه العلة، إذ يقول: " قوله (أي: ابن الصلاح): "فعلل قوم رواية اللفظ المذكور (يعني نفي القراءة) لما رأوا الاكثرين إنما قالوا فيه: فيه فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين....." إلى آخره. يعني بذلك الدارقطني، فإنه السابق إلى ذلك فقال: "إن المحفوظ عن قتادة من رواية عامة أصحابه عنه كانوا=

=يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين. قال: "وهو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس- رضي الله عنه - وتبعه الخطيب والبيهقي".

وفي ذلك نظر؛ لأنه يستلزم ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى مع إمكان الجمع بينهما، وكيف يحكم على رواية عدم الجهر بالشذوذ وفي روايتها عن قتادة مثل شعبة؟ قال أحمد في مسنده: ثنا وكيع ثنا شعبة عن قتادة عن أنس بلفظ: فكانوا "لا يجهرون بـ "بسم الله الرحمن الرحيم". وكذا أخرجه مسلم وابن خزيمة في صحيحه من طريق غندر، عن شعبة، ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ولفظه: "إن النبي ﷺ لم يجهر بـ "بسم الله الرحمن الرحيم" ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم. وقال ابن حبان في صحيحه: ثنا الصوفي وغيره. ثنا علي بن الجعد ثنا شعبة وشيبان، عن قتادة: سمعت أنس بن مالك يقول: "صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، رضي الله عنهم فلم أسمع أحدا منهم يجهر بـ: "بسم الله الرحمن الرحيم". ورواهن الدارقطني، عن البغوي عن علي بن الجعد بهذا. وبوب عليه ابن حبان في صحيحه "باب الخبر المدحض" قول من زعم أن هذا الخبر لم يسمعه قتادة من أنس رضي الله عنه. وكذا رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه، ورواه آخرون عنه بلفظ الافتتاح، ورواه عن شعبة جماعة حفاظ أصحابه هكذا، ورواه آخرون عنه بلفظ الافتتاح، فيظهر أن قتادة كان يرويه على الوجهين، وكذلك شعبة ومن أدل دليل على ذلك أن يونس بن حبيب رواه في مسند أبي داود الطيالسي عنه عن شعبة بلفظ الافتتاح. ورواه محمد بن المثنى ويحيى بن أبي طالب عنه بلفظ عدم الجهر- فالله أعلم -.

وأما علة الانقطاع التي ذكرها ابن عبد البر في قوله: "ويقولون إن أكثر رواية حميد، عن أنس إنما سمعها، عن قتادة وثابت، عن أنس، ويؤيد ذلك أن ابن عدي صرح بذكر قتادة بينهما في هذا الحديث، فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين إلى واحدة". فقد ردها ابن حجر بقوله: "هذا يوهم أن حميدًا لم يسمعه من أنس رضي الله عنه أصلًا وإنما دلسه عنه وليس كذلك؛ فإن حميدًا كان قد سمعه من أنس رضي الله عنه لكن موقوفًا بلفظ: "فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم". وهذا في رواية مالك كما هو في الموطآت، وقد رفعه بعضهم عنه وهو وهم كما بينه الدارقطني في "غرائب مالك" وابن عبد البر في "التمهيد"،=

=وهكذا رواه عن حميد حفاظ أصحابه، كعبد الوهاب الثقفي ومعاذ بن معاذ، ومروان بن معاوية الفزاري وغير واحد موقوفًا، إلا أنه عندهم بلفظ "كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين". ورواه المزني، عن الشافعي، عن ابن عيينة، عن حميد سمعت أنسًا- رضي الله عنه - به. وشذ بعض أصحاب حميد، فرفع هذا اللفظ عنه أيضًا، وقد بين يحيى بن معين الصواب في ذلك بيانًا شافيًا، فقال أبو سعيد بن الأعرابي في "معجمه": ثنا محمد بن إسحاق الصاغاني ثنا يحيى بن معين، عن ابن أبي عدي، عن حميد عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين. قال ابن معين: قال ابن أبي عدي، وكان حميد إذا قال: عن قتادة عن أنس - رضي الله عنه - رفعه، وإذا قال: عن أنس لم يرفعه.

وأما إعلاله بتدليس الوليد فقال ابن حجر ردًّا عليه: "لا يتجه تعليله بتدليس الوليد؛ لأنه صرح بسماعه من الأوزاعي، وصرح بأن الأوزاعي ما سمعه من قتادة، وإنما كتب إليه قتادة فقد سمعه من أنس - رضي الله عنه - كما رويناه في "كتاب القراءة خلف الإمام" للبخاري قال: ثنا محمد بن يوسف - هو الفريابي - ثنا الأوزاعي قال: كتب إلي قتادة قال: حدثني أنس رضي الله عنه، وكذا رويناه في "السنن الكبير" للبيهقي من طريق العباس بن الوليد بن المزيد حدثني أبي حدثنا الأوزاعي مثله سواء، وكذا رويناه من طريق الهقل بن زياد، عن الأوزاعي قال: كتبت إلى قتادة أسأله عن الجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) فكتب إلي يذكر قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه صلى خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها. فهذه المتابعة للوليد بن مسلم، عن الأوزاعي. وكذا رويناها في فوائد إسماعيل بن قيراط العذري قال: ثنا سليمان بن عبد الرحمن. ثنا الهقل، فذكره، نقلته من خط الحافظ السلفي. وكذلك رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي، فذكر المتن مثله سواء، ولم يذكر القصة التي في السند وتابعه أبو المغيرة، عن الأوزاعي. قال أحمد في "مسنده": ثنا أبو المغيرة، ثنا الأوزاعي قال: كتب إلي قتادة قال: "حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه=

=قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها". وهذه متابعة قوية للوليد بن مسلم. وأبو المغيرة من ثقات الحمصيين أخرج عنه البخاري في صحيحه محتجا به. فبان أن تعليله بتدليس الوليد لا وجه له".

وأما إعلاله بالكتابة فمحل نظر أيضًا؛ لأن الكتابة أو المكاتبة على نوعين؛ لأنها إما أن تكون مقرونة بالإجازة أوْ لا، فالأولى الرواية بها صحيحة وهي في القوة أشبه بالمناولة المقرونة بالإجازة، والثانية محل خلاف، والصحيح المشهور لدى المحدثين قبول الرواية بها؛ كما في النوع الأول. ينظر: تدريب الراوي (٤٨١/١).

وأما قوله: "إن أنسا لم يرو نفي البسملة، وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث، روى بالمعنى فأخطأ" وكلام أبي شامة، وإعلال السيوطي له بثبوت ما يخالفه عن صحابيه (يعني: أنسا) فمردود عليه؛ فقد قال ابن حجر: "وفيه نظر؛ لأنه يوهم أن الحمل المذكور في صحيح مسلم وليس كذلك، فإن مسلمًا قال- في صحيحه: "ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس – رضي الله عنه – قال: صليت مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان – رضي الله تعالى عنهم – فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم". ثنا محمد بن المثنى. ثنا أبو داود – هو الطيالسي – ثنا شعبة، وزاد: قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس – رضي الله عنهم –؟ قال: نعم، نحن سألناه. فهذا اللفظ صريح في أن السؤال كان عن عدم سماع القراءة لا عن سماع الاستفتاح بأي سورة. وقد روى الخطيب في "الجهر بالبسملة" هذا الحديث من طريق أخرى عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة ولفظه: "إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان – رضي الله عنهم – كانوا لا يستفتحون القراءة بـ" بسم الله الرحمن الرحيم". قال شعبة: قلت لقتادة: أسمعته من أنس؟" قال: نعم، نحن سألناه عنه. وقال أبو يعلى في مسنده: ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا أبو داود عن شعبة، عن قتادة عن أنس – رضي الله عنه – قال: "صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وخلف عثمان رضي الله عنهم فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) ". قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس – رضي الله عنه؟ =

=قال: نعم، ثم سألت أنسا – رضي الله عنه – وهكذا رواه عبد الله بن أحمد في "زيادات المسند" من حديث أبي داود الطيالسي.

وكذا أخرجه الإسماعيلي عن عبد الله بن ناحية، عن محمد بن المثنى وبندار، عن أبي داود. وكذا أخرجه أبو نعيم في "مستخرجه" طريق "مسند أبي داود" وكذلك رواه عمر ابن مرزوق، عن شعبة بلفظ: "يستفتحون بالحمد لله رب العالمين". وفيه: "نحن سألناه عن ذلك". أخرجه أبو نعيم في "المستخرج" – أيضا –.

فوضح بذلك أن سؤال قتادة، ليس مخالفا لسؤال أبي سلمة فطريق الجمع بينهما أن يقال: إن سؤال أبي سلمة كان متقدما على سؤال قتادة بدليل قوله في روايته: "لم يسألني عنه أحد قبلك" فكأنه كان إذ ذاك غير ذاكر لذلك، فأجاب (بأنه) لا يحفظه، ثم سأله قتادة عنه فتذكر ذلك، وحدثه بما عنده فيه.

وأما احتجاج أبي شامة على أن سؤال قتادة له في الحديث الذي أخرجه البخاري عن قراءة النبي ﷺ وجواب أنس رضي الله عنه أنها كانت مدا حيث أجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن دل على أن النبي ﷺ كان يجهر بالبسملة في قراءته.

ففيه نظر، لأنه يحتمل أن يكون ذكر أنس للبسملة على سبيل المثال لقراءة النبي – صلى الله عليه وسلم – فلا ينتهض الدليل على ذلك".

وأما قوله نقلًا عن العراقي: "وما أوله عليه الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني"؛ فقد رد عليه ابن حجر بقوله: " لم يبين الشيخ رواية الدارقطني كيف هي؟ وظاهر السياق يشعر بأنها من رواية قتادة، عن أنس رضي الله عنه وليس كذلك فإنها عنده من رواية الوليد عن الأوزاعي، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس رضي الله عنه. وقد رواها راويها بالمعنى، بلا شك؛ فإن رواية الوليد، كما بيناها من عند البخاري في "جزء القراءة" ومن عند غيره بلفظ: "كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين". (فرواها بعض الرواة عنه بلفظ: "بدأ بأم القرآن بدل بالحمد لله رب العالمين) فلا تنتهض الحجة بذلك.

وأما قوله: "مخالفته لما رواه عدد التواتر"، فهذا إنما يقبل إذا لم يمكن الجمع بين مختلف الروايات، ولكن في هذا الحديث يمكن الجمع بين الروايات المختلفة؛ بحمل الروايات الواردة بترك قراءة البسملة على عدم الجهر بها، وهذا الجواب يستفاد من كلام الحافظ=

=ابن حجر التالي الذي رد فيه على علة "الاضطراب في متنه" فقال:" إن ابن عبد البر قال: "إن حديث أنس رضي الله عنه مضطرب المتن". وليس بجيد؛ لأن الاضطراب شرطه تساوي وجوهه، ولم يتهيأ الجمع بين مختلفها ... وأما مع إمكان الجمع بين ما اختلف من الروايات ولو تساوت وجوهها فلا يستلزم اضطرابا، وهذا في هذا الحديث موجود؛ لأن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن. فقوله: "منهم من يذكر عثمان رضي الله عنه ومنهم من لا يذكر " ليس بقادح. وقوله: "وقال بعضهم: كانوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم" وقال بعضهم: "كانوا يجهرون" لم يثبت واحدة من هاتين الروايتين. وقد استوعب الخطيب طرق حديث أنس رضي الله عنه وأورد هذين اللفظين من أوجه واهية أو منقطعة، وقد بين شيخنا بعض ذلك فيما أملاه على مستدرك الحاكم فلم يبق من الألفاظ التي ذكر أبو عمر أنها متخالفة إلا ثلاثة ألفاظ وهي:١ -نفي الجهر بها.٢ -أو نفي قراءتها.٣-أو الاقتصار على الافتتاح بالحمد لله رب العالمين.

والجمع بين هذه الألفاظ ممكن بالحمل على عدم الجهر.

ثم إن أنسًا لم ينفرد بذلك بل لحديثه شاهد، حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه الذي حسنه الترمذي ولفظه طليت مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم أسمع أحدا منهم يقولها.

ورواه النسائي بلفظ: كان عبد الله بن مغفل رضي الله عنه إذا سمع أحدا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يقول: "صليت خلف النبي ﷺ وخلف أبي بكر وخلف عمر رضي الله عنهم فما سمعت أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم".

وهو حديث حسن، لأن رواته ثقات ولم يصب من ضعفه بان ابن عبد الله بن مغفل مجهول لم يسم.

فقد ذكره البخاري في "تأريخه" فسماه: يزيد ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحا، فهو مستور اعتضد حديثه، وقد احتج أصحابنا وغيرهم بما هو دون ذلك.

ويعضد ذلك – أيضا – ما رواه الإسماعيلي في مسند زيد بن أبي أنيسة بسنده الصحيح إليه، عن عمرو بن مرة، عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، قال: صلينا مع رسول الله ﷺ صلاة يجهر فيها بالقراءة، فلما صف الناس كبر رسول الله ﷺ ثم قال: "اللهم=

الشافعي هذه الزيادة[١] بأن سبعةً أو ثمانيةً خالفوا في ذلك، واتفقوا على الاستفتاح بـ"الحمد لله رب العالمين"، [ولم يذكروا البسملة، فحينئذ يكون[٢]] المعنى: أنهم كانوا يستفتحون بأم القرآن على غيرها، لا أنهم كانوا يتركون البسملة، فصرح بذلك مع أن معناه: عدم تقديم غير الفاتحة عليها، فتأمل.

وذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

النوع الخامس والعشرون: المضطرب

الخامس والعشرون من الأقسام: المضطرب[٣] [بكسر الراء][٤] وهو نوع

=إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزة ونفخه ونفثه، ثم قرأ بفاتحة الكتاب ولم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم". وأصل الحديث في "السنن" وغيرها بغير هذا السياق. ومما يدل على ثبوت أصل البسملة في أول القراءة في الصلاة ما رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وغيرهم من رواية نعيم المجمر قال: "صليت خلف أبي هريرة، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن، فذكر الحديث وفي آخره فلما سلم قال: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ " وهو حديث صحيح لا علة فيه. ففي هذا رد على من نفاها البتة وتأييد لتأويل الشافعي رضي الله عنه لكنه غير صحيح في ثبوت الجهر، لاحتمال أن يكون سماع نعيم لها من أبي هريرة رضي الله عنه حال مخافته لقربه منه، فبهذه تتفق الروايات كلها". ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٤٩- ٧٧٠).

---

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "الرواية".

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) هو الذي يروى على أوجه متعارضة متساوية أو متقاربة في القوة بحيث لا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح. مقدمة ابن الصلاح (ص/٩٤)، فتح المغيث (١/٢٩٠).

(٤) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

من المعل[١]، و[قد][٢] ذكره بقوله:

(وذو اختلاف سند) وهو الغالب بأن يكون في وصل وإرسال، أو[٣] في إثبات راو أو حذفه، أو غير ذلك.

(أو) اختلاف (متن) أو اختلافهما معا، فالقضية مانعة خلو[١].

فهو حديث (مضطرب) واضطرابه في سنده أو متنه أو فيهما موجب لضعفه؛ [لإشعاره بعدم ضبط راويه.

(عند أهيل [٢])] تصغير أهل (الفن) وذلك بأن يروي الحديثَ واحدٌ أو أكثرُ مرةً على وجه، ومرةً أخرى على وجهٍ [آخر [٣]] مخالفٍ له، ولم يترجح أحدهما

---

(١) كذا في (ج)، ولكن في (ب) "المعلل".

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "و".

(١) مانعة الخلو قسم من أقسام القضية الشرطية المنفصلة، ويقصد بها التي يمتنع في الواقع الخلو عن واحد من النسب المرددة فيها، ولكن لا يمتنع اجتماعها معا، أو هي التي يدعي المتكلم ذلك فيها. مثال ذلك: مثل الجليس الصالح كحامل المسك: إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة. فهذه قضية شرطية منفصلة موجبة مانعة خلو فقط؛ وذلك لأن حامل المسك الذي تجالسه قد يحذيك، أي: يمنحك من مسكه، وتبتاع منه، وتجد منه ريحا طيبة، كل هذه الثلاثة قد تجتمع، فهي ليست مانعة جمع، ولكن الأمر لا يخلو عن واحد من هذه الثلاثة؛ إذ أقل ما في الأمر أن تفوح منه رائحة المسك الذي يحمله، فيستمتع بها جليسه، فهي إذن مانعة خلو فقط. ينظر: ضوابط المعرفة (ص:٩٩-١٠٠).

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

على الآخر[1]، ولم يمكن الجمع، أما إن [١٥/ب] وجد ترجيح بأحفظية أو أكثرية ملازمة للمروي عنه أو غيرها من وجوه الترجيح فلا اضطراب، ويكون الحكم للراجح [في حالة الترجيح[2]]، ولهما في حالة الجمع.

مثال مضطرب السند: حديث السترة في الصلاة المروي بلفظ: "فإذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه، فليخط خطا[1]"؛ فإن إسناده كثر الاختلاف على

---

(١) في النسختين (إحداهما على الأخرى)، ولا يخفى أن الصواب ما أثبته.

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(١) أخرجه أحمد في المسند، (٣٥٤/١٢)، ح (٧٣٩٢)، قال: حدثنا سفيان، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث العذري، قال مرة: عن أبي عمرو ابن محمد بن حريث، عن جده: سمعت أبا هريرة، يقول: قال أبو القاسم ﷺ: «إذا صلى أحدكم، فليجعل تلقاء وجهه شيئا، فإن لم يجد شيئا، فلينصب عصا، فإن لم يكن معه عصا، فليخط خطا، ولا يضره ما مر بين يديه»

وأخرجه عقبه (٣٥٤/١٢)، ح (٧٣٩٣)، فقال: حدثنا سفيان، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة، يرفعه، فذكر معناه. وابن ماجه في السنن، ك (إقامة الصلاة والسنة فيها)، ب (ما يستر المصلي)، (٣٠٣/١)، (٢٦٧/٢)، ح (٩٤٣)، من طريق حميد بن الأسود، وسفيان بن عيينة كلاهما عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث بن سليم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (صلاة التطوع، والإمامة، وأبواب متفرقة)، ب (من قال: يجزيه أن يخط بين يديه إذا صلى)، (٢٦٧/٢)، ح (٨٨٤٤)، فقال: ثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي أمية محمد بن عمرو بن حريث، عن جده، سمع أبا هريرة، يقول: «إذا صلى أحدكم في أرض فلاة فلينصب عصا، فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا بالأرض، ولا يضره ما مر بين يديه». قلت: فأنت تلاحظ معي هذا الاضطراب والاختلاف الواقع من راويه وهو إسماعيل بن أمية كما جزم بذلك المزي في تهذيب=

راويه[1]، وهو إسماعيل بن أمية.

ومثال مضطرب المتن: قوله ﷺ: "إن في المال حقًّا سوى الزكاة"؛ فإنه روي بالنفي أيضًا: "ليس في المال حق سوى الزكاة"[2].

=الكمال (٥٦٧/٥)، فمرة قال، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، ومرة قال: عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، ومرة: قال: عن أبي أمية محمد بن عمرو بن حريث، وتارة قال عن أبي محمد أو أبي عمرو هذا عن جده، ومرة قال: عن أبيه. وقال النووي في "شرح مسلم" ٢١٧/٤: حديث الخط فيه ضعف واضطراب.

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج): "كثير الاختلاف على رواية".

(٢) هذا الحديث مداره على الشعبي، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول (عن الشعبي): رواه شريك بن عبد الله عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس مرفوعًا واختلف على شريك في متنه على وجهين:

<u>الوجه الأول:</u> فقد رواه عن شريك كل من: (محمد بن الطفيل، والأسود بن عامر، وأسد، ويحيى بن عبد الحميد، وبشر بن الوليد، شاذان، وآدم بن أبي إياس)، بلفظ: "إن في المال حقا سوى الزكاة".

أما رواية محمد بن الطفيل فأخرجها الدارمي في سننه، ك (الزكاة)، ب (ما يجب في مال سوى الزكاة)، (١٠١٩/٢)، ح (١٦٧٧)، قال: أخبرنا محمد بن الطفيل، عنه به بمثله.

والترمذي في السنن، ك (الزكاة)، ب (ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة)، (٣٩/٣)، ح (٦٦٠)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الطُّفَيْلِ عنه به بلفظه.

وأما رواية الأسود بن عامر فأخرجها الترمذي في السنن، ك (الزكاة)، ب (ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة)، (٣٩/٣)، ح (٦٥٩) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن مدويه قال: حدثنا الأسود بن عامر، عنه به بلفظه.

وأما رواية أسد فأخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار، (٢٧/٢)، ح (٣٠٤٣)، قال: حدثنا ربيع المؤذن، قال: ثنا أسد، عنه به بمثله. =

=وأما رواية يحيى بن عبد الحميد فأخرجها ابن أبي حاتم في تفسيره، (٢٨٨/١)، ح (١٥٤٨)، قال: حدثنا أبي، ثنا يحيى بن عبد الحميد، عنه به بنحوه.

وأما رواية بشر بن الوليد فأخرجها الدارقطني في سننه، ك (الزكاة)، ب (تعجيل الصدقة قبل الحول)، (٣٤/٣)، ح (٢٠١٦)، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا بشر بن الوليد عنه به بلفظه.

وأما رواية آدم بن أبي إياس فأخرجها أبو نعيم في معرفة الصحابة، (٣٤١٨/٦)، ح (٧٨٠٠)، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، ثنا إسماعيل بن عبد الله، ثنا آدم بن أبي إياس، عنه به بلفظه.

وأما رواية شاذان فأخرجها البيهقي في السنن الكبرى، ك (الزكاة)، (١٤٢/٤)، ح (٧٢٤٢)، قال: أخبرناه محمد بن عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا: ثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس الدوري، ثنا شاذان، عنه به بمثله.

الوجه الثاني: رواه عن شريك (يحيى بن آدم)، بلفظ: "ليس في المال حق سوى الزكاة".

وهذه الرواية أخرجها ابن ماجه في السنن، ك (الزكاة)، ب (ما أدى زكاته ليس بكنز)، (٥٧٠/١)، ح (١٧٨٩)، قال: حدثنا علي بن محمد قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، أنها سمعته تعني النبي ﷺ يقول: «ليس في المال حق سوى الزكاة».

الوجه الثاني (عن الشعبي): رواه بيان، وإسماعيل بن سالم عن الشعبي موقوفًا عليه:

وهذا الوجه ذكره الترمذي في سننه (٣٩/٣) معلقًا، فقال: وَرَوَى بَيَانٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ هَذَا الحَدِيثَ قَوْلَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ.

النظر في الخلاف، الحكم على الحديث:

بناءً على ما تقدم فالوجه الأول عن شريك هو الأرجح من الوجهين المرويين عنه؛ فقد رواه عنه عدد كثير، فتترجح روايتهم على رواية يحيى بن آدم.

ومع ذلك فكلا الوجهين المرويين عن شريك ضعيف، فمدارهما على أبي حمزة ميمون الأعور، وهو ضعيف؛ فقد قال الترمذي عقب إخراجه للحديث: «هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ، وَأَبُو حَمْزَةَ مَيْمُونٌ الأَعْوَرُ يُضَعَّفُ»، وكما قاله ابن حجر في التقريب (ص/٥٥٦).=

والْمُدْرَجَاتُ فِي الحديثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ

النوع السادس والعشرون: المدرج

(و) السادس والعشرون من الأقسام (المدرجات) بفتح الراء (في الحديث) في متن أو سند، فالأول: (ما) ألفاظ (أتت من بعض ألفاظ الرواة اتصلت) بأن لم يكن بين المدرجات والخبر فصل ظاهر بعزوه لقائله؛ بحيث يتوهم أنه من الخبر، فإن كان التعيين في سياق الإسناد، فيقال له: "مدرج الإسناد" وهو على أقسام كثيرة، منها:

أن يروي المتن جماعة بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو، فيجمع الكل على إسناد واحد.

ومنها: أن يكون المتن [عند(١)] راو [بإسناد(٢)] إلا طرفًا منه؛ فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تامًّا بالإسناد الأول.

ومنها: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين [مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين(٣)].

ومنها: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلامًا من عند نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك [١٦/أ].

=ولكن الوجه الثاني الذي رواه بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هو الراجح من الوجهين عن الشعبي، فهو يترجح على رواية شريك هذه التي رجحتها؛ فقد رجحها الترمذي كما سبق؛ وعلى هذا فالصحيح أن هذا موقوف على الشعبي كما رجحه الترمذي، وهو مع رجحانه ضعيف أيضًا؛ فقد ذكره الترمذي معلقًا، ولم يصله، والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

وأما مدرج المتن فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه، فتارة يكون في أوله، وتارة في آخره، وتارة في أثنائه، بأن يدمج كلام الصحابي أو التابعي بكلام النبي [من غير[1]] فاصل.

ومَا رَوى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ مُدَبَّجٌ فَأَعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ

النوع السابع والعشرون: المدبج[1]

والسابع والعشرون من الأقسام: رواية الأقران، بأن يروي شخص عن قرينه، وقد ذكره بقوله: (وما روى كل قرين عن أخه) بسكون الهاء، والمراد: عن مساويه في الأخذ عن الشيوخ، أو فيه وفي السن، أي: ما رواه كل من القرينين [2] عن الآخر، فهو:

(مدبج) أخذ من ديباجتي الوجه، لتساويهما وتقابلهما، (فاعرفه حقا وانتخه) بخاء معجمة بعد المثناة الفوقية، أي: افتخر أنت بمعرفته، فإذا انفرد أحد القرينين[3] بالرواية عن الآخر فهو [غير[4]] مدبج، وسواء كان بواسطة أو بغيرها، فالأول[5]: كأن يروي الليث عن يزيد عن مالك، ويروي مالك عن يزيد

---

(١) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(١) هو أن يروي القرينان كل منهما عن الآخر، فيشترط في المدبج أن يكونا قرينين. ثانيا: أن يروي كل منهما عن الآخر. فإذا لم يكونا قرينين فليس بمدبج، وإذا انفرد أحد القرينين بالرواية عن الآخر فليس بمدبج أيضًا. موسوعة علوم الحديث (ص/٦٥٩). وينظر: نزهة النظر (١١٨/١).

(٢) في النسختين: (الفريقين)، والصواب ما أثبته.

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج): (الفريقين).

(٤) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

(٥) هذا مثال للمدبج الذي يروي فيه القرين عن قرينه بواسطة. وهذا المثال ذكره في فتح الباقي بنصه وحروفه. ينظر: فتح الباقي (٢٢٠/٢).

عن الليث، والثاني[١]: كرواية كل من أبي هريرة وعائشة عن الآخر.

مُتَّفِقٌ لَفْظاً وَخَطاً مُتَّفِقْ وضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

النوع الثامن والعشرون: المتفق والمفترق[١]

(متفق) بكسر الفاء (لفظا وخطا) منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل، أي: [ما اتفق[٢]] لفظه وخطه هو (متفق) في الاصطلاح فلا أيضًا.

(وضده فيما ذكرنا [٣]المفترق) بكسر الراء، بأن اختلفا فيهما أو في أحدهما، وحصل التمييز.

واعلم أن المهم في معرفة المفترق ما اشتبه أمره؛ لتعاصر[٤] أو اشتراك في شيوخ أو رواة، وهو أقسام:

الأول: أن تتفق[٥] أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد، وهم[٦]: ستة.

الثاني: أن تتفق[٧] أسماؤهم [١٦/ب]، وأسماء آبائهم، وأجدادهم، كأحمد بن جعفر بن حمدان، وهم أربعة [متعاصرون في طبقة واحدة[٨]].

---

(١) وهذا مثال للمدبج الذي يروي فيه القرين عن قرينه بلا واسطة. وهذا المثال أيضًا ذكره في فتح الباقي بنصه وحروفه. ينظر: فتح الباقي (٢/٢٢٠).

(١) أن تتفق أسماء راويين أو أكثر وأسماء آبائهم فصاعدًا خطًّا ولفظًا، أو تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك، كل هذا الاتفاق في اللفظ والخط، ولكن تختلف أشخاصهم أو مسمياتهم. موسوعة علوم الحديث (ص/٦٣٤). وينظر: نزهة النظر (١/١٢٩).

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "كما ذكرت".

(٤) كذا في (ب)، وفي (ج) (لتقاصر).

(٥) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "ما اتفق" مع سقوط كلمة "الأول".

(٦) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

(٧) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "ما اتفق".

(٨) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

الثالث: الاتفاق في الكنية والنسبة، كأبي عمران الجويني.

وأنهاها بعضهم لثمانية أقسام.

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفُ فَاخْشَ الْغَلَطْ

النوع التاسع والعشرون: المؤتلف والمختلف[١]

(مؤتلف متفق الخط فقط) دون اللفظ نحو: سلام بتشديد اللام، وهو الأكثر، وبتخفيفها كعبد الله بن سلام [أقل[٢]]، وعِسِل، وعَسَل، وسِفْر، وسفر.

(وضده مختلف فاخش الغلط) وهو الذي لم يتفق في اللفظ[٣].

وقوله: (فاخش الغلط) من الخشية، أي: فاحذر الغلط، بأن تشدد مخففا، أو عكسه، أو تعجم مهملا أو عكسه.

وبقي قسم تركه المصنف، وهو ما اتفق فيه الأسماء خطًّا ونطقًا، واختلف الآباء نطقًا مع اختلافهما [٤] خطًّا، كمحمد بن عَقِيل، بفتح العين، ومحمد بن عُقَيْل، بضم العين أو بالعكس، فهو القسم [المسمى[٥]] بالمتشابه.

---

(١) هو ما اتفق في الخط، واختلف في اللفظ، بمعنى أنه يطلق على الأسماء والكنى والأنساب والألقاب التي يشبه بعضها بعضا في الكتابة، لكن يختلف النطق بها؛ إما بسبب الاختلاف في ضبط الحروف بالشكل، وإما بسبب الاختلاف في نقط الحروف. موسوعة علوم الحديث (ص/٦٠٨). وينظر: نزهة النظر (١/١٢٩- ١٣٠).

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) (وهو الذي لم يتفق في الخط)، كذا في النسختين، والصواب ما أثبته.

(٤) كذا في النسختين، والصواب: ائتلافهما، لأن المتشابه هو: أن يتفق أسماؤهما أو نسبهما في اللفظ والخط، ويفترقا في الشخص، ويختلف ويأتلف ذلك في أسماء أبويهما بأن يأتلفا خطًّا ويفترقا لفظًا، أو عكسه بأن تأتلف أسماؤهما خطًّا، ويختلفا لفظًا، وتتفق أسماء أبويهما لفظًا وخطًّا، أو نحو ذلك، بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان، وما أشبه ذلك. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/ ٨٣٧)

(٥) ما بين المعقوفين ثبت في (ج)، وسقط من (ب).

وَالمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا تَعْدِيلُهُ لاَ يْحمِلُ التَّفَرُّدَا

النوع الثلاثون: المنكر[(١)]

(و) الثلاثون من الأقسام: الحديث (المنكر) بسكون النون، وفتح الكاف، وهو الذي (انفرد) على حذف الموصول، وإبقاء صلته، وإسكان الدال ضرورة.

(به) أي: بروايته (راوٍ) بحيث لا يعرف متنه من غير رواية هذا الراوي لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر.

(وغدا) أي: صار.

(تعديله) أي: توثيقه.

(لا يحمل) بفتح التحتية، وكسر الميم، أي: لا يحتمل.

(التفردا) لكونه وإن كان ثقة لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده [بالخبر[(٢)]]، فجملة: "غدا تعديله إلخ" في موضع الصفة لـ "راوٍ"، وأخرج به ما كان تعديله يحتمل التفرد، فلا يقال له: "منكر".

مثاله: حديث [١٧/أ] أبي زكير[(٣)] عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا: "كلوا البلح بالتمر؛ فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان، وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق"[(٤)] بفتحتين، أي: بالقديم، فهذا حديث منكر؛

---

(١) ما رواه الضعيف مخالفًا من هو أرجح منه كما قرره الحافظ ابن حجر، وهو الذي استقر عليه العمل لدى المتأخرين. ينظر: نزهة النظر (٧٢/١).

(٢) ما بين المعقوفين ثبت في (ب)، وسقط من (ج).

(٣) في النسختين (ذكير)، والتصويب من سنن ابن ماجه (١١٠٥/٢)، وسنن النسائي الكبرى (٢٥٠/٦)، ومقدمة ابن الصلاح (ص/٨٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه في السنن ك (الأطعمة)، ب (أكل البلح بالتمر)، (١١٠٥/٢)، ح (٣٣٣٠)، والنسائي في الكبرى ك (الوليمة)، ب (البلح بالتمر)، (٢٥٠/٦)، ح (٦٦٩٠)، والحاكم في المستدرك (١٣٥/٤)، ح (٧١٣٨)، كلهم من طريق أبي زكير يحيى بن=

فإن أبا[١] زكير تفرد به، ومع ذلك لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده.

ومشى الناظم على أن المنكر بمعنى الشاذ كما جرى عليه ابن الصلاح[٢].

والمعتمد أنهما متميزان كما قال الحافظ ابن حجر[٣].

فالشاذ: ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، أو تفرد به قليل الضبط [٤].

والمنكر: ما خالف فيه المستور[٥] أو الضعيف الذي ينجبر بمتابعة مثله، أو انفرد به الضعيف الذي لا ينجبر بذلك [٦].

=محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به مرفوعا، وقد ذكره (أبا زكير يحيى بن محمد بن قيس) ابنُ عدي في الكامل، وذكر هذا الحديث من أحاديثه المنكرة غير المستقيمة، فقال: ويحيى بن محمد بن قيس له أحاديث سوى ما ذكرت، وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأحاديث التي بينتها. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١٠٦/٩). وقال الذهبي في التلخيص: منكر. ينظر: "مستدرك الحاكم تلخيص الذهبي (١٣٥/٤)، وقال في زوائد ابن ماجه: هذا إسناد فيه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس وهو ضعيف، رواه النسائي في (الوليمة) عن محمد بن علي بن مقدم عن يحيى بن محمد بن قيس به، وقال: هذا حديث منكر. ورواه الحاكم في المستدرك من طريق أبي عبد الله محمد التيمي، وسليمان بن داود العتكي، ونصر بن علي الجهضمي كلهم عن أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس به. قال ابن الصلاح تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح. قلت (البوصيري): وضعفه ابن معين، وابن حبان، والعقيلي، وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث مناكير. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري (٢٥/٤).

(١) في النسختين (ابن)، والتصويب من المصادر المتقدمة.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص/٧٩).

(٣) نزهة النظر (٧٣/١)، فتح الباقي (٢٣٨/١).

(٤) ينظر: فتح الباقي (٢٣٨/١).

(٥) في النسختين: (المستوي)، والصواب ما أثبته.

(٦) ينظر: فتح الباقي (٢٣٨/١).

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

النوع الحادي والثلاثون: المتروك

والحادي والثلاثون: المتروك[(١)].

وهو في اللغة: الساقط.

واصطلاحًا: ما ذكره المصنف بقوله: (متروكه) أي: الحديث (ما واحد به) أي: بروايته (انفرد) أي: توحد، فلم يوافق غيره من أهل الحديث.

(واجتمعوا) أو (وأجمعوا) نسختان بمعنًى (لضعفه) أي: على ضعفه لتهمته بالكذب، فلم يرد ذلك الحديث إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة أو عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر وقوع ذلك منه في الحديث، أو لتهمته بالفسق، أو الغفلة، أو كثرة الوهم.

فهو (كرد) يحتمل أن الكاف زائدة، أي: فهو مردود للإجماع على ضعف راويه، فهو من جملة ما دخل تحت الضعيف، ويحتمل أنه للسببية، أي: كالمردود، أي: الموضوع الآتي بيانه، لكن هذا أخف كما [(٢)] تفيده كاف التشبيه.

وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ عَلَى النَّبِي فَذلِكَ الموْضوعُ

النوع الثاني والثلاثون: الموضوع

الثاني [١٧/ب] والثلاثون: الموضوع، وهو مأخوذ من وضع الشيء: حطه، سمي بذلك؛ لانحطاط رتبته دائمًا بحيث لا ينجبر أصلا، ولعل المصنف

---

(١) هو الحديث الذي انفرد بروايته راوٍ متهم بالكذب، أو راوٍ متهمٌ بالفسق، أو فاحشُ الغلط، أو كثيرُ الغفلة. موسوعة علوم الحديث (ص/٦٢٣). وحده ابن حجر بأنه: ما رواه متهم بالكذب؛ ولا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، ولم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي. نزهة النظر: (٨٨/١).

(٢) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "مما".

لاحظ هذا المعنى، فجعله آخر الأقسام، وإنما جُعِلَ منها مع أنه ليس بحديث؛ نظرًا إلى زعم واضعه.

(والكذب) أي: المكذوب (المختلق) بفتح اللام بعدها قاف، أي: المبتكر الذي لم ينسب إلى النبي أصلًا.

(الموضوع) أي: المحطوط في أسفل المراتب، وفي نسخة: (الموضوع) بمعنى: المختلق (على النبي) ﷺ، متعلق بكل من الثلاثة على [1] سبيل التنازع[2].

(فذلك[3]) هو الحديث (الموضوع) اصطلاحًا، ففي البيت الجناس التام[4] على النسخة الأولى.

واعلم أن الموضوع لا تحل روايته للعالم به في أي معنًى كان، من حكم، أو قصة، أو ترغيب، أو ترهيب، أو فضائل، أو غيرها، بخلاف الضعيف فتجوز روايته في الفضائل والترغيب.

(وقد أتت) أي: هذه المنظومة بمعنى: حصلت وتمت كائنة (كالجوهر المكنون) أي: المصون في النفاسة، وحسن الصنع، ولا سيما لتضمينها لهذه الأقسام الكثيرة في الألفاظ القليلة.

---

(١) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "وعلى".

(٢) التنازع: عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو «ضربت وأكرمت زيدًا» فكل واحد من «ضربت»، و«أكرمت» يطلب «زيدًا» بالمفعولية. ينظر: «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (١٥٧/٢).

(٣) كذا في (ب)، ولكن في (ج) "فهو".

(٤) الجناسُ في الاصطلاح هنا: أن يتشابه اللَّفْظانِ في النُّطْقِ ويَخْتَلِفَا في المعنى. و"الجناس التام": هو ما اتفق فيه اللَّفظان في أربعة أمور: (١) في نوع الحروف. (٢) وفي هيئتها (أي: في حركاتها وسكناتها). (٣) وفي عَدَدِها. (٤) وفي ترتيبها.

(سميتها منظومة البيقوني) قال بعض الشارحين: لم أقف له رحمه الله على ترجمة ولا اسم، ولا ما هو منسوب إليه.

(فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتها) أي: عدة أبياتها أربعة وثلاثون بيتًا، على أنها من كامل الرجز لا من مشطوره[1]، وإلا كانت عدتها ثمانية وستين بيتًا [١٨/أ].

(ثم) أي: بعد أن تم المقصود من نظمها.

(بخير ختمت) وختمها بالخير؛ لاشتمالها على عمل الخير، فجزاه الله عن سعيه كل خير، وعاملنا الله وإياه بالرضا والقبول؛ فإنه المرجو والمأمول، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه وسلم.

قال مؤلف هذا الشرح المبارك – وهو الشيخ حسن الجداوي –: "كان الفراغ من كتابته في آخر صفر سنة (١١٧٩هـ)، غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا له بالمغفرة".

****

(١) سبق التعريف ببحر الرجز، كامله ومشطوره عند التعريف بالمنظومة البيقونية وشروحها.

الخاتمة

الحمد لله العلي القدير، خلق كل شيء وإليه المصير، وأشهد ألا إله إلا الله الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله النبي الأمي الأمين، فاللهم صل وسلم وبارك عليه في كل وقت وحين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

ففي ختام هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

أهم النتائج:

١- أنه لا يزال كثير من تراثنا الإسلامي المخطوط بحاجة إلى إخراجه إلى عالم النور والمطبوعات.

٢- أن علماء الأزهر الشريف كانت ولا تزال لهم إسهاماتهم المميزة في علم مصطلح الحديث، وغيره من شتى علوم الدين.

٣- جاء هذا الشرح سهلًا في عبارته، مناسبًا للمبتدئين في دراسة هذا العلم الشريف.

٤- استقى الشارح غالب مادته العلمية من كتاب مقدمة ابن الصلاح، ونزهة النظر للحافظ ابن حجر، وكتاب فتح الباقي للشيخ زكريا الأنصاري.

******

فهرس المراجع

م	اسم المرجع
١	القرآن الكريم جل من أنزله.
٢	أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبدالعظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان
٣	أدب الاملاء والاستملاء، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: ماكس فايسفايلر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ – ١٩٨١
٤	الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
٥	الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ
٦	الأعلام للزركلي: [المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار

	العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م]
٧	ألفية العراقي، بتحقيق العربي الدائز الفرياطي، الناشر: دار المنهاج.
٨	البحر الذي زخر في شرح ألفية علم الأثر، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق ودراسة أبي أنس أنيس ابن أحمد بن طاهر الأندونوسي، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية.
٩	التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان
١٠	تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م
١١	تاريخ دمشق: [المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي]
١٢	تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، المؤلف: عبد الرحمن ابن حسن الجبرتي المؤرخ (المتوفى: ١٢٣٧هـ)، الناشر: دار الجيل– بيروت
١٣	تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري.

	المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ
١٤	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة
١٥	تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ
١٦	التفسير الوسيط للقرآن الكريم، المؤلف: محمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة، الطبعة: الأولى
١٧	التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
١٨	تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر، للشيخ العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد مكي الحسيني الحموي المصري الحنفي (ت ١٠٩٨هـ)، عني به عبد الله سليمان العتيق، طبعة: دار المنهاج،

	الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
١٩	تهذيب التهذيب: [المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ]
٢٠	تهذيب الكمال: [المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبوالحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠، المحقق: د. بشار عواد معروف]
٢١	التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)
٢٢	الثقات لابن حبان: [المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية]
٢٣	الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

٢٤	الجرح والتعديل: [المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م] .
٢٥	جمع الوسائل في شرح الشمائل، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: المطبعة الشرفية – مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته
٢٦	حاشية الشيخ عطية الأجهوري (ت١١٩٠هـ) على شرح الزرقاني على البيقونية، المطبوعة معه، طبعتهما دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، وقد علق عليها وخرج أحاديثها: أبو عبد الرحمن صلاح محمد عويضة.
٢٧	حاشية الشيخ علي الصعيدي العدوي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، بتحقيق مجموعة من الباحثين في كلية أصول الدين بأسيوط.
٢٨	حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، المؤلف: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار – من أعضاء مجمع اللغة العربية، الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م
٢٩	خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المؤلف: محمد

	أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: ١١١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت
٣٠	الدرر البهية في شرح المنظومة البيقونية في علم الحديث، للشيخ محمد بدر الدين الحسني الدمشقي ابن الشيخ يوسف بدر الدين المدني الدمشقي، ط/ دار البصائر – القاهرة– مصر، الطبعة الأولى.
٣١	الدعوات الكبير، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى للنسخة الكاملة، ٢٠٠٩ م
٣٢	دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥ هـ
٣٣	سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، المؤلف: محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
٣٤	سنن ابن ماجه: [المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، بتحقيق: محمد

	فؤاد عبد الباقي]
٣٥	سنن أبي داود: [المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق ابن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد].
٣٦	سنن الترمذي: [المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)].
٣٧	سنن الدارقطني: [المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم].
	سنن الدارمي: [المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠ م، تحقيق:

	حسين سليم أسد الداراني].
٣٨	السنن الصغرى: [المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة].
٣٩	السنن الكبرى: [المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي].
٤٠	السنن الكبرى: [المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م، المحقق: محمد عبد القادر عطا]
٤١	سنن سعيد بن منصور، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ –١٩٨٢م
٤٢	سير أعلام النبلاء: [المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، المحقق:

	مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط]
٤٣	شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المؤلف: محمد بن محمد ابن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ) علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٤٤	شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
٤٥	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، . المؤلف: ابن عقيل، عبدالله ابن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
٤٦	شرح الشمائل المحمدية للمناوي بهامش «جمع الوسائل» في شرح الشمائل لعلي بن سلطان محمد القاري، طبعة/ مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر
٤٧	شرح الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت:١١٢٢هـ) على البيقونية، المطبوع مع حاشية الشيخ عطية الأجهوري عليه، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، علق عليها وخرج أحاديثها أبوعبد الرحمن صلاح محمد عويضة.

٤٨	شرح مشكل الآثار: [المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ابن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط].
٤٩	شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ابن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م
٥٠	شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م
٥١	صحيح ابن حبان: [المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣ ، المحقق: شعيب الأرنؤوط].

٥٢	صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ابن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت
٥٣	صحيح البخاري: [المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر].
٥٤	صحيح مسلم: [المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي].
٥٥	الضعفاء الكبير للعقيلي: [المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي].
٥٦	الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: [المؤلف: جمال الدين أبوالفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦، المحقق: عبدالله القاضي].
٥٧	ضوابط المعرفة، وأصول الا ستدلال والمناظرة، تأليف: عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، طبعة: دار القلم– دمشق، الطبعة

	الرابعة، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م
٥٨	علم العروض والقافية للأستاذ الدكتور/ عبد العزيز عتيق، الأستاذ بجامعة بيروت العربية، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م
٥٩	عمل اليوم والليلة، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦
٦٠	فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، المؤلف: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م
٦١	فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبوالخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
٦٢	فضيلة الشكر لله على نعمته، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر ابن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: محمد مطيع الحافظ د. عبد الكريم اليافي، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢
٦٣	الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط
٦٤	الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: [المؤلف: أبو أحمد بن

	عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة].
٦٥	لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ
٦٦	لسان الميزان: [المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة]
٦٧	مستدرك الحاكم: [المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا].
٦٨	مسند أبي داود الطيالسي. المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
٦٩	مسند أحمد: [المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، المحقق: شعيب الأرنؤوط –

	عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي].
٧٠	مسند البزار: [المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ابن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبدالخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)].
٧١	مسند الحميدي. المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ). حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ. الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
٧٢	مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ
٧٣	مصنف ابن أبي شيبة: [المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله ابن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، المحقق: كمال يوسف الحوت].
٧٤	مصنف عبدالرزاق: [المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، الناشر: المجلس

	العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي] .
٧٥	معجم ابن الأعرابي. المؤلف: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ). تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني. الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
٧٦	المعجم الكبير. المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ. دار النشر: مكتبة ابن تيمية. القاهرة. الطبعة: الثانية، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي].
٧٧	معجم المؤلفين: [المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبدالغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت].
٧٨	معرفة السنن والآثار: [المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي].
٧٩	معرفة الصحابة لأبي نعيم: [المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله

	ابن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م] .
٨٠	معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٨١	معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
٨٢	المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر
٨٣	المنظومة البيقونية، المؤلف: عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي (المتوفى: نحو ١٠٨٠هـ)، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
٨٤	المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: [المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار

	إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢].
٨٥	المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبوعبدالله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي، الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦
٨٦	موسوعة ألف مدينة إسلامية، المؤلف: عبد الحكيم عفيفي، أوراق شرقية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م
٨٧	موسوعة علوم الحديث الشريف، طبعة وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م
٨٨	الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
٨٩	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني، بتحقيق الأستاذ الدكتور/ نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح–دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م
٩٠	النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: [المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:

	٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م].
٩١	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المؤلف: إسماعيل ابن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان
٩٢	الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي

SOURCE AND REFERENCES

The Holy Quran, exalted be He who revealed it.
The Conditions of Men, Author: Ibrahim ibn Ya'qub ibn Ishaq al-Sa'di al-Juzjani, Abu Ishaq (died: 259 AH), Editor: Abdul Aleem Abdul Azeem al-Bastawi, Publisher: Hadith Academy - Faisalabad, Pakistan
The Art of Dictation and Requesting Dictation, Author: Abdul Karim bin Muhammad bin Mansour Al-Tamimi Al-Samarqandi Al-Mawardi, Abu Saad (died: 562 AH), Editor: Max Weissweiler, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah – Beirut, Edition: First, 1401 - 1981
The Guidance in Knowing the Scholars of Hadith, Author: Abu Ya'la al-Khalili, Khalil ibn Abdullah ibn Ahmad ibn Ibrahim ibn al-Khalil al-Qazwini (died: 446 AH), Editor: Dr. Mohammed Saeed Omar Idris, Publisher: Al-Rushd Library – Riyadh, First Edition, 1409 AH
Al-Isabah fi Tamyiz al-Sahabah, Author: Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (died: 852 AH), Edited by: Adel Ahmad Abd al-Mawjud and Ali Muhammad Muawwad, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, Edition: First - 1415 AH

Al-A'lam by Al-Zirikli: [Author: Khair al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, Al-Zirikli Al-Dimashqi (died: 1396 AH), Publisher: Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Edition: Fifteenth - May 2002 AD]
Alfiyyat al-Iraqi, edited by Al-Arabi Al-Daiz Al-Firiyati, published by Dar Al-Minhaj.
The Sea that Abounds in Explaining the Thousand of the Science of Narration, by the Hafiz Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti, edited and studied by Abu Anas Anis ibn Ahmad ibn Tahir al-Indonesi, edition by the Library of the Ancient Strangers.
The Great History, author: Muhammad ibn Ismail ibn Ibrahim ibn al-Mughira al-Bukhari, Abu Abdullah (died: 256 AH), edition: Ottoman Encyclopedia, Hyderabad – Deccan, printed under the supervision of: Muhammad Abdul Ma'id Khan
The history of Baghdad. Author: Abu Bakr Ahmad ibn Ali ibn Thabit ibn Ahmad ibn Mahdi al-Khatib al-Baghdadi (died: 463 AH). Editor: Dr. Bashar Awad Ma'arouf, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami – Beirut. Edition: First, 1422 AH - 2002 AD
History of Damascus: [Author: Abu al-Qasim Ali ibn al-Hasan ibn Hibat Allah known as Ibn Asakir (died: 571 AH), Publisher: Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Editor: Amr ibn Gharama Al-Omari]
The History of the Wonders of Antiquities in Biographies and News, authored by Abdul Rahman Ibn Hassan Al-Jabarti the Historian (died: 1237 AH), published by Dar Al-Jil - Beirut
The verification of the hadiths and narrations found in the Tafsir al-Kashaf by Al-Zamakhshari. Author: Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf ibn Muhammad al-Zaylai (died: 762 AH), Editor: Abdullah ibn Abdul Rahman al-Saad, Publisher: Dar Ibn Khuzaymah – Riyadh, Edition: First, 1414 AH
Training the Narrator in Explaining the Approximation of Al-Nawawi, Author: Abdul Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (died: 911 AH), Edited by: Abu Qutaybah Nazar Muhammad al-Fariyabi, Publisher: Dar Taybe.
Tafsir al-Quran al-Azim by Ibn Abi Hatim, author: Abu Muhammad Abdul Rahman ibn Muhammad ibn Idris ibn al-Mundhir al-Tamimi, al-Hanzhali, al-Razi Ibn Abi Hatim (died: 327 AH), editor: As'ad

Muhammad al-Tayyib, publisher: Nizar Mustafa al-Baz Library - Kingdom of Saudi Arabia, edition: third - 1419 AH
The Intermediate Interpretation of the Holy Quran, Author: Muhammad Sayyid Tantawi, Publisher: Dar Nahdet Misr for Printing, Publishing, and Distribution, Fagalla – Cairo, Edition: First
"Al-Taqreeb wa al-Tayseer li Ma'rifat Sunan al-Bashir al-Nadhir fi Usul al-Hadith," Author: Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (died: 676 AH), Introduction, Verification, and Commentary: Muhammad Othman al-Khasht, Publisher: Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, First Edition, 1405 AH - 1985 AD.
"Vaccination of Thought with the Explanation of the System of the Effect," by the esteemed scholar Shihab al-Din Abu al-Abbas Ahmad ibn Muhammad Makki al-Husayni al-Hamawi al-Masri al-Hanafi (d. 1098 AH), edited by Abdullah Suleiman Al-Ateeq, published by Dar Al-Minhaj, first edition 2009 AD.
Tahdhib al-Tahdhib: [Author: Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (died: 852 AH), Publisher: Matba'at Da'irat al-Ma'arif al-Nizamiyya, India, Edition: First edition, 1326 AH]
Tahdhib al-Kamal: [Author: Yusuf ibn Abd al-Rahman ibn Yusuf, Abu al-Hajjaj, Jamal al-Din ibn al-Zaki Abu Muhammad al-Qudai al-Kalbi al-Mizzi (died: 742 AH), Publisher: Dar al-Resalah – Beirut, Edition: First, 1400 – 1980, Editor: Dr. Bashar Awad is well-known.
The Brilliant Clarification of Ibn al-Mulaqqin's Memoir on the Science of Hadith, authored by Shams al-Din Abu al-Khayr Muhammad ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Bakr ibn Uthman ibn Muhammad al-Sakhawi (died: 902 AH).
Al-Thiqat by Ibn Hibban: [Author: Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad ibn Hibban ibn Ma'adh ibn Ma'bad, Al-Tamimi, Abu Hatim, Al-Darimi, Al-Busti (died: 354 AH), Publisher: Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, Deccan, India, Edition: First, 1393 AH = 1973, Printed with the assistance of: Ministry of Education of the Indian High Government under the supervision of: Dr. Muhammad Abdul Ma'id Khan, Director of the Ottoman Encyclopedia]
The Comprehensive Guide to the Morals of the Narrator and the Etiquette of the Listener, Author: Abu Bakr Ahmad ibn Ali ibn Thabit ibn Ahmad ibn Mahdi al-Khatib al-Baghdadi (died: 463 AH), Editor:

Dr. Mahmoud Al-Tahan, Publisher: Al-Ma'arif Library – Riyadh.
Al-Jarh wa al-Ta'dil: [Author: Abu Muhammad Abdul Rahman bin Muhammad bin Idris bin Al-Mundhir Al-Tamimi, Al-Hanzhali, Al-Razi Ibn Abi Hatim (died: 327 AH), Publisher: Edition by the Ottoman Encyclopedia Council - Hyderabad Deccan - India, Dar Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī - Beirut, Edition: First, 1271 AH 1952 AD].
"Gathering the Means in Explaining the Attributes," Author: Ali ibn (Sultan) Muhammad, Abu al-Hasan Nur al-Din al-Mulla al-Harawi al-Qari (died: 1014 AH), Publisher: Al-Sharafiya Press - Egypt, Printed at the expense of Mustafa al-Babi al-Halabi and his brothers.
The margin notes of Sheikh Atiyya al-Ajuri (d. 1190 AH) on the Zarqani commentary on the Bayquniyya, printed together with it, were published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya – Beirut, Lebanon. The notes and hadiths were annotated and compiled by Abu Abd al-Rahman Salah Muhammad Owaida.
The margin notes of Sheikh Ali Al-Saidi Al-Adawi on "Fath Al-Baqi Sharh Alfiyyat Al-Iraqi," edited by a group of researchers at the Faculty of Usul Al-Din in Asyut.
The Ornament of Humans in the History of the Thirteenth Century, authored by Abdul Razzaq bin Hassan bin Ibrahim Al-Bitar Al-Maydani Al-Damashqi (died: 1335 AH), edited, arranged, and commented on by his grandson: Muhammad Bahjat Al-Bitar - a member of the Arabic Language Academy, published by Dar Sader, Beirut.
Edition: Second, 1413 AH - 1993 AD
Summary of the Impact in the Notables of the Eleventh Century, Author: Muhammad Amin bin Fadl Allah bin Muhibb al-Din bin Muhammad al-Mahbi, originally from Hama, Damascene (died: 1111 AH), Publisher: Dar Sader - Beirut
The Brilliant Pearls in Explaining the Bayquniyya Poem on the Science of Hadith, by Sheikh Muhammad Badr al-Din al-Husni al-Dimashqi, son of Sheikh Yusuf Badr al-Din al-Madani al-Dimashqi, published by Dar al-Basair - Cairo - Egypt, first edition.
The Great Supplications, Author: Ahmad ibn al-Husayn ibn Ali ibn Musa al-Khurasani al-Khusravjirdi, Abu Bakr al-Bayhaqi (died: 458 AH), Editor: Badr ibn Abdullah al-Badr, Publisher: Gharas for Publishing and Distribution – Kuwait, Edition: First complete edition,

2009 AD
The Signs of Prophethood and the Knowledge of the Conditions of the Lawgiver, Author: Ahmad ibn al-Husayn ibn Ali ibn Musa al-Khurasani al-Bayhaqi (died: 458 AH), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah – Beirut, Edition: First - 1405 AH
Suluk al-Durar fi A'yan al-Qarn al-Thani 'Ashar, Author: Muhammad Khalil bin Ali bin Muhammad bin Muhammad Murad al-Husseini, Abu al-Fadl (died: 1206 AH), Publisher: Dar al-Bashair al-Islamiyya, Dar Ibn Hazm, Edition: Third, 1408 AH - 1988 AD
Sunan Ibn Majah: [Author: Ibn Majah Abu Abdullah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini, and Majah is the name of his father Yazid (died: 273 AH), Publisher: Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya - Faisal Issa al-Babi al-Halabi, Edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi]
Sunan Abu Dawood: [Author: Abu Dawood Sulayman ibn al-Ash'ath ibn Ishaq ibn Bashir ibn Shaddad ibn Amr al-Azdī al-Sijistānī (died: 275 AH), Publisher: Al-Maktabah al-'Asriyah, Sidon – Beirut, Editor: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid].
Sunan al-Tirmidhi: [Author: Muhammad ibn Isa ibn Surah ibn Musa ibn al-Dahhak, al-Tirmidhi, Abu 'Isa (died: 279 AH), Publisher: Mustafa al-Babi al-Halabi Publishing House – Egypt, Edition: Second, 1395 AH - 1975 AD, Edited and Annotated by: Ahmad Muhammad Shakir (Vol. 1, 2), Muhammad Fuad Abdul-Baqi (Vol. 3), and Ibrahim Atwa Awad, teacher at Al-Azhar Al-Sharif (Vol. 4, 5)].
Sunan al-Daraqutni: [Author: Abu al-Hasan Ali ibn Umar ibn Ahmad ibn Mahdi ibn Mas'ud ibn al-Nu'man ibn Dinar al-Baghdadi al-Daraqutni (died: 385 AH), Publisher: Al-Risalah Foundation, Beirut – Lebanon, Edition: First, 1424 AH - 2004 AD, Edited, verified, and annotated by: Shu'ayb al-Arna'ut, Hasan Abdul-Mun'im Shalabi, Abdul-Latif Harzallah, Ahmad Barhum].
Sunan al-Darimi: [Author: Abu Muhammad Abdullah ibn Abdul Rahman ibn al-Fadl ibn Bahram ibn Abd al-Samad al-Darimi, al-Tamimi al-Samarqandi (died: 255 AH), Publisher: Dar al-Mughni for Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia, Edition: First, 1412 AH - 2000 CE, Edited by: Hussein Saleem Asad al-Darani].
The Minor Sunan: [Author: Abu Abd al-Rahman Ahmad ibn Shu'ayb ibn Ali al-Nasa'i (died: 303 AH), Publisher: Islamic Printing Office – Aleppo, Edition: Second, 1406 – 1986, Edited by: Abd al-Fattah Abu

Ghuddah].
The Great Sunnah: [Author: Abu Abd al-Rahman Ahmad ibn Shu'ayb ibn Ali al-Khurasani, al-Nasa'i (died: 303 AH) Publisher: Al-Risalah Foundation – Beirut Edition: First, 1421 AH - 2001 AD, Edited and Hadiths verified by: Hassan Abdul Moneim Shalabi, Supervised by: Shu'ayb al-Arna'ut, Introduced by: Abdullah ibn Abdul Mohsen al-Turki].
The Great Sunnahs: [Author: Ahmad ibn al-Husayn ibn Ali ibn Musa al-Khurasani al-Bayhaqi (died: 458 AH), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, Edition: Third, 1424 AH - 2003 AD, Editor: Muhammad Abd al-Qadir Ata]
Sunan Saeed ibn Mansoor, Author: Abu Othman Saeed ibn Mansoor ibn Shuba al-Khorasani al-Jowzajani (died: 227 AH), Editor: Habib al-Rahman al-A'zami, Publisher: Al-Dar al-Salafiya – India, Edition: First, 1403 AH - 1982 AD
The Lives of Noble Figures: [Author: Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman ibn Qaimaz al-Dhahabi (died: 748 AH), Publisher: Al-Risalah Foundation, Edition: Third, 1405 AH / 1985 AD, Editor: A group of editors under the supervision of Sheikh Shu'ayb al-Arna'ut]
The Tree of Pure Light in the Classes of the Malikis, Author: Muhammad ibn Muhammad ibn Umar ibn Ali ibn Salim Makhlouf (died: 1360 AH) Annotated by: Abdul Majid Khayali, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Lebanon, Edition: First, 1424 AH - 2003 AD
Explanation of (Al-Tabsirah wa Al-Tadhkirah = Alfiat Al-Iraqi) Author: Abu Al-Fadl Zain Al-Din Abdul Rahim bin Al-Husayn bin Abdul Rahman bin Abu Bakr bin Ibrahim Al-Iraqi (died: 806 AH) Edited by: Abdul Latif Al-Hameem - Maher Yasin Fahl, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, Edition: First, 1423 AH - 2002 AD
Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Author: Ibn Aqil, Abdullah ibn Abdul Rahman Al-Aqili Al-Hamdani Al-Masri (died: 769 AH), Editor: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Publisher: Dar Al-Turath - Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Joudah Al-Sahar and Partners, Edition: Twentieth 1400 AH - 1980 AD
Explanation of the Prophetic Characteristics by Al-Manawi with the margin of "Jami' al-Wasa'il" in the explanation of the characteristics

by Ali ibn Sultan Muhammad al-Qari, edition by Mustafa al-Babi al-Halabi and his brothers in Egypt.
The explanation of Sheikh Muhammad ibn Abd al-Baqi al-Zurqani (d. 1122 AH) on the Bayquniyya, printed with the commentary of Sheikh Atiyya al-Ajuri on it, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, Lebanon, annotated and its hadiths extracted by Abu Abd al-Rahman Salah Muhammad Uwaida.
Explanation of the Difficulties in Hadith: [Author: Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Salamah ibn Abd al-Malik ibn Salamah al-Azdī al-Hijrī al-Miṣrī, known as al-Tahāwī (died: 321 AH), Publisher: Al-Risalah Foundation, First Edition - 1415 AH, 1994 AD, Edited by Shu'ayb al-Arna'ut].
Explanation of the Meanings of the Narrations, Author: Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Salamah ibn Abd al-Malik ibn Salamah al-Azdī al-Hijrī al-Miṣrī, known as al-Tahāwī (died: 321 AH), edited and introduced by: (Muhammad Zuhri al-Najjār - Muhammad Sayed Jad al-Haq) from the scholars of Al-Azhar Al-Sharif, reviewed and numbered his books, chapters, and narrations: Dr. Yusuf Abd al-Rahman al-Mara'ashlī - researcher at the Center for the Service of the Sunnah in the Prophet's City, Publisher: Dar Al-Kutub, First Edition - 1414 AH, 1994 AD.
The Branches of Faith, Author: Ahmad ibn al-Husayn ibn Ali ibn Musa al-Khurasani al-Bayhaqi (died: 458 AH), Edited and reviewed by: Dr. Abdul Ali Abdul Hamid Hamid, Supervised by: Mukhtar Ahmad al-Nadwi, Owner of the Salafi House in Bombay – India, Publisher: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution in Riyadh in cooperation with the Salafi House in Bombay, India, Edition: First, 1423 AH - 2003 AD
Sahih Ibn Hibban: [Author: Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad ibn Hibban ibn Ma'adh ibn Ma'bad, Al-Tamimi, Abu Hatim, Al-Darimi, Al-Busti (died: 354 AH), Publisher: Al-Risalah Foundation – Beirut, Edition: Second, 1414 – 1993, Editor: Shu'ayb Al-Arna'ut].
Sahih Ibn Khuzaymah, author: Abu Bakr Muhammad ibn Ishaq ibn Khuzaymah ibn al-Mughira ibn Salih ibn Bakr al-Sulami al-Naysaburi (died: 311 AH), editor: Dr. Muhammad Mustafa al-A'zami, Publisher: Islamic Bookstore - Beirut
Sahih al-Bukhari: [Author: Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah al-

Bukhari al-Ja'fi, Publisher: Dar Taqwa al-Najat (photographed from the Sultanian edition with the addition of numbering by Muhammad Fuad Abdul Baqi), Edition: First, 1422 AH, Editor: Muhammad Zuhair bin Nasir al-Nasir].
Sahih Muslim: [Author: Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hassan al-Qushayri al-Naysaburi (died: 261 AH), Publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi – Beirut, Editor: Muhammad Fuad Abdul-Baqi].
The Great Weaknesses by Al-Aqili: [Author: Abu Ja'far Muhammad ibn Amr ibn Musa ibn Hamad Al-Aqili Al-Makki (died: 322 AH), Publisher: Dar Al-Maktaba Al-Ilmiyya – Beirut, First Edition, 1404 AH - 1984 AD, Editor: Abdul Muti Amin Qalaji].
The Weak and the Abandoned by Ibn al-Jawzi: [Author: Jamal al-Din Abu al-Faraj Abdul Rahman ibn Ali ibn Muhammad al-Jawzi (died: 597 AH), Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, First Edition, 1406 AH, Editor: Abdullah al-Qadi].
The Rules of Knowledge, Principles of Induction and Debate, authored by: Abdul Rahman Hassan Habnaka Al-Maidani, Edition: Dar Al-Qalam - Damascus, Fourth Edition, 1414 AH = 1993 AD
The Science of Prosody and Rhyme by Professor Dr. Abdul Aziz Atiq, Professor at the Arab University of Beirut, Publisher: Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, 1407 AH-1987 AD
The Book of Daily and Nightly Acts, Author: Abu Abd al-Rahman Ahmad ibn Shu'ayb ibn Ali al-Nasa'i (died: 303 AH), Editor: Dr. Farouk Hamada, Publisher: Al-Risala Foundation – Beirut, Edition: Second, 1406
Fath al-Baqi bi Sharh Alfiyyat al-Iraqi, Author: Zain al-Din Abu Yahya Zakariya ibn Muhammad ibn Zakariya al-Ansari al-Saniki (d. 926 AH), Editor: Abdul Latif Hameem - Maher al-Fahl, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Edition: First Edition, 1422 AH / 2002 AD
Fath al-Mughith bi Sharh Alfiyyat al-Hadith al-Iraqi, Author: Shams al-Din Abu al-Khayr Muhammad ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Bakr ibn Uthman ibn Muhammad al-Sakhawi (died: 902 AH), Editor: Ali Hussein Ali, Publisher: Maktabat al-Sunnah – Egypt, Edition: First, 1424 AH / 2003 AD
The Virtue of Thanking God for His Blessing, Author: Abu Bakr Muhammad ibn Ja'far ibn Muhammad ibn Sahl ibn Shakir al-Khura'iti al-Samari (died: 327 AH), Editor: Muhammad Muti' al-Hafiz, PhD.

Abdul Karim Al-Yafi, Publisher: Dar Al-Fikr – Damascus, First Edition, 1402.
The Comprehensive Index of Manuscripted Arab-Islamic Heritage
Al-Kamil fi Du'afa al-Rijal by Ibn Adi: [Author: Abu Ahmad Ibn Adi al-Jurjani (died: 365 AH), Publisher: Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, Lebanon, Edition: First, 1418 AH 1997 AD, Edited by: Adel Ahmed Abd al-Mawgood - Ali Muhammad Muawwad, with contributions from: Abd al-Fattah Abu Sinha.[
Lisan al-Arab, Author: Muhammad ibn Makram ibn Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari al-Ruwayfi'i al-Afriki (died: 711 AH), Publisher: Dar Sader – Beirut, Edition: Third - 1414 AH
Lisan al-Mizan: [Author: Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (died: 852 AH), Publisher: Dar al-Bashair al-Islamiyya, Edition: First, 2002 AD, Editor: Abd al-Fattah Abu Ghuddah [
Al-Mustadrak by Al-Hakim: [Author: Abu Abdullah Al-Hakim Muhammad ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Hamdawayh ibn Naim ibn Al-Hakam Al-Dabi Al-Tahmani Al-Nisaburi, known as Ibn Al-Bay' (died: 405 AH), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah – Beirut, First Edition, 1411 – 1990, Edited by: Mustafa Abdul Qadir Ata.[
Musnad Abu Dawood al-Tayalisi. Author: Abu Dawood Sulayman ibn Dawood ibn al-Jarood al-Tayalisi al-Basri (died: 204 AH), Editor: Dr. Muhammad ibn Abdul Mohsen al-Turki, Publisher: Dar Hajr – Egypt, Edition: First, 1419 AH - 1999 AD.
Musnad Ahmad: [Author: Abu Abdullah Ahmad ibn Muhammad ibn Hanbal ibn Hilal ibn Asad al-Shaybani (died: 241 AH), Publisher: Al-Risalah Foundation, Edition: First, 1421 AH - 2001 AD, Editors: Shu'ayb al-Arna'ut - Adel Murshid, and others, Supervision: Dr. Abdullah ibn Abdul Mohsen al-Turki.[
Musnad al-Bazzar: [Author: Abu Bakr Ahmad ibn Amr ibn Abd al-Khaliq ibn Khalad ibn Ubayd Allah al-‘Attaki, known as al-Bazzar (died: 292 AH), editor: Mahfouz al-Rahman Zain Allah (edited volumes 1 to 9), Adel ibn Saad (edited volumes 10 to 17), and Sabri Abd al-Khaliq al-Shafi'i (edited volume 18), publisher: Maktabat al-‘Uloom wa al-Hikam - Medina, edition: first (started in 1988 and completed in 2009.[(

Musnad al-Humaydi. Author: Abu Bakr Abdullah ibn al-Zubair ibn Isa ibn Ubayd Allah al-Qurashi al-Asadi al-Humaidi al-Makki (died: 219 AH). He verified his texts and compiled his hadiths: Hassan Salim Asad Al-Darani. Publisher: Dar Al-Saqa, Damascus – Syria. Edition: First, 1996 AD.
The Lamp of the Bottle in the Supplementary Narrations of Ibn Majah, Author: Abu al-Abbas Shihab al-Din Ahmad ibn Abi Bakr ibn Ismail ibn Salim ibn Qaimaz ibn Uthman al-Busiri al-Kinani al-Shafi'i (died: 840 AH), Editor: Muhammad al-Muntaha al-Kashnawi, Publisher: Dar al-Arabia – Beirut, Edition: Second, 1403 AH
The Book of Ibn Abi Shaybah: [Author: Abu Bakr Ibn Abi Shaybah, Abdullah Ibn Muhammad Ibn Ibrahim Ibn Othman Ibn Khawasti Al-Absi (died: 235 AH), Publisher: Al-Rushd Library – Riyadh, First Edition, 1409 AH, Editor: Kamal Youssef Al-Hout].
Musannaf of Abd al-Razzaq: [Author: Abu Bakr Abd al-Razzaq ibn Humam ibn Nafi' al-Himyari al-Yamani al-San'ani (died: 211 AH), Publisher: Al-Majlis al-Ilmi - India, requested from: Al-Maktabah al-Islamiyyah - Beirut, Edition: Second, 1403 AH, Editor: Habib al-Rahman al-A'zami].
The Dictionary of Ibn al-A'rabi. Author: Abu Said al-A'arabi Ahmad ibn Muhammad ibn Ziyad ibn Bashar ibn Dirham al-Basri, the Sufi (died: 340 AH). Verification and annotation: Abdul Mohsen bin Ibrahim bin Ahmed Al-Husseini. Publisher: Dar Ibn al-Jawzi, Kingdom of Saudi Arabia. Edition: First, 1418 AH - 1997 AD.
The Great Dictionary. Author: Abu al-Qasim al-Tabarani, Suleiman ibn Ahmad ibn Ayyub ibn Muti al-Lakhmi al-Shami (died: 360 AH). Publisher: Ibn Taymiyyah Library. Cairo. Edition: Second, Editor: Hamdi bin Abdulmajid Al-Salafi.
Dictionary of Authors: [Author: Omar bin Ridha bin Muhammad Raghib bin Abdul Ghani al-Khalah al-Dimashqi (died: 1408 AH), Publisher: Al-Muthanna Library - Beirut, Dar Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī Beirut].
Knowledge of Traditions and Narrations: [Author: Ahmad ibn al-Husayn ibn Ali ibn Musa al-Khurasani al-Bayhaqi (died: 458 AH), Publishers: University of Islamic Studies (Karachi - Pakistan), Dar al-Qutayba (Damascus - Beirut), Dar al-Wa'i (Aleppo - Damascus), Dar al-Wafa (Mansoura - Cairo), Edition: First, 1412 AH - 1991 AD,

Editor: Abdul Muti Amin Qalaji].
Knowledge of the Companions by Abu Nu'aym: [Author: Abu Nu'aym Ahmad ibn Abdullah ibn Ahmad ibn Ishaq ibn Musa ibn Mehran al-Asbahani (died: 430 AH), Edited by: Adel bin Youssef al-Azzazi, Publisher: Dar Al-Watan for Publishing, Riyadh, Edition: First 1419 AH - 1998 AD].
"Knowledge of the Types of Hadith Sciences," also known as "Introduction to the Sciences of Hadith" by the author: Uthman ibn Abd al-Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din known as Ibn al-Salah (died: 643 AH), edited by: Nur al-Din Ittar, published by: Dar al-Fikr - Syria, Dar al-Fikr al-Mu'asir - Beirut, year of publication: 1406 AH - 1986 AD.
Knowledge of the Sciences of Hadith, Author: Abu Abdullah al-Hakim Muhammad ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Hamdawayh ibn Nu'aym ibn al-Hakam al-Dhabbi al-Tahmani al-Nisaburi, known as Ibn al-Bay' (died: 405 AH), Editor: Sayyid Mu'azzam Hussain, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, Edition: Second, 1397 AH - 1977 AD
The Singer in the Weak Narrators, Author: Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman ibn Qaimaz al-Dhahabi (died: 748 AH), Editor: Dr. Nur al-Din Ittar
The Bayquniyya Poem, Author: Omar ibn Muhammad ibn Fattuh al-Bayquni al-Dimashqi al-Shafi'i (died: around 1080 AH), Publisher: Dar al-Mughni for Publishing and Distribution, Edition: First Edition 1420 AH - 1999 AD
Al-Minhaj: Explanation of Sahih Muslim by Al-Hajjaj: [Author: Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (died: 676 AH), Publisher: Dar Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī – Beirut, Edition: Second, 1392 AH].
The Source of Narration in the Summary of the Sciences of Prophetic Hadith, Author: Abu Abdullah, Muhammad ibn Ibrahim ibn Sa'd Allah ibn Jama'ah al-Kinani al-Hamawi, Shafi'i, Badr al-Din (died: 733 AH), Editor: Dr. Mohyiddin Abdul Rahman Ramadan, Publisher: Dar Al-Fikr – Damascus, Second Edition, 1406 AH
Encyclopedia of a Thousand Islamic Cities, Author: Abdul Hakim Afifi, Eastern Papers for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut – Lebanon, First Edition, 1421 AH = 2000 AD

Encyclopedia of the Sciences of Hadith, Edition by the Ministry of Awqaf - Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, Third Edition, 1430 AH = 2009 AD
Topics, Author: Jamal al-Din Abdul Rahman bin Ali bin Muhammad al-Jawzi (died: 597 AH), Edited, Presented, and Verified by: Abdul Rahman Muhammad Othman, Publisher: Muhammad Abdul Mohsen, owner of the Salafi Library in Medina, Edition: First, Volumes 1, 2: 1386 AH - 1966 AD, Volume 3: 1388 AH - 1968 AD
A stroll through the clarification of the elite of thought in the terminology of the people of narration by Ibn Hajar al-Asqalani, edited by Professor Dr. Nour al-Din Ittar. Publisher: Al-Sabah Press - Damascus, 3rd edition, 1421 AH = 2001 AD
The Notes on Ibn al-Salah's Book by Ibn Hajar: [Author: Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (died: 852 AH), Editor: Rabee' bin Hadi 'Umar al-Madkhali, Publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, Number of Volumes: 2, Edition: First, 1404 AH/1984 AD].
Gift of the Scholars: Names of the Authors and Works of the Compilers, Author: Ismail ibn Muhammad Amin ibn Mir Salim al-Babani al-Baghdadi (died: 1399 AH), Publisher: Printed with care by the Al-Ma'arif Al-Jalila Agency in its splendid press in Istanbul 1951, Reprinted in offset: Dar Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Beirut - Lebanon
The Mediator in the Sciences and Terminology of Hadith, Author: Muhammad ibn Muhammad ibn Suwailem Abu Shuhbah (died: 1983 CE), Publisher: Dar Al-Fikr Al-Arabi

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	الملخص باللغة العربية.	١٤٣٨
٢	Abstract	١٤٣٩
٣	مقدمة	١٤٤٠
٤	أهمية البحث.	١٤٤٠
٥	أسباب اختيار الموضوع.	١٤٤١
٦	مشكلة البحث.	١٤٤١
٧	منهجي في البحث.	١٤٤٢
٨	خطة البحث.	١٤٤٢
٩	المبحث الأول (الدراسة النظرية).	١٤٤٤
١٠	المطلب الأول (ترجمة الناظم والشارح:	١٤٤٥
١١	النقطة الأولى: ترجمة الناظم.	١٤٤٥
١٢	النقطة الثانية: ترجمة الشارح.	١٤٤٦
١٣	المطلب الثاني: شروح البيقونية.	١٤٥٠
١٤	المطلب الثالث: الكلام على الكتاب.	١٤٥٣
١٥	النقطة الأولى: الكلام على النسخ الخطية، وفيه: وصف النسخ، إثبات صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، تسمية الكتاب.	١٤٥٣
١٦	النقطة الثانية: منهج المؤلف فيه.	١٤٥٨
١٧	النقطة الثالثة: مصادر الشرح وموارده.	١٤٦٠
١٨	النقطة الرابعة: مميزات الشرح وعيوبه.	١٤٦١

١٩	المبحث الثاني: النص المحقق.	١٤٦٣
٢٠	شرح البيت الأول (البسملة، والحمدلة، والصلاة على النبي).	١٤٦٩
٢١	مقدمة انفرد بها الشارح عرف فيها ببعض المصطلحات.	١٤٧٣
٢٢	شرح البيت الثاني	١٤٧٩
٢٣	النوع الأول: الصحيح.	١٤٨١
٢٤	فوائد تتعلق بالصحيح.	١٤٨٤
٢٥	النوع الثاني: الحسن.	١٤٨٦
٢٦	فائدة تتعلق بالحسن.	١٤٨٨
٢٧	النوع الثالث: الضعيف.	١٤٨٨
٢٨	النوع الرابع: المرفوع.	١٤٩٠
٢٩	النوع الخامس: المقطوع.	١٤٩٢
٣٠	النوع السادس: المسند.	١٤٩٣
٣١	النوع السابع: المتصل.	١٤٩٤
٣٢	النوع الثامن: المسلسل.	١٤٩٥
٣٣	النوع التاسع: العزيز.	١٤٩٧
٣٤	النوع العاشر: المشهور.	١٤٩٧
٣٥	النوع الحادي عشر: المعنعن.	١٤٩٩
٣٦	النوع الثاني عشر: المبهم.	١٥٠٠
٣٧	النوع الثالث عشر، والرابع عشر: العالي والنازل.	١٥٠١
٣٨	فائدتان.	١٥٠٢
٣٩	النوع الخامس عشر: الموقوف.	١٥٠٢
٤٠	النوع السادس عشر: المرسل.	١٥٠٣

٤١	النوع السابع عشر: الغريب.	١٥٠٤
٤٢	النوع الثامن عشر: المنقطع.	١٥٠٦
٤٣	النوع التاسع عشر: المعضل.	١٥٠٦
٤٤	النوع العشرون: المدلس.	١٥٠٧
٤٥	النوع الحادي والعشرون: الشاذ.	١٥١٠
٤٦	النوع الثاني والعشرون: المقلوب.	١٥١٤
٤٧	النوع الثالث والعشرون: الفرد.	١٥١٦
٤٨	النوع الرابع والعشرون: المعل.	١٥١٧
٤٩	النوع الخامس والعشرون: المضطرب.	١٥٢٧
٥٠	النوع السادس والعشرون: المدرج.	١٥٣٢
٥١	النوع السابع والعشرون: المدبج.	١٥٣٣
٥٢	النوع الثامن والعشرون: المتفق والمفترق.	١٥٣٤
٥٣	النوع التاسع والعشرون: المؤتلف والمختلف.	١٥٣٥
٥٤	النوع الثلاثون: المنكر.	١٥٣٦
٥٥	النوع الحادي والثلاثون: المتروك.	١٥٣٨
٥٦	النوع الثاني والثلاثون: الموضوع.	١٥٣٨
٥٧	الخاتمة.	١٥٤١
٥٨	فهرس المراجع والمصادر.	١٥٤٢
٥٩	فهرس الموضوعات.	١٥٧١

تم بحمد الله تعالى